قاسيون

العدد 303
السبت 28 نيسان 2007
12 صفحة ـ الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (2338053) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويانساؤها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص . ب (35033) ـ فاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

استنتاجات أولية حول انتخابات 22 نيسان

مع صدور هذا العدد، تكون قد أعلنت نتائج انتخابات الدور التشريعي التاسع التي جرت في ٢٢-٢٣ نيسان والتي تميزت بانخفاض الإقبال الشعبي عليها أسوة بالانتخابات السابقة، إن لم يكن أسوأ منها. وإذا كان حجم المشاركة هو المقياس الأساسي لمعرفة نجاحها، فالمطلوب الوصول إلى الأسباب العميقة التي أفضت إلى هذه النتائج التي تميزت بإحجام شعبي واسع عنها.

في بادئ الأمر يجب التمييز بين المقاطعة السياسية التي دعت إليها بعض القوى، وبين الإحجام الشعبي العفوي، الأمرين اللذين لاعلاقة مباشرة بينهما، فالقوى التي دعت إلى المقاطعة بقيت معزولة عن الذين شاركوا أو لم يشاركوا في الانتخابات، والأهم في هذا الظرف هو تحليل أسباب الإحجام الشعبي والتي تكمن على الأرجح في الأمور التالية:

١ـ **الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي** المتردي للجماهير الشعبية والذي ازداد سوءاً خلال الفترة الماضية، مما خلق وعياً اجتماعياً لايرى فائدةً من المشاركة الانتخابية بعد مجالس سابقة لم تستطع أن تعالج جدياً أية مشكلة من المشاكل التي يعاني منها المجتمع، من مستوى معيشة إلى سكن ونقل وصحة وتلوث بيئي إلخ... بل إن ازدياد تمركز الثروة بين أيدي قلة قليلة يتربع بعض ممثليها في المجلس شدد من ظاهرة العزوف عن الانتخابات.

٢ـ **قانون الانتخابات الحالي** الذي شدد القناعة لدى أوساط واسعة في المجتمع أن النتائج محسومة سلفاً، ولافائدة تذكر من المشاركة في الانتخابات. والحقيقة إن قانون الانتخابات الحالي يعيق تطورالحياة السياسية في البلاد، ويكبح مشاركة المجتمع في تحديد ممثليه إلى السلطة التشريعية، بل يمكن القول إن هذا النظام الانتخابي أصبح عائقاً لتطور النظام السياسي نفسه، وأي إصلاح سياسي لايمر عبر تعديل جذري لقانون الانتخاب لن يصل حتماً إلى مبتغاه.

والواضح أن هذا القانون يصب الماء فقط في طاحونة جهاز الدولة وكذلك رجال المال، ويمكن القول إنه مفصّل على قياسهما، فجهاز الدولة الذي يجب أن يكون مراقباً من السلطة التشريعية أصبح مراقباً عليها، ويتحكم عبر قانون الانتخاب باختيارها حسب مصالحه غير آخذ بعين الاعتبار إلى حد كبير وفي أكثر الأحيان مصالح المجتمع، أما رجال المال الكبار فقد دخلوا في بادئ الأمر اللعبة من الباب الصغير، وأصبحوا لاعباً أساسياً فيما بعد من أجل حماية مصالحهم الضيقة. والخطر الكبير الذي يكمن فيهم هو قدرتهم مع زيادة نفوذهم على ازدياد تأثيرهم في جهاز الدولة نفسه، وهو ما أصبح واضحاً للعيان في الانتخابات الأخيرة.

٣ـ **شكل نشاط المجلس السابق** بعيداً عن أضواء الإعلام دون وضوح وشفافية، أفقد الجماهير الشعبية الثقة به وبأعضائه، هذه الثقة التي تقتضي الظروف الحالية استرجاعها بأسرع وقت ممكن في ظل الأخطار الكبيرة التي تحيق وتحيط بالبلاد. لقد تحول قسم كبيرمن أعضاء المجلس بسبب بنيته وبنيتهم إلى معقبي معاملات لم يستطيعوا ممارسة دورهم الحقيقي في التعبير عن مصالح المجتمع ككل والدفاع عنها.

٤ـ **شكل الحملة الانتخابية الحالية** وماسبقها من حملات، التي غابت عنها البرامج وارتفعت الصور والابتسامات والأسماء ليبقى التنافس بين المرشحين بالنسبة للناخب العادي لامعنى له.

والجدير بالذكر أن غياب البرامج لدى المرشحين المستقلين الأساسيين من وسط رجال الأعمال والمال، لا يعني بتاتا أن برامجهم غير موجودة، بل هي موجودة تحت الطاولة لايجرؤون على إعلانها، ويسعون إلى تنفيذها خطوة خطوة دون إعلان. أي إنهم يقومون بأكبر عملية خداع للمواطنين. وهم بذلك يقومون بسرقة كلمتهم إلى جانب استمرارهم بسرقة لقمتهم.

والمؤسف أن نشاط مرشحي الجبهة شكلاً ومضموناً لم يخرج عن نمطيته السابقة، ولم يستطع أن يقوم بأي تحريك إضافي للشارع الشعبي الذي بقي بكتلته الأساسية بعيداً عن هذه العملية. والنتيجة في نهاية المطاف كانت أن الذين أحجموا عن المشاركة في العملية الإنتخابية، كانوا أكثر بكثير من الذين شاركوا فيها، إن كان لأسباب مبدئية كبيرة، أو لأسباب مصلحية صغيرة.

ولكن الذي يجب أن يقال إن هذه الانتخابات، وبغض النظر عن نتائجها، قد فتحت كوة جديدة، ولو صغيرة في النضال ضد تماسيح المال، فالمزاج الشعبي السلبي تجاههم يتكوّن ويتعاظم.

وإذا استطاعت القوى الوطنية الشريفة الحريصة على مصالح البلاد والعباد تغييرالقانون الانتخابي باتجاه السير نحو قانون انتخابي جديد يعتمد النسبية على نطاق البلاد في ظل قانون أحزاب يضمن تكوين أحزاب سياسية على المستوى الوطني الشامل، بعيداً عن التكوينات المناطقية والطائفية والدينية، فإن ذلك سيكون ضمانة لتحقيق كرامة الوطن والمواطن. ■■

صواريخ المقاومة.. تنسف أوهام «التهدئة»

أمطرت كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة حماس المستوطنات الصهيونية بعشرات الصواريخ، معلنة بذلك انتهاء التهدئة السارية منذ ستة أشهر، وجاءت الهجمات الصاروخية رداً على الجرائم الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، محذرة المحتلين من التمادي في عدوانهم.

الولايات المتحدة
تستكمل التحضيرات الأخيرة للعدوان على إيران ص10

ماذا فعل تماسيح المال
بانتخابات مجلس الشعب ص7

الجدران في العراق
حلقة جديدة من سلسلة التقسيم والتفتيت ص8

التصوف العربي في سبيل السلام! ص4

استيراد خط الفقر من الخارج..
هل يحل المشكلة أم يعقدها؟ص3

إلى من يفترض أن يهمه الأمر..

قامت الجهات التابعة لمحافظة ريف دمشق بالتعاون مع بلدية السيدة زينب، كما كنا قد نشرنا سابقاً، بإزالة عشرات الأكشاك النظامية وغير النظامية في السيدة زينب، ولم تقدم للمتضررين من هذا الإجراء أية حلول بديلة، مما دفع معظمهم لعرض بضائعهم على أنقاض الأكشاك المهدمة، وهذا ما أدى لحدوث نزاعات كثيرة على الأرصفة، كان بعضها عنيف جداً ودام سقط على إثره عشرات الجرحى، وكاد أن يتسبب بمشكلة كبيرة عَلى نطاق أوسع.. فهل هذا هو المطلوب؟ وهل من العدل أن يسارع أصحاب الأمر لضرب المخالفات الصغيرة، بينما يجري التغاضي كلياً عن المخالفات الكبيرة التي تفقأ العين لشدة بروزها، وفي المنطقة ذاتها؟

ألم ترى الجهات التي قامت بإزالة الأكشاك، البنايات الشاهقة المخالفة في شارع الروضة مثلاً، والتي وصل عدد الطوابق المخالفة في معظمها لثلاثة أو أكثر، أم أن تلك المخالفات عائدة لتماسيح المال الذين لا يجرؤ أحد على مساءلتهم أو إيقافهم عند حدهم؟؟

«الانهيار المالي يفسّر الحرب»

على خلفية تحليل ليندون لاروش، يعتبر الجنرال الروسي ليونيد إيفاشوف أنّ تصميم حكومة بوش على شنّ ضربة نووية ضد إيران يعلله الانهيار المالي الحتمي للنظام الاقتصادي العالمي. الجنرال إيفاشوف هو نائب رئيس الأكاديمية الروسية للشؤون الجيوسياسية، وقد حذّر مرات عديدة من خطط واشنطن التي تستهدف إيران، والتي ربما تنفّذ بمساعدة إسرائيل.

في مقالة له في صحيفة مؤسسة إيفاشوف للثقافة الاستراتيجية وأعادت نشرها النشرة الإلكترونية غلوبال ريسيرتش، كتب ما يلي:«ما هو السبب الحقيقي وراء تصعيد الولايات المتحدة لهذا النزاع العسكري؟ لا يمكن لنشاطات ذات عواقب عالمية المدى أن تهدف إلا إلى معالجة مشكلة عالمية. هذه المشكلة ليست سريةً بأية حال- إنها تتضمن إمكانية حصول انهيار في النظام المالي العالمي المبني على الدولار الأمريكي. حالياً، تتجاوز الكتلة النقدية الأمريكية القيمة الكلية لكافة الموجودات الأمريكية بعشرة أضعاف. لقد رهن كل ما هو موجود في الولايات المتحدة- صناعات، مباني، تقنيات متطورة، الخ- أكثر من عشرة أضعاف في كافة أرجاء العالم. ليس بالإمكان تسديد دين بهذا الحجم إطلاقاً، ولا يمكن إلا تأجيله.

تمثّل المبالغ المودعة بالدولار في الحسابات الشخصية والمنظمات والخزائن العامة واقعاً افتراضياً. هذه المدخولات لا تستند إلى منتجات أو إلى أشياء قيّمة أو إلى أيّ شيء موجود في الواقع.»

إذا ألغيت هذه الاستدانة الأمريكية ببساطة، يكتب إيفاشوف، «ستكون تلك نهاية القاعدة الراسخة للعجل الذهبي. إنّ أهمية الأحداث القادمة هي حقاً مثيرة. لذا، يتجاهل المعتدي العواقب الكونية الوخيمة لعدوانه. يحتاج «المصرفيون العالميون» المفلسون إلى حدث قاهر ذي أبعاد عالمية ليخرجوا من الأزمة.

«الحل مدروسٌ منذ الآن. ليس لدى الولايات المتحدة ما تقدمه للعالم لإنقاذ دولارها الآيل للانهيار سوى عمليات عسكرية مثلما حدث في يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق. وحتى هذه النزاعات المحلية لا تؤدي إلا إلى آثار قصيرة الأمد. هنالك حاجةٌ لشيء أكثر أهميةً بكثير، وهذه الحاجة ملحّة.» ثمّ يرسم الجنرال إيفاشوف سيناريو كابوسياً للنزاع بين الولايات المتحدة وإيران، سوف يؤدي إلى حرب أديان غير متناظرة ستفوق الحرب العالمية الثانية في آثارها الكارثية. ■■

الاتحادات المهنية لنقابات العمال تختم أعمالها..

الأوضاع المعيشية للعمال وأسرهم تزداد تدهوراً

استكملت النقابات عقد مؤتمراتها المهنية، حيث عقد بدمشق مؤخراً أربعة مؤتمرات مهنية لعمال الكهرباء والصناعات المعدنية، عمال النقل، النسيج، المصارف والخدمات، وقد تابعت النقابات طرح القضايا المهنية للشركات من حيث الإنتاج والتسويق والمخازين والاستبدال والتجديد، وأثر كل القضايا على واقع الشركات وقدرتها على تجاوز الصعوبات التي تغرق بها العديد منها عاماً بعد عام، وبالتالي عدم تمكنها من تحقيق الخطط الاستثمارية والإنتاجية، وتأثر مصالح العمال بهذه الأوضاع ما تطلب من النقابيين طرح تساؤلات جدية حول واقع هذه الشركات ومصلحة من يخدم بقاؤها دون تقديم مساعدات حقيقية لتنهض ثانية بعد أن أصابها الوهن والمرض نتيجة ممارسات الإدارات والجهات الوصائية المختلفة وتعدد الإشراف على هذه الشركات وعمليات النهب التي تعرضت لها ومازالت دون محاسبة، وكأن هذا المال العام الذي هو مال لعموم الشعب السوري هو مال حلال لهؤلاء الناهبين.

وتساءل العديد من النقابيين عن حقيقة موقف الحكومة من هذه الشركات مع تركها تموت موتاً سريرياً دون أن يرف لها جفن، وبالمقابل تقوم بكل ما يمكن القيام به تجاه الاستثمارات الأجنبية من إصدار التشريعات اللازمة التي تمكن المستثمرين من التغلغل في الاقتصاد السوري والهيمنة عليه في مواقع لها أثرها المباشر على حياة الشعب السوري، وخاصة الشباب منه، مثل العقارات حيث وضعت أموال طائلة في هذا القطاع مآدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار العقارات حتى بات مجرد الحلم في امتلاك بيت متواضع هو ضرب من المستحيل.

النقابات في مواجهة الحكومة

علي الراز رئيس مكتب عمال النقل البري بدمشق، كان احتجاجه كبيراً على وزير النقل بسبب التعميم الذي أصدره مدير نقل دمشق بتجريد نقابة عمال النقل البري من مهمة توثيق عمليات مبيع وشراء السيارات التي تتقاضى من خلالها النقابات كأتعاب (٥٠٠ ل.س)، وهي تقوم بهذا العمل منذ (٥٠ عاماً)، والآن، وبحجة تسهيل الإجراءات الإدارية، يجري سحب هذه المهمة من النقابات التي من خلالها تقوم بتقديم الخدمات لعشرات الألوف من العمال (مراكز العلاج، والصيدليات، والإعانات العينية).

عبد العزيز محمد حسن (نسيج حلب): هناك من يحاول إغراق الوطن من جديد في دوامة التبعية الاقتصادية وصولاً إلى التبعية السياسية، وانطلاقاً من ذلك نرفع صوتنا ليسمعه مَن تدعمه المؤسسات الليبرالية الموسومة بخاتم أمريكي صهيوني (إن إغضاب الاستعمار أهون من إرضائه). وليس نعيم الاستثمارات الموعودة والبنوك الخضراء سوى وعود واهية تخفي وراءها أساليب النهب الجديدة.

وطالبت المداخلة كرد على عمليات النهب التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، ضرورة أن يتم تشكيل لجان عمالية لكشف النهب والفساد ومتابعة المحاسبة على المستويات كافة آخذين بالاعتبار أن شطف الدرج يبدأ من فوق، والعودة عن الإجراءات الحكومية ذات الطابع الليبرالي، والحد من تغلغل الرأسمال الأجنبي في بنية الاقتصاد الوطني، والسعي لإصلاح اقتصادي يحقق المصالح الوطنية.

الخوف من الإضطرابات

ما هذا التخوف الكبير من تضمين القوانين للإضرابات العمالية في حال استشعر العمال وتنظيمهم النقابي خطراً يهدد مصالحهم، في حين تطالعنا وبكثرة القرارات والتوجهات والتشريعات إرضاءً للمستثمرين وأرباب العمل؟

إن تاريخ الحركة العمالية والتي نحن جزء منها يشهد بأن الأضرابات العمالية كانت عاملاً تقدمياً بكل المقاييس.

النقابي تامر سليمان من سكك حمص: لا يمكن أن تكون الإدارة والنقابة شيئاً واحداً، لأن الإدارة هي التي تظلم العامل، وهذا شيء واقعي. لماذا نتحسس عندما نقول إن الإدارة تظلم العامل إذا كانت الإدارة هذا واقعها؟

عندما نذكر سلبيات العمل الإداري يعني أن الإدارة مقصرة ونحن من مهامنا كشف التقصير من أجل تلافيه.

وتابع قائلاً: هناك عمال قائمون على رأس عملهم منذ (عشرين عاماً) ومايزالون مؤقتين ولم يثبتوا.

تعودنا في المؤتمرات النقابية أن يكون هناك ممثل عن التنظيم الحزبي لأن هناك طروحات سياسية تحتاج إلى رد.

نحن نعاني من واقع اقتصادي نشعر به بالإهانة، هناك عائلات تحت خط الفقر.

النقابي سام محمود: دائماً تطرح المطالب في المؤتمرات لكن نتمنى أن يعقد مؤتمر ليقول لنا ما توصلنا إلى حلول وما هي المشاكل التي حلت إلى الآن، لأن أي مطلب عمالي يتحقق يعزز العلاقة مع العمال ونحن نأخذ الثقة من عمالنا.

جاء في كلمة رئيس الاتحاد المهني لعمال الكهرباء والصناعات المعدنية:

- إن تدهور الأوضاع المعيشية لجماهيرنا الكادحة في ظل الأسعار السائدة هي مؤشر على خلل في السياسات الاقتصادية المتبعة، وبقاء شركات القطاع العام على وضعها الراهن، حيث أنها خاسرة أو مطعون بجدوى وجودها، غير سليم. وفي ظل الظروف المحيطة بنا نحن مطالبون بتعزيز وحدتنا الوطنية.

إن إصلاح القطاع العام وإثبات وجوده يقوم على الإيمان بهذا القطاع وضرورة تخليصه من مشاكله ومعوقاته سواء ما يتعلق بالعملية الإنتاجية أو التسويقية وغيرها.

شركة بردى.. ضحية العابثين

رئيس نقابة عمال الصناعات المعدنية بدمشق: تساءلنا كثيراً فيما بيننا خلال اجتماع مكتب النقابة الاستثنائي الذي عقدناه في مقر مكتب النقابة تحضيراً لهذا المؤتمر السنوي الهام الذي كنا نتمنى من خلاله أن نقدم لكم الأخبار الجيدة عن قضايا عملنا وعمالنا، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، ولا بد لنا أن نكرر ما ذكرناه في مؤتمر نقابتنا السنوي وفي مؤتمر اتحاد عمال دمشق السنوي عن الواقع الفعلي والحقيقي للشركات، فهي مازالت تعاني من الصعوبات والمعوقات الكثيرة والتي لم يتم معالجتها حتى اليوم وهذا ما يقلقنا ويشعرنا كعمال في هذه الشركات أننا مازلنا تحت خط الأمان.

نناشد كل ضمير حي ومخلص ومحب للعمال الذين هم عمال منتجون في أوقات السلم وجنود محاربون في أوقات الحرب ونطالب قيادتنا الحزبية والنقابية وجهاتنا الوصائية ومن هم في موقع القرار بالرحمة لعزيز قوم ذل هذا العزيز العملاق بطاقاته المادية والبشرية والتي ارتبط اسمها /بنهر بردى/ العزيز كانت ضحية للعابثين والمتلاعبين بمتلكاتها دون رحمة أو شفقة حتى أوصلوها إلى ما هي عليه اليوم.

حيث تلفظ أنفاسها الأخيرة متوسلة ومستغيثة بالمخلصين لمد يد العون والمساعدة وتقديم الإسعافات السريعة لمعالجتها وتحسين حالتها ووضعها بالعناية الفائقة والإشراف عليها من فريق طبي مختص يتمتع بالخبرة العالية لإنقاذ حياتها.

إضافة إلى دعمها مالياً حيث تعاني من صعوبات حادة تتجسد بعدم توفر السيولة المالية. الأمر الذي يساهم إلى حد كبير في زيادة التشابكات المالية وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها.

وهذا ما يسبب إرباكاً كبيراً في عملها لذلك هي بحاجة لدعم وضعها المالي وتأمين السيولة اللازمة لتنفيذ خططها الاستثمارية والانتاجية والتي لم تتجاوز ٨٪ والديون المترتبة عليها تجاوزت المليار ليرة سورية وتصل رواتب عمالها أكثر من ١٦٠ مليون ليرة سورية سنوياً حيث يتجاوز عددهم ٨٥٠ عاملاً وعاملة.

شركاتنا مخسرة بآلاتها القديمة

رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج: قدم في مداخلته مؤشرات هامة عن واقع قطاع الغزل والنسيج من حيث الإنتاج ونسبته والمبيعات والمخازين، حيث حذر قائلاً إننا نلاحظ من خلال ما ورد من مؤشرات ونشاطات إذا لم تتحقق نسبة التنفيذ للإنتاج ١٠٠٪ نكون خاسرين والتكاليف مرتفعة.

وتابع لقد بلغت خسارة المؤسسة النسيجية خلال عام ٢٠٠٦ بشكل مبدئي مبلغاً يقدر بـ/٤٢٤/ مليون ليرة سورية.

وأسباب الخسارة:

١ ـ ارتفاع أسعار القطن عالمياً بين عامي ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ حيث كانت الزيادة المدفوعة في أسعار الأقطان في عام ٢٠٠٦ عن عام ٢٠٠٥ مبلغ وقدره /٤٠٠/ مليون.

٢ ـ عدم تخصيص الشركات التابعة باعتمادات وعجوزات التصدير والمقدر مجموعها بحوالي /١٥٠/ مليون ليرة سورية، وكذلك هناك سبب رئيسي بكل صراحة من الحكومة يوجد بعض الشركات المتعثرة والمخسرة إن لم يتم استبدال آلاتها تبقى مخسرة وعلى سبيل المثال مصابغ حمص والأهلية للغزل والنسيج بحلب ونسيج اللاذقية لأن هذه الشركات آلاتها قديمة جداً ولا يمكن أن تنافس الشركات العامة الأخرى ولا القطاع الخاص.

وأخيراً أشارت المداخلة إلى تعديل صندوق الرعاية الصحية للعمال الموسميين التابعين لمجال عمل مؤسسة الأقطان حيث تم زيادة المبلغ خلال الدورة النقابية /٢٤/ من ١.٥ مليون إلى ٤ مليون ل.س.

يتلاعبون على القانون لوقف ترفيعنا

كانت مداخلات عمال النسيج ذات طابع مهني واضح، حيث سلطت الضوء على واقع شركات الغزل والنسيج لأهمية هذا القطاع الذي يلي النفط من حيث الأهمية الاقتصادية والإنتاجية واليد العاملة.

حيث جاء في مداخلة النقابية سعاد جعلي (الغزل والنسيج حماه):

١ ـ ضرورة دعم القطاع العام بمزيد من الاعتمادات اللازمة.

٢ ـ ضرورة توزيع الأرباح على العمال حسب القانون(٢)، لأن شركة حماه للزيوت القطنية تحقق أرباحاً ممتازة وتنافس داخلياً وخارجياً.

بكار سليمان من نقابة حلب: قال يجري وقف ترفيع العمال الموسمين في مؤسسة الأقطان حيث يجري فصلهم لمدة يوم واحد ثم يعادون إلى العمل.

إعادة النظر بالدعم الحكومي ليذهب إلى مستحقيه.

ليس كل شيء بيد وزير الصناعة

محمد أمين من نقابات الحسكة: أكد على ضرورة وضع حد للفساد واعتبر أن المقياس الأساسي لتحديد المردود الاقتصادي مرهون بتحسن الأوضاع المعاشية للعمال.

مدير عام مؤسسة الصناعات النسيجية: أدلى بحديث مطول حول واقع الصناعات النسيجية ودورها الاستراتيجي حيث قال: تتبع للمؤسسة ٢٧ شركة منها شركات قوية وشركات متوسطة ومنها الضعيفة والميتة وقال إن الصناعة النسيجية هي صناعة استراتيجية حيث حققت إنتاج بـ٢٢ مليار وبيع منه ٢١.٣٠٠ مليون.

إن الهجوم على القطاع العام الصناعي النسيجي والكل ينتظر وصولنا إلى الهاوية إذا توقفنا عن المبيع يوماً واحداً يتراكم المخزون ٧٠٠ مليون، وخلال حرب (تموز) توقف البيع داخلياً وليس خارجياً، أين الحس الوطني من أن القطاع الخاص سينهض ويدعم ميزانية الدولة.

من خلال ميزانية ٢٠٠٦ رواتب العمال ٥.٣٣٠ مليون من إجمالي ٢٢ مليار ل.س وتابع أيضاً أن هذه الصناعة والمؤسسة هي حماية وقاعدة للعمال وعائلاتهم أتمنى من الجميع أن يكونوا يداً واحدة متعاونين للحفاظ عليها كقطاع عام.

الإضرابات منذ بداية العام لعمال مصر يطالبون برواتبهم أتمنى أن لا يحدث هذا في سورية لأن ما جرى في مصر هو إجراء جميع تجارب الخصخصة التي أوصلته إلى هذه النتيجة.

الكل ينظر إلى الربح والخسارة، أنا أتمنى على الجميع أن يفكروا من أين تأتي الخسارة إن كان من الفساد يجب أن نظهره؟؟.. إن كل ما يطالب به القطاع الخاص يحصل عليه أما ما يطالب به القطاع العام فلا ....؟

وأشار إلى أن وزير الصناعة حاول الكثير لدعم هذه المؤسسة وهذه الصناعة ولكن للأسف ليس كل شيء بيد وزير الصناعة.

إن المسؤولية الأولى والأخيرة فيما يخص الاستبدال والتجديد بالنسبة لمصانع حمص تقع على عاتق هيئة تخطيط الدولة. ■■

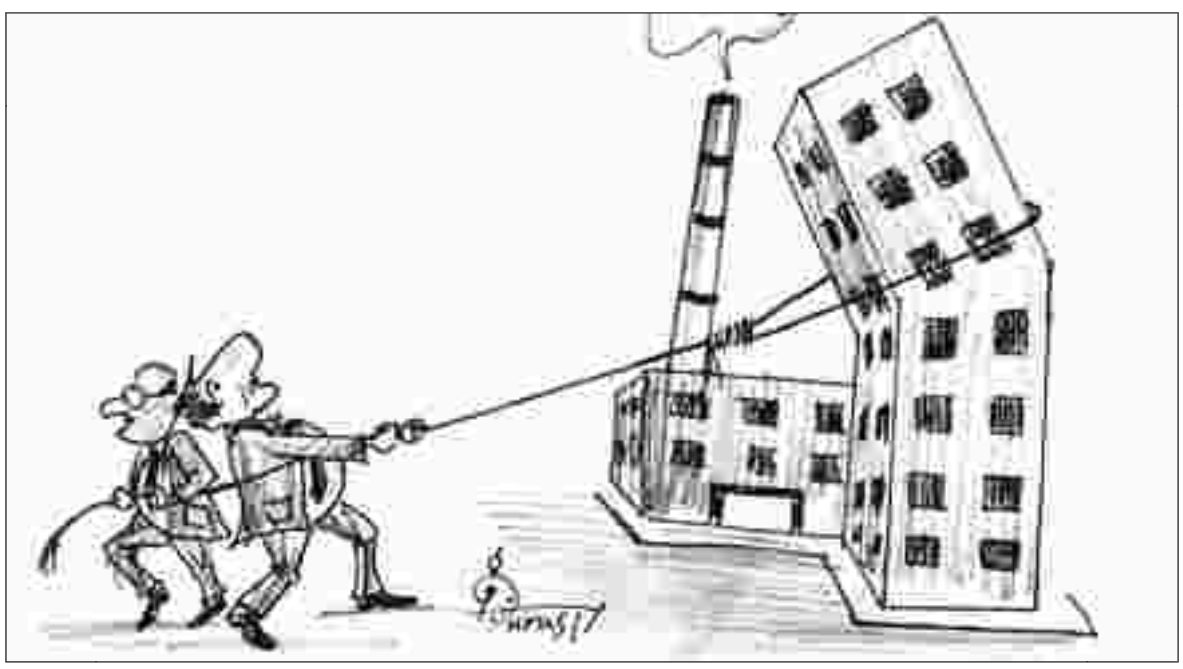

بصراحة

أيها العمال انتبهوا... التماسيح قادمون

أظهرت التحضيرات الأخيرة لانتخابات مجلس الشعب الإمكانيات الهائلة لدى تماسيح المال من حيث الصرف على الحملات الانتخابية، واستئجار العشرات والمئات من الأفراد لخدمة هذه الحملات، لحصاد مقاعد المجلس.

هؤلاء لم يقدموا برامجَ انتخابية، ولم يقولوا أية كلمة واحدة للناس تتعلق بما يخططون له أو ما يريدون فعله داخل المجلس القادم، حيث كانت البرامج نادرة واقتصرت على بعض القوى الوطنية عبر من خلالها بعض المرشحين عن رؤيتهم فيما يتعلق بكرامة الوطن والمواطن، والاستعداد للنضال على أساس هذا البرنامج مع كل الوطنيين الشرفاء داخل المجلس وخارجه.

ولكن مجريات التحضير للانتخابات كانت تسير باتجاه وصول هؤلاء التماسيح إلى المجلس بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة على الرغم من العزوف الواضح عن الانتخابات لأعداد كبيرة وخطيرة من الشعب السوري، وذلك بسبب النتائج الفعلية التي لمسها الشعب السوري من أعضاء المجلس السابقين من حيث ثبات أن القسم الأكبر منهم إما أرقام للموافقة على ما يطرح دون النظر لمخاطره، أو عناصر غير آبهة بمصالح الناس وتسعى لتحقيق مصالح أصحاب رؤوس الأموال بطرح تشريعات وقوانين تمس مصالح الشعب السوري، وخاصة طبقاته الشعبية التي اكتوت ومازالت تكتوي بنار الغلاء وتكاليف المعيشة المختلفة التي تدهورت وتراجعت.

إن المجلس السابق لم يحرك ساكناً لمحاسبة الحكومة على أدائها وعلى دورها المفترض في الحد من الغلاء، وفي زيادة الأجور، وفرض الضرائب وتحصيلها من هؤلاء التماسيح، مع العلم أن القوى السياسية التي تنص في برامجها على الدفاع عن المصالح المختلفة للشعب السوري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، (ومن ضمنها النقابات)،لم تستطع أن تنقل للشارع ما كان يدور داخل المجلس، ليكون الشارع سنداً لهم في دفاعهم المفترض عمن يمثلون داخل المجلس، خاصة وأنهم جميعاً يمثلون العمال والفلاحين.

والأدهى من ذلك أن القوى السياسية المختلفة تعلم مدى المخاطر الحقيقية التي سيمثلها وصول تماسيح المال إلى المجلس سياسياً واقتصادياً، حيث كان المطلوب تعبئة الطبقة العاملة السورية ببرامجها دفاعاً عن مصالح العمال والفقراء، لكي تذهب الأصوات بالاتجاه الصحيح الذي سيمكن من إيصال ممثليهم ومن يمثل مصالحهم الفعلية ويدافع عنها لسدة المجلس، بدلاً من الخلل الواضح الجاري الآن لصالح قوى السوق الكبرى وحلفائهم داخل الحكومة وخارجها، وهذا يعني قدرتهم على صياغة القوانين التي تعبر عن تحقيق أوسع لمصالحهم، وتمكنهم أكثر من صناعة القرار الاقتصادي، وصولاً للإمساك بالقرار السياسي مما يعني المغامرة بمصالح الشعب السوري الوطنية والاقتصادية، وعندما نقول إن قوى السوق الكبرى هي بوابات العبور للعدوان الخارجي، فهذا يعني تهيئة كل ما يلزم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لتلك القوى، لأن مصالحها حيث مصادر التمويل من الدولارات، وليس حيث الشعب السوري، ومن هنا فإن الخطأ الكبير الذي وقعت به القوى الوطنية بما فيها النقابات، وهو ترك الساحة لهؤلاء التماسيح لتسرح وتمرح، وتفعل ما تريد بنفوذها وأموالها للحصول على ما يلزمها للوصول إلى مقاعد مجلس الشعب، هو خطأ فادح.

إن الطبقة العاملة بقواها الحية مطالبة بالفعل الإيجابي للتصدي لهؤلاء التماسيح بعد أن مارس معظمها الفعل السلبي بمقاطعة الانتخابات، والفعل الإيجابي يعني تشديد النضال من أجل الدفاع عن الوطن بكل ما تعنيه الكلمة، والدفاع عن القطاع العام وإصلاحه وتخليصه من ناهبيه، وأيضاً تشديد النضال للدفاع عن الحقوق والمكتسبات التي يأتي في مقدمتها انتزاع حق الإضراب الذي سيمكن العمال من حماية حقوقهم وتحسين أوضاعهم المعيشية بزيادة أجورهم زيادة فعلية، وإعادة توزيع الدخل المنهوب لصالح هؤلاء التماسيح بما يلبي مصالح البلاد والعباد.

■ عادل ياسين

حول معدل الفقر في سورية...

استيراد خط الفقر من الخارج.. هل يحل المشكلة أم يعقدها؟

يبرز الفقر كأحد أبرز التحديات التي تهدد اقتصادنا ومجتمعنا اليوم.

ولدراسة مشكلة الفقر وتحديد الفئات الفقيرة، يتم عادةً قياس ما يسمى بخط الفقر. ويعرف خط الفقر (أو عتبة الفقر) بأنه الحد الأدنى للدخل الضروري لتأمين مستوى معيشة ملائم.

أو هو مستوى الدخل الضروري لتأمين الحد الأدنى المقبول من الغذاء والسلع الضرورية الأخرى للحياة اليومية.

وتشمل السلع غير الغذائية كافة السلع الضروري للحياة العادية (سكن، لباس، نقل، الكهرباء، التدفئة، خدمات الصحة والتعليم،....).

ويختلف مفهوم خط الفقر بين دولة وأخرى حسب مستوى تطورها، وهو أعلى في الدول المتقدمة منه في الدول النامية.

أما خط الفقر المدقع (خط فقر الغذاء)، فيعرف بأنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.

وقد وضعت المنظمات الدولية مقياساً موحداً لقياس مستوى الفقر في الدول النامية. وحددت خط الفقر المدقع بـ١ دولار/ اليوم للفرد حسب تعادل القوة الشرائية، كما حددت خط الفقر المطلق بـ٢ دولار/ اليوم للفرد أيضاً حسب تعادل القوة الشرائية بينما رفعت خط الفقر المطلق في الدول الصناعية إلى ١٤.٤٠ دولار/ اليوم للفرد وذلك بسبب الفروق الكبيرة في مستوى المعيشة بين الدول المتقدمة والنامية.

وفي الواقع، فإن تبني طريقة المنظمات الدولية هذه في قياس مستوى الفقر سيعطي نتائج مضللة وهذا يعود للأسباب التالية:

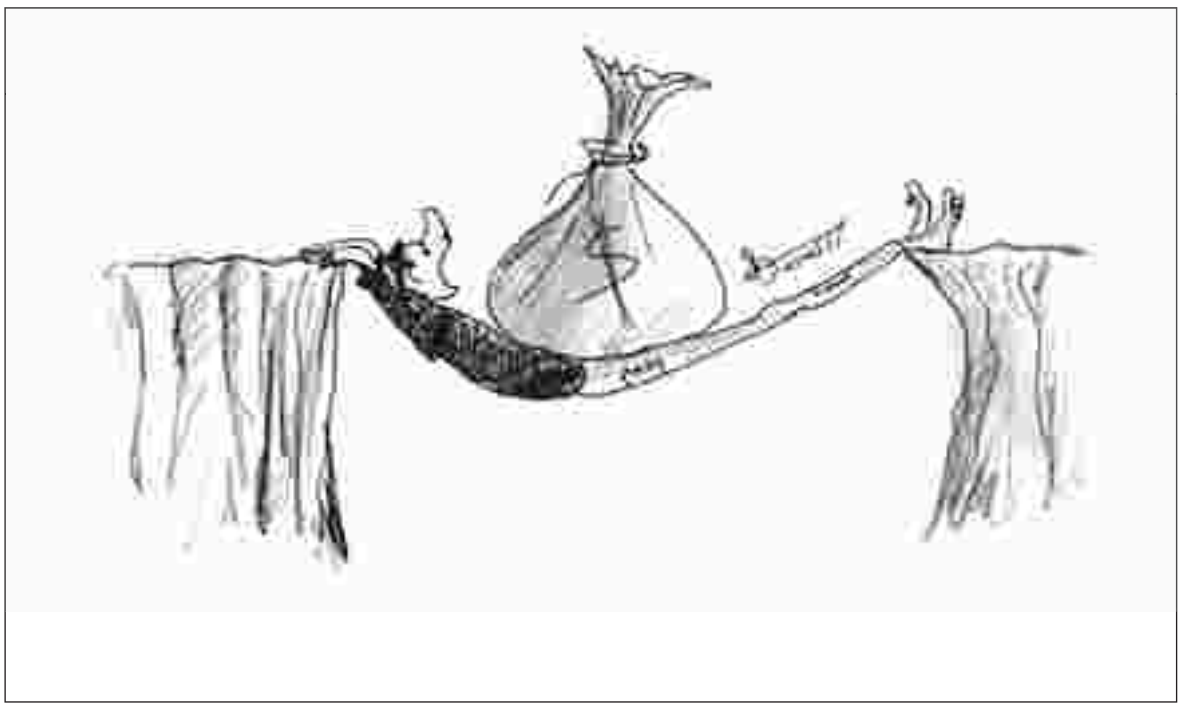

١ ـ لا يستند مقياس (دولار/ اليوم للفرد) أو مقياس (٢ دولار/ اليوم للفرد) إلى أي أساس علمي أو منطقي. ومن هنا، يجب إجراء دراسة واقعية حقيقية لتقدير تكلفة الاحتياجات الأساسية المحددة لخط الفقر.

فهل يكفي في سورية مثلاً أن يكون دخل الفرد ٢.٥ دولار/ اليوم لنعتبر أنه فوق خط الفقر؟!

٢ ـ يعتبر اعتماد مقياس موحد وتعميمه على جميع الدول النامية أسلوباً غير علمي ويفتقر إلى المنهجية العلمية بسبب وجود تفاوت كبير في مستويات التنمية والنمو والدخل بين هذه الدول، ووجود اختلافات في مستويات تطورها وأنماط استهلاكها ووجود فروق في مستويات المعيشة وبنية السكان. ولذلك فإن ما يصح للدول ذات مستوى التنمية البشرية المنخفض كالصومال وجيبوتي، لا يمكن تطبيقه على الدول التي تتصف بتنمية بشرية متوسطة كسورية ولبنان.

٣ ـ يحتاج مفهوم (تعادل القوة الشرائية) إلى تدقيق، فهناك شكوك حول مدى صلاحيته للقياس والمقارنة بين الدول.

٤ ـ وضع البنك الدولي مقياس (٢ دولار/ اليوم للفرد) في عام ١٩٩٠ ومازال يستخدم حتى اليوم. تُرى، هل يصلح هذا المؤشر للتطبيق على مجتمعات اليوم؟

ألا يفترض أن يتم تعديل خط الفقر دوريًا مع تطور المجتمعات وتطور مستوى المعيشة فيها وتبدل أنماط الاستهلاك؟!

مما سبق نجد أن استخدام (خطوط الفقر الدولية) سوف يقودنا إلى وضع تقديرات خاطئة حول خارطة الفقر وعمقه وامتداده الأفقي، ولأن المقدمات الخاطئة تؤدي بالضرورة إلى نتائج خاطئة، فإن السياسات التي سيتم رسمها على أساس هذه التقديرات ستكون خاطئة أيضاً ولن يكون لها آثارها الإيجابية المرجوة.

❖ دخول جميع العاملين في الدولة عند بدء التعيين تحت خط الفقر باستثناء حملة الشهادة الثانوية

❖ على المهندس أن ينتظر أربع سنوات قبل أن يتساوى دخله مع خط فقر الغذاء إذا ثبتت الأسعار

وبالتالي، يصبح من الخطأ اعتماد خط الفقر المستورد من المنظمات والهيئات الدولية لأنه لا يلائم ظروف مجتمعنا فلا ينسجم مع أنماط استهلاكنا وأذواقنا.

ومن هنا، تنشأ الحاجة إلى وضع مؤشر وطني لقياس الفقر بحيث يراعي الشروط الفعلية التي تحكم واقعنا ويستند إلى دراسة حقيقية لتكلفة الاحتياجات الأساسية للفرد في مجتمعنا وفق أسس علمية دقيقة، ليشكل هذا المؤشر الجديد فيما بعد نقطة الارتكاز لسياسات تنموية وطنية صحيحة.

ورغم انتقادنا لخطوط الفقر المستوردة ورفضنا المطلق لتبنيها، سنحاول هنا دراسة النتائج التي سنحصل عليها فيما لو تم تطبيقها على حالة سورية.

مقارنات خطيرة

بالنسبة لخط الفقر المدقع (خط فقر الغذاء): حدد البنك الدولي خط فقر الغذاء بـ١ دولار/ اليوم للفرد حسب تعادل القوة الشرائية. إن ١ دولار حسب تعادل القوة الشرائية يكافئ❖ ٠.٣٦ دولار بدون تعادل القوة الشرائية في سورية في عام ٢٠٠٤.

واعتماداً على الرقم الأخير، وباعتبار أن الدولار الأمريكي يساوي تقريباً ٥٠ ل.س ينتج أن:

خط فقر الغذاء للفرد = ٠.٣٦ × ٥٠ × ٣٠ = ٥٤٠ ل.س/ شهر

وباعتبار أن وسطي حجم الأسرة السورية = ٥.٦ فرداً نجد أن:

خط فقر الغذاء للأسرة = ٣٠٢٤ ل.س/ شهر.

وباعتبار أن مستوى الإعالة في سورية ١.٤ فرداً لكل دخل نجد أن:

خط فقر الغذاء حسب الدخل (أو الحد الأدنى للدخل) = ٢٢١٤ ل.س/ شهر.

بالنسبة لخط الفقر المطلق: حدد البنك الدولي خط الفقر المطلق بـ٢ دولار/ اليوم للفرد حسب تعادل القوة الشرائية وهو ما يكافئ ٠.٧٢ دولار بدون تعادل القوة الشرائية في سورية في عام ٢٠٠٤.

وبالطريقة السابقة نفسها يمكن إجراء الحسابات التالية:

خط الفقر المطلق للفرد = ١٠٨٠ ل.س/ شهر.

خط الفقر المطلق للأسرة = ٦٠٤٨ ل.س/ شهر.

خط الفقر حسب الدخل (الحد الأدنى للدخل) = ٤٤٢٨ ل.س/ شهر

ماذا تعني الأرقام السابقة؟!

ـ كل فرد ينفق ٥٤٠ ل.س شهرياً على غذائه لا يقع ضمن حلقة فقر الغذاء.

أما إذا كان ينفق ١٠٨٠ ل.س شهرياً على كامل احتياجاته الأساسية الضرورية لحياة عادية فهو خارج دائرة الفقر تماماً.

ـ كل دخل يبلغ ٢٢١٤ ل.س/ الشهر كاف لإخراج صاحب هذا الدخل ومن يعيلهم خارج حلقة فقر الغذاء. وعندما يرتفع هذا الدخل إلى ٤٤٢٨ ل.س/ الشهر، يصبح هذا الدخل كافياً لنجاة هذا الفرد ومن يعيلهم من الوقوع تحت خط الفقر المطلق. إن إلقاء نظرة خاطفة على الأرقام التي نتجت معنا هنا تكفي لإطلاق حكم فوري عليها. إذ أنها لا تمت إلى واقعنا المعاش بصلة وهي لن تستطيع تلبية أبسط احتياجاتنا الأساسية اليومية. وبالتالي فإن رفضنا لخط الفقر المقاس بهذه الطريقة الساذجة يصبح مبرراً.

ولو كانت هذه الأرقام صحيحة فعلاً لكانت الغالبية الساحقة من سكان سورية فوق عتبة الفقر.

وضمن الإطار نفسه، تأتي نتائج دراسة «الفقر في سورية (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٤)» التي أعدتها UNDP والتي اعتمدتها الخطة الخمسية العاشرة، غريبة وغير مقنعة. حيث حددت خط الفقر الأعلى بـ٢٠٥٢ ل.س/ الشهر للفرد، وكان ٣٠.١٣٪ من سكان سورية في عام ٢٠٠٤ فقراء. بينما حددت خط الفقر الأدنى بـ١٤٥٨ ل.س/ الشهر للفرد، وكانت نسبة الفقراء هنا ١١.٤٪ من المجتمع السوري. وبالتالي، تفترض هذه الدراسة المذكورة أنه إذا بلغ متوسط نصيب الفرد من إنفاق الأسرة المعيشية ١٤٥٨ ل.س/ الشهر فإنه كاف لتأمين كافة احتياجاته الأساسية الغذائية وغير الغذائية. فهل هو كذلك فعلاً؟

إن الرقم الأخير لا يوحي بذلك، حيث نلاحظ أنه ينخفض كثيراً عن مستوى الدخل/ الإنفاق الذي يسمح بتأمين الحد الأدنى الضروري من السلع الغذائية وغير الغذائية في وقتنا الحاضر آخذين بعين الاعتبار التكاليف الحقيقية لهذه السلع في السوق ابتداءً بالغذاء المتوازن وانتهاءً بالسكن. مما يتطلب وضع مؤشر جديد للفقر باتجاه وضع مؤشر وطني للفقر في سورية.

من أجل مؤشر وطني للفقر

يختلف تحديد خط الفقر باختلاف مفهوم الفقر. ومنعاً للالتباس، سنبدأ بتعريف خط الفقر المطلق الذي سنعتمده في هذه الدراسة.

خط الفقر المطلق، هو مستوى الدخل/ الإنفاق الذي يسمح بتلبية الحد الأدنى المقبول اجتماعياً من السلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية لاستمرار الحياة اليومية العادية وبما يحفظ الكرامة الإنسانية. وتشمل السلع غير الغذائية: اللباس والسكن والمواصلات والتدفئة والكهرباء والتعليم والصحة وغير ذلك من السلع الأساسية.

كلفة وجبة غذائية متوازنة: عند وضع مؤشر وطني للفقر في سورية، يفترض أن تقوم مراكز البحث الطبية بحساب الحد الأدنى من السعرات الحرارية الضرورية للفرد لكي يتمكن من ممارسة حياته الطبيعية ومزاولة نشاطه اليومي حسب العمر والجنس والوزن وطبيعة العمل.

ونظراً لعدم توفر هذا المؤشر، سنعتمد هنا المؤشر الذي وضعه مؤتمر الإبداع والاعتماد على الذات الذي أقامه الاتحاد العام لنقابات العمال في عام ١٩٨٧. حيث حدد المؤتمر عدد السعرات الحرارية الضرورية للفرد بـ٢٤٠٠ حريرة/ اليوم. كما حدد مكونات الوجبة الغذائية اليومية الضرورية لتأمين السعرات الحرارية المطلوبة. حيث نلاحظ أن الإنفاق اليومي للفرد على السلع الغذائية الضرورية لتأمين ٢٤٠٠ حريرة يومياً يبلغ ٧٤ ل.س.

حساب خط فقر الغذاء: اعتماداً على كلفة الوجبة الغذائية المتوازنة للفرد وهي ٧٤ ل.س/ اليوم نجد أن إنفاق الفرد على السلع الغذائية يبلغ ٢٢٢٠ ل.س/ الشهر.

وباعتبار أن متوسط حجم الأسرة السورية يبلغ ٥.٦ فرداً ينتج أن إنفاق الأسرة على السلع الغذائية يساوي ١٢٤٣٢ ل.س/ الشهر وهو ما يسمى خط فقر الغذاء حسب إنفاق الأسرة.

وباعتبار مستوى الإعالة في سورية (٤.١ فرداً لكل فرد)، ينتج أن مستوى الدخل الضروري لتلبية الاحتياجات الغذائية فقط يساوي ٩١٠٢ ل.س/ الشهر وهو ما يسمى خط فقر الغذاء حسب الدخل.

تقدير كلفة سلة السلع غير الغذائية:

يصعب تقدير كلفة سلة السلع غير الغذائية الضرورية لممارسة حياة طبيعية. حيث تختلف طبيعة هذه السلة وتنوعها وكلفتها بين دولة وأخرى حسب مستوى تطور هذه الدولة وأنماط الاستهلاك السائدة فيها وحجم الدخل ومستوى التنمية المحققة فيها الذي يؤدي إلى اختلاف الوزن النسبي لهذه السلة من الكلفة الإجمالية لسلة السلع الغذائية وغير الغذائية معاً. إضافة إلى أن الوزن النسبي لهذه السلة يمكن أن يتغير مع الزمن ضمن الدولة الواحدة تبعاً لمستوى التطور الذي تبلغه هذه الدولة وتغير عادات الاستهلاك وتغيرات الأسعار التي تطرأ على السلع الغذائية وغير الغذائية وباعتبار أن الإحصاءات الرسمية قدرت إنفاق الأسرة السورية على الغذاء بـ٤٠٪ من إجمالي إنفاقها، ونظراً لأن الأسرة الفقيرة تنفق الجزء الأكبر من دخلها على الغذاء، وحتى لا نتهم بالمغالاة، سنعتبر هنا أن إنفاق الأسرة الفقيرة على الغذاء يشكل ٦٠٪ من إنفاقها الإجمالي. وبالتالي فإن إنفاق الأسرة على السلع غير الغذائية يشكل ٤٠٪ من كامل إنفاقها ويساوي ٨٢٨٨ ل.س/ الشهر.

تحديد خط الفقر المطلق: بجمع قيمتي الإنفاق على السلع الغذائية وغير الغذائية نحصل على الإنفاق الإجمالي للأسرة السورية والذي يساوي إلى ٢٠٧٢٠ ل.س/ الشهر، وهو الحد الأدنى لمستوى المعيشة لوسطي الأسرة السورية وسنسميه هنا خط الفقر المطلق حسب إنفاق الأسرة.

وباعتبار مستوى الإعالة الرسمي (٤.١ فرداً لكل دخل)، نحصل على مستوى الدخل الضروري لتأمين الاحتياجات غير الغذائية والذي يساوي ٦٠٦٨ ل.س/ الشهر. وبالتالي فإن مستوى الدخل الضروري لتلبية الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية يبلغ

١٥١٧٠ ل.س/ الشهر وهو ما يسمى الحد الأدنى للدخل أو خط الفقر المطلق حسب الدخل (جدول رقم ١٠).

ملاحظات حول خط الفقر

ـ هناك خطان للفقر، خط الفقر حسب إنفاق وسطي الأسرة السورية وخط الفقر حسب الدخل، على عكس التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والتي تعنى عادة بحساب مؤشر الفقر للفرد. وباعتقادنا أن خط الفقر المحسوب للفرد هو مؤشر مضلل ويؤدي تبنيه إلى نتائج خاطئة وذلك للأسباب التالية:

١ ـ إن وجود فرد يعيش بمفرده في المجتمع هو حالة خاصة، والحالة العامة هي وجوده ضمن أسرة. أي أن الوضع الطبيعي هو وجود عدة أفراد يعيشون معاً ومنهم من يعمل ليعيل نفسه ويعيل الأفراد الآخرين غير العاملين في الأسرة.

٢ ـ يمكن اعتبار أن الإنفاق على السلع غير الغذائية يشكل ٤٠٪ أو أية نسبة أخرى من إجمالي إنفاق الأسرة. ولكن لا يمكن تطبيق ذلك على إنفاق الفرد. لأن الفرد عندما يعيش ضمن أسرة فإنه يتقاسم كلفة مجموعة من السلع غير الغذائية (أولها السكن وليس آخرها تكلفة الكهرباء والماء والتدفئة) مع أفراد أسرته. أي أن تكلفة هذه السلع سوف تتوزع على جميع أفراد الأسرة. أما في حال وجود فرد يعيش بمفرده فإن كامل هذه الأعباء (وهي تكاليف ثابتة تقريباً لن تنخفض كثيراً بانخفاض عدد أفراد الأسرة) سوف يتحملها بمفرده. وبالتالي فإن الحد الأدنى الضروري لإنفاقه/ دخله سوف يزداد كثيراً.

وتأكيداً على ذلك، لو أردنا هنا حساب خط الفقر للفرد لوجدنا أنه يساوي إلى

٣٧٠٠ ل.س/ الشهر وهو طبعاً مؤشر خادع لأنه يوحي بأن كل فرد يبلغ دخله/ إنفاقه

٣٧٠٠ ل.س/ الشهر هو خارج دائرة الفقر، في حين أنه سيكون كذلك فقط فيما لو كانت هذه القيمة (٣٧٠٠) تمثل حصته من إجمالي دخل/ إنفاق أسرته.

ـ إذا كان أكثر من ١١٪ من سكان سورية تحت خط الفقر في عام ٢٠٠٤ حسب دراسة «الفقر في سورية ـ UNDP». ترى، كم سترتفع هذه النسبة وفقاً لخط الفقر الجديد؟!

ـ بلغ خط فقر الغذاء حسب الدخل ٩١٠٢ ل.س/ الشهر.

أي أن الحد الأدنى للدخل المطلوب لتأمين الاحتياج من السلع الغذائية فقط هو ٩١٠٢ ل.س/ الشهر. وبمقارنة هذا الرقم مع أجر بدء التعيين في عام ٢٠٠٦ للعاملين في الدولة نجد أن دخول جميع العاملين في الدولة عند بدء التعيين تقع تحت خط فقر الغذاء باستثناء حملة شهادة الدكتوراه.

أي أن جميع العاملين في الدولة عند بدء تعيينهم لن يكونوا قادرين على تلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية لتأمين السعرات الحرارية الضرورية لبقائهم مع من يعيلونهم على قيد الحياة باستثناء حملة شهادة الدكتوراه. حيث يتوجب على المهندس مثلاً أن ينتظر ٤ سنوات قبل أن يتساوى دخله مع خط فقر الغذاء بشرط تثبيت الأسعار الحالية طبعاً.

ـ بلغ خط الفقر المطلق حسب الدخل ١٥١٧٠ ل.س/ الشهر.

أي أن الحد الأدنى المطلوب للدخل لتأمين الاحتياجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية هو ١٥١٧٠ ل.س/ الشهر.

وبمقارنة هذا الرقم مع أجر بدء التعيين للعاملين في الدولة في عام ٢٠٠٦، نجد أن جميع العاملين في الدولة هم في عمق دائرة الفقر عند بدء تعيينهم. أي أن جميع العاملين في الدولة عند بدء تعيينهم لن يكونوا قادرين على تأمين سلة السلع الغذائية وغير الغذائية الضرورية لحياة يومية عادية. وهنا، ينبغي على العامل في الدولة من حملة شهادة الدكتوراه أن ينتظر حوالي ١٠ سنوات لكي يتعادل دخله بعدها مع خط الفقر ضمن فرضية ثبات الأسعار. وطبعاً يزداد عدد السنوات من أجل الفئات الأخرى ذات المستوى التعليمي الأقل.

■■

التصوف العربي في سبيل السلام

محمد الجندي

منذ مطلع القرن الماضي كانت الصهيونية الدولية تتصل بكل الزعماء العرب على الإطلاق، وتحاول عقد اتفاقات وصفقات، وتقدم الرشاوى، الخ.. وبعد احتلال فلسطين سعت الإدارة الإسرائيلية إلى الصلح مع الإدارات العربية بهدف الحصول على شرعية عربية للاحتلال، وعلى إجماع عربي للتخلي عن فلسطين. وحصلت الإدارة الإسرائيلية على الإجماع المطلوب، ولكن بشكل غير معلن: ضمت البلدان العربية المجاورة لفلسطين الأجزاء التي زادت عن الاحتلال (الضفة الغربية، وغزة، وشريط ضيق من شمال فلسطين) إليها (أي إلى البلدان العربية)، وبذلك انتهى وجود فلسطين عملياً، فالجزء المحتل هو «إسرائيل» والجزء غير المحتل هو أردني، أو مصري، أو سوري، وليس فلسطينياً. أما الفلسطينيون، فهم «لاجئون»، لا هوية لهم، فهويتهم أردنية في الأردن، ومصرية من الدرجة الثانية في غزة، وإذا ما سموا «فلسطينيين»، كما في سورية ولبنان وغيرهما، فليس ذلك لإعطائهما هوية قومية، وإنما لجعلهم أجانب ناقصي الحقوق (علماً بأن سوريا أعطتهم منذ أربعينات القرن الماضي الحقوق الكاملة التي للسوريين).

كان احتلال فلسطين تمهيداً لاحتلال الشرق الأوسط، وكانت الإدارات العربية تعلم ذلك، وتقبل عموماً به. وحدثت حروب بعدئذ، ولم تقلق الإدارات العربية عموماً من ذلك، فلم تغير سياساتها الموالية عملياً للاحتلال.

- حدثت حرب الحدود الأولى بين ١٩٥٠ و١٩٥٦

- وحرب سيناء في ١٩٥٦

- وحرب الحدود الثانية من ١٩٥٧ - ١٩٦٧

- وحرب تشرين في ١٩٧٣

- وحرب الليطاني في ١٩٧٨

- وحرب لبنان الأولى في ١٩٨٢

- وحرب لبنان الثانية في ٢٠٠٦

قد تبدو بعض تلك الحروب بمبادرة عربية. خطأ. الأمر مجرد سيناريو. حتى حرب ١٩٤٧ لم تكن بمبادرة عربية.

إن من يريد الحرب لتحرير بلده، أو لأي هدف آخر، من المفروض أن يعد نفسه لذلك. حتى في مباراة الكرة لا يأتي الفريق دون تدريب. وفي جميع الحروب مع إسرائيل، كان ينقص الدفاع والدفاع المدني، بل والسلاح. وحتى مع وجود السلاح السوفييتي في الستينات من القرن الماضي، فقد دمر في مكانه أو سبي وبيع في أسواق السلاح السوداء. ليس المقصود هنا التحريض لا بالجيوش العربية، ولا بأحد. التحريض هو فقط بسياسة الإدارات العربية الموالية للرأسمالية الدولية، والموالية موضوعياً بالتالي، بشكل مقصود أو غير مقصود للاحتلال. ففي ظل هيمنة الرأسمالية الدولية، لا يمكن رسم استراتيجية دفاع صحيحة، بل ولا رسم استراتيجيات اجتماعية واقتصادية صحيحة.

أيام التقارب مع الاتحاد السوفييتي في ستينات القرن الماضي، بدأ البلدان سورية ومصر السير في سياسات وطنية، ولكن كان ذلك متناقضاً مع الواقع العربي السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومع واقع البلدين الاجتماعي والاقتصادي، فلم تستطع السياسات الوطنية أن تصمد، وخصوصاً أنها لم تقطع الخيوط لا مع الرواسب التقليدية، ولا مع الرأسمالية الدولية.

حتى في حرب ٢٠٠٦ مع المقاومة اللبنانية، كان النظام اللبناني والأنظمة العربية عموماً تطعن المقاومة في الظهر، ولولا البطولات الخارقة، والإعداد الذي في غاية الجودة، ما استطاعت المقاومة أن تنقذ لبنان من الاحتلال.

العسكرية الإسرائيلية هي التي شنت الحروب، بسيناريو أو بآخر، مع البلدان العربية، التي لم تكن في أي وقت لا مستعدة للحرب، ولا قادرة عليها. احتلال فلسطين كان بداية لاحتلال المنطقة، وهذه هي البدهية، التي ترفض الإدارات العربية وضعها في اعتبارها، وترفض في نفس الوقت تركيز النظر عليها، لكي تبقى الشعوب متنبهة للخطر، فلا تؤخذ على حين غرة.

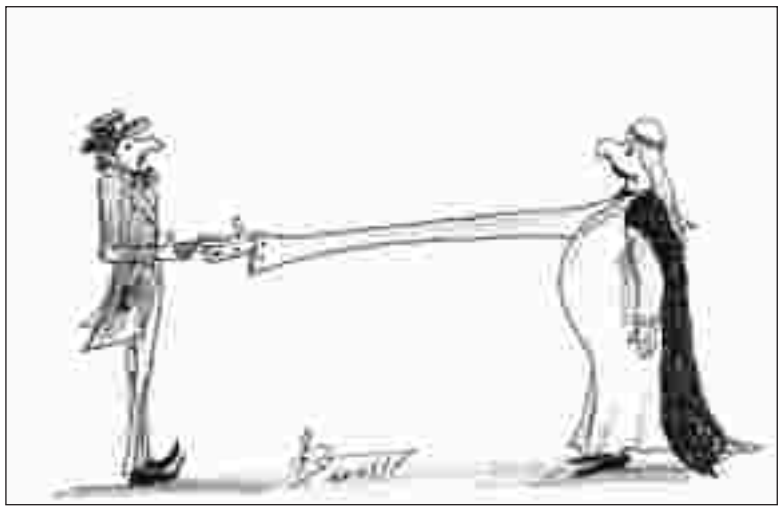

حتى السبعينات من القرن الماضي كانت العسكرية الإسرائيلية تتطلع إلى اختراق المنطقة في اتفاقات علنية مع أي بلد، وكانت في نفس الوقت تستهدف لبنان، باعتباره الحلقة الأضعف في رأي بن غوريون، ودايان، كان دايان، بوجه خاص، يعمل على إيجاد ولو ضابطاً لبنانياً واحداً، يساعد إسرائيل على إعلان دولة طائفية، تتدخل إسرائيل عسكرياً في الوقت المناسب لإنجاحها.

وفي أواخر السبعينات من القرن الماضي حدث الاختراق المنشود إسرائيلياً مع مصر، ووقعت اتفاقات كامب ديفيد مع الإدارة الساداتية.

وتطورت الأمور في لبنان، كما هو معلوم، فوجد بدلاً من الضابط اللبناني المنشود لدى دايان منظمات لبنانية كاملة طائفية، قامت في سبعينات القرن الماضي بأقذر حرب أهلية، كان يقتل فيها الناس بهمجية على الهوية. وفي أيام الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، اشتدت الهجمة الرجعية في العالم، ونشبت حرب ١٩٨٢ الإسرائيلية اللبنانية، التي كانت تستهدف في نفس الوقت سوريا والأردن. ولم تستطع العسكرية الإسرائيلية لأسباب دولية حينئذ، لا احتلال لبنان، ولا توسيع الحرب إلى لبنان وسوريا. استطاعت فقط التدمير غير المسبوق في لبنان، وإخراج القيادة الفلسطينية من البلاد، وارتكاب مجازر صبرا وشاتيلا، وفرض وضع الغيتو على المخيمات الفلسطينية، إضافة إلى أنها احتفظت بشريط لبناني حدودي، من خلال ميليشيا تابعة لها. لم تستطع العسكرية الإسرائيلية أيضاً إبقاء النظام التابع لها في لبنان، ولا تنفيذ الإتفاقات، التي عقدتها مع ذلك النظام.

وانهار الاتحاد السوفييتي عملياً منذ ١٩٨٥، العام الذي أتي فيه غورباتشوف وشلته إلى السلطة. أمور كثيرة تغيرت في العالم، ومن الجملة كانت مضاعفات ذلك على الشرق الأوسط مصيرية. نشبت حربا الخليج الأولى والثانية، وعقد مؤتمر مدريد ١٩٩١، الذي نتجت عنه اتفاقات أوسلو ووادي عربة، والاتفاقات السرية الأخرى. اختراق العسكرية الإسرائيلية العلني للمنطقة نجح بشكل واسع، ولم تعد لدى الإدارة الإسرائيلية مشكلة في هذا الخصوص. الإجماع العربي على ترك الفلسطينيين لمصيرهم تم بشكل عملي، فيد الإدارة الإسرائيلية حرة حرية مطلقة في الأراضي الفلسطينية، حرة دولياً، وحرة عربياً، وحرة إسلامياً. وأغلب ما يصدر من ألفاظ تأييد للفلسطينيين، يبقى في حيز الهذيان أو الثرثرة. وأتى الاحتلال الأمريكي للعراق، الذي هو أيضاً تمهيد لاحتلال المنطقة، رغم التبعية الخانعة لإدارات بلدانها، للإدارة الأمريكية. بالنسبة للعلاقة مع إسرائيل انقلبت الآية. صارت الإدارة العربية تحلم بالسلام مع إسرائيل، عسى ذلك يشفع لها مع الإدارة الأمريكية، بينما كانت إسرائيل هي التي تسعى للسلام مع الإدارات إياها.

السلام ضروري لجميع الشعوب، ومن الجملة لشعوب الشرق الأوسط، التي تجتاحها المجازر. غير أن السلام يتطلب أمرين، الأول، أن تكون الإدارة التي تبرمه سيدة في بلدها، والثاني أن تكون في وضع ندي مع الطرف الآخر، فلا معنى للسلام بين الحمل والذئب. الأمران غير متوفرين، فالإدارات العربية هي عموماً ناقصة السيادة بفعل هيمنة الرأسمالية الدولية، والندية بين الإدارة الإسرائيلية وأية إدارة عربية هي غير متوفرة، فالفارق في القوة العسكرية على الأقل كبير، والفارق في الدعم الأمريكي والدولي للإدارة العسكرية الإسرائيلية هو أكبر بكثير. فبينما الإدارات العربية مغضوب عليها، حتى الأشد موالاة للإدارة الأمريكية، فالإدارة الإسرائيلية مدللة وتستطيع أن ترتكب ما تشاء من الجرائم، لقد قصفت مقر الأمم المتحدة، في لبنان، ولم ينتفض أحد في العالم احتجاجاً على ذلك، وأهانت الرئيس الفرنسي جاك شيراك عندما كان ضيفاً عليها وابتلع الإهانة، ثم نسيها أخيراً، وترتكب الاغتيالات والقتل الهمجي دون احتجاج. عدا ذلك، أي سلام جديد مع العسكرية الإسرائيلية سوف يزيد المجازر في المنطقة، ويزيد في نفس الوقت هشاشة بلدان المنطقة. يكفي أن يقرأ المرء الشروط الإسرائيلية المعلنة وغير المعلنة للسلام: الرد على طرح «الأرض مقابل السلام» هو «السلام مقابل السلام»، وحتى بقبول «السلام مقابل السلام»، الرد هو «التطبيع أولاً»؛ «التطبيع»، لا يعني فقط الاعتراف المتبادل كأي دولتين في العالم غير متعاديتين، ويجب فتح الحدود والاقتصاد والتربية والمفاهيم الاجتماعية لإسرائيل، ويجب قمع أي تمرد أو أي احتجاج في البلد ذي العلاقة وفي البلدان المجاورة: يجب أن يتحول العداء للاحتلال إلى حب لإسرائيل ولكل ما قامت أو تقوم به إدارتها. يجب السماح لإسرائيل بالتدخل في العلاقات العربية. العربية، وفي العلاقات العربية. الدولية.

عدا ذلك، وهو الأخطر، يجب القبول بتمزيق البلدان العربية على المدى الأبعد، وبتحويلها إلى مشيخات صغيرة طائفية وعنصرية. أما الموضوع الفلسطيني، فمتروك كلياً لإسرائيل.

الشروط العربية للسلام لا معنى لها، لأنه ليس لدى الإدارات العربية لا القدرة، ولا النية على فرضها. فهي شروط شكلية للتمويه، تختفي مع بدء المفاوضات، أو مع بدء «التطبيع» شعوب الشرق الأوسط هي أمام خطر كبير، وليس هناك من يدافع عنها سوى قواها الوطنية، التي نتمنى أن تتحد لتواجه مختلف الاحتمالات القائمة من الجانبين الأمريكي والإسرائيلي.

■■

ظاهرة الفساد..

الفساد ظاهرة عامة تتواجد في أغلب مجتمعات العالم، تتباين نسبة تفشيها بين بلد وآخر، عكسا مع مقدار تمتعه بالديمقراطية، وبحرية مؤسسات مجتمعه المدني ودورها الرقابي فيه.

كانت ظاهرة الفساد في سورية ضعيفة، تمارس بأقصى درجات الحيطة والحذر، وتشكل سبة عار لمرتكبها. لكنها أخذت تتوسع وتنتشر شيئاً فشيئاً، بسبب طغيان قانوني الطوارئ والأحكام العرفية، اللذين غيبا المحاسبة والمراقبة عن تصرفات وسلوك المسؤولين المتنفذين في مقدرات أمور البلد، إلى أن أصبحت ظاهرة عامة شاملة، تفتك وتنخر في معظم مفاصل الدولة الاقتصادية منها خاصة، تنهب وتسلب خيرات الشعب والوطن.

شبكات مترابطة تتستر على بعضها، (اسكت عن اختلاساتي، واسكت عن اختلاساتك) لكنهم متضامنون في تلفيق التهم للمواطن النزيه، ومعاقبته بالإبعاد وحتى بالسجن، لوقوفه حجرة عثرة في طريق فضائحهم دون أن يرف لهم جفن.

لذا لا تأخذ الجماهير الشعبية، تصاريح وقرارات المسؤولين عن مكافحة الفساد، على محمل الجد، وتعتبرها من عوامل التخدير والاستهزاء بالرأي العام، وإلا لكانت طالت بعض المتنفذين الكبار، الذين حولوا مؤسسات القطاع العام إلى مزارع خاصة، تقاسموها فيما بينهم... الأمر الذي يدل على أن نهج الفساد قد أصبح مؤسسة ذات قوة ضاربة، لا يمكن لأحد أن يحاسبها ويعاقبها.

إن لظاهرة الفساد المستشري في بلدنا، نتائج كارثية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية. لقد ضربت وخسّرت القطاع العام وامتصّت خيراته، إلى أن أوصلته للخصخصة. حولت نهج البلد من اقتصاد (سمي اشتراكياً) إلى اقتصاد ليبرالي رأسمالي. هرّبت مئات مليارات الدولارات إلى المصارف الأجنبية، أضعفت التنمية الاقتصادية وازدهار البلد، فاقمت البطالة، قلصت الخدمات الصحية والتعليمية وأثّرت على رفع القدرة القتالية للجيش، أفقرت الشعب والآن تهدد برفع الدعم عن بعض المواد الغذائية وعن المازوت، أفسدت منه الأخلاق، بحيث بات يتعامل مع أمور الفساد كقاعدة دارجة، أضعفت ثقته بالسلطة، وحتى بمقاومتها وصمودها في وجه التهديدات الأمريكية الصهيونية. هذا عدا عن أن - ظاهرة الفساد - تشكل أرضية خصبة للعدوان، وطابوراً خامساً للأعداء وو...

إنه انقلاب فعلي على مسيرة التقدم، والإنجازات التي حققها العمال والفلاحون بنضال عشرات السنين. انقلاب على مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي التقدمية. على الدستور الذي كرس الاقتصاد (الاشتراكي) نهجاً للبلد.. لكن المفارقة الكبرى هي في أن هذا الانقلاب، رأساً على عقب، على مبادئ حزب البعث، يجري من حكومات تحكم باسم حزب البعث العربي الاشتراكي. يقيناً أن كبار الموظفين والمسؤولين. الذين تحولوا إلى حيتان مالية كبيرة، شكلت طبقة بورجوازية بيروقراطية وحيتان ماليين أبعدتهم عن التقدم والاشتراكية.

حضرنا نقاشاً حاداً، بين لفيف من الشبان المثقفين، انقسموا إلى رأيين حول: هل الفساد المستشري في البلد، والفاسدون الذين يضعون مصالحهم الذاتية فوق مصالح الشعب والوطن، ويسببون لهما هذه النتائج الكارثية، تدخل في باب الخيانة الوطنية أم لا؟

رغم أن مشاعري كانت إلى الجانب الإيجابي من السؤال، لكن جهلي بقانون العقوبات السوري، أحيل هذا التساؤل إلى جهابذة القانون في بلدنا، ليفيدونا باجتهاداتهم مشكورين وأجرهم على الله.

■ عبدي يوسف عابد

كيف أصبحت شيوعياً

ضيف هذا العدد هو الرفيق شحادة عيد جنيد... الرفيق المحترم أبو عيد حدثنا كيف أصبحت شيوعيا؟

أولاً أودّ القول: إنني أعتبر هذه اللقاءات التي تجرونها مع الرفاق من خلال زاوية (كيف أصبحت شيوعيا) عملا جيدا ومفيدا، وأجد فيها إضاءات هامة لجوانب مختلفة من تجارب غنية عاشها الرفاق بحلاوتها ومرارتها واقعا حيا، وبالنسبة لي فأنا من مواليد قلعة جندل قرب قطنا بريف دمشق عام ١٩٣٦. درست المرحلة الابتدائية وقسما من المرحلة الإعدادية بمدارس قطنا، وذهبت إلى دمشق لأتابع دراستي وأنال الشهادة المتوسطة عام ١٩٥٣، والبكالوريا من مدرسة الآسية عام ١٩٥٦، ثم نلت أهلية التعليم وصرت معلما، وتابعت دراستي الجامعية وتخرجت من قسم التاريخ بجامعة دمشق عام ١٩٦٤، لأصبح مدرسا لمادة التاريخ في كل من مدينة القنيطرة وقطنا ودمشق.

أنا من عائلة فلاحية فقيرة، انتسبت للحزب الشيوعي عام ١٩٥٢ وأنا في الصف الثامن بعد تعرفي على الشيوعية بواسطة أستاذين هما: الشاعر شوقي بغدادي، والكاتب سعيد حورانية، وكانا مدرسين للغة العربية بإعدادية قطنا، وكذلك عن طريق شقيق زوجة والدي الشيوعي المخلص والمعروف الرفيق فايز سعد، لقد شدني إلى الحزب الوضع الطبقي القاسي، فلقد وجدت في الانتساب للحزب استجابة لطموح الشباب لتغيير الأوضاع لمصلحة الكادحين، وجذبتني السمعة الرائعة للاشتراكية وقوة الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وبناء مجتمعين كريمين متقدمين بعد حالة الفقر والأمية والعبودية، يضاف إلى ذلك طموحي كشاب في أن أرى بلدي متحررا فعلا من الاستعمار وأعوانه، وحينها كانت سورية تخضع لدكتاتورية أديب الشيشكلي، كما كانت المنطقة كلها محط أطماع الامبرياليين الساعين مجددا لاحتلالها. وفي عام ١٩٥٤ وبعد زوال الحكم الديكتاتوري تمّ إجراء انتخابات بإشراف حكومة حيادية، تلك الانتخابات التي جرت قبل أكثر من خمسين عاما والتي اتسمت بالديمقراطية والحرية والنزاهة، لا نرى مثيلا لها فيما نراه اليوم من (انتخابات)، وفيها فاز الأمين العام للحزب الشيوعي السوري الرفيق خالد بكداش بالمرتبة الثانية من الأصوات بعد خالد العظم، وحدث انفراج في الحياة السياسية، وقد شاركت بجميع النشاطات الحزبية والوطنية والطبقية وفي عام ١٩٥٧ كنت عضوا نشيطا في الحزب، وعند قيام الوحدة كان للشيوعيين رأي وموقف واضح يؤيد قيام اتحاد بين مصر وسورية، لكن القوى المتنفذة بالجيش والحكم كانت مستعجلة لقيام وحدة فورية (للخلاص من بعبع موهوم هو بزعمهم سقوط سورية بأحضان الشيوعية)، وجرت مطالبة الحزب بحل نفسه، فرفضت قيادة الحزب الطلب وقالت: ليس في الحزب هيئة أو أحد يملك حل الحزب، وكانت الحملة الشرسة المشهورة على الشيوعيين، وفي عهد الانفصال ١٩٦١ وكذلك بعد الثامن من آذار ١٩٦٣، تعرضنا للملاحقة، وفي عام ١٩٦٦ كنت أمين سر للجنة الدفاع عن الوطن أيام نور الدين الأتاسي، وبعد تأسيس الجبهة الوطنية التقدمية التي شارك فيها حزبنا أصبحت عضوا في القيادة الفرعية للجبهة، وبقيت فيها رغم نقلي لأسباب سياسية من التعليم إلى وزارة التموين، وقد أوفدت فيما بعد إلى معهد التخطيط ونلت الدبلوم الخاص بتخطيط التجارتين الداخلية والخارجية بدرجة امتياز، وغدوت مدرسا لمادة التسويق في المعهد المذكور، وبقيت عضوا في القيادة الفرعية للجبهة حتى عام ١٩٨٠ حيث اعتقلت بسبب توزيع بيان التجمع الوطني الديمقراطي الذي دعا لإرساء حياة ديمقراطية تعددية بشكل سلمي، وصادف ذلك مع ارتفاع وتيرة العنف والقتل التي قامت بها (طليعة الإخوان المسلمين) بدعم باقي أطراف الإخوان، وقد سجنت لمدة أربع سنوات بسجن (كفر سوسة) وأربع سنوات بسجن (تدمر) وسبع سنوات بسجن (صيدنايا)، ثم أطلق سراحي بإسقاط الدعوى ضدي بالتقادم عام ١٩٩٤.

وأستطيع تلخيص تجربتي الطويلة المريرة بثلاثة أمور:

-١ ضرورة توحيد جميع القوى لمجابهة المخطط الأمريكي الصهيوني الغاشم الهادف لتحويل منطقة الشرق الأوسط الجديد لمنطقة خراب ودمار وتفتيت، وأساس الصمود في وجه هذا المخطط يكون بنشر ثقافة المقاومة والممانعة الشاملة ضد جميع الأعداء المتربصين بوطننا.

-٢ إطلاق الحريات الديمقراطية وإلغاء الأحكام العرفية ورفع قانون الطوارئ، وإصدار قانون عصري للأحزاب وللانتخابات.

-٣ بناء اقتصاد وطني حديث ومتطور يحقق العدالة الاجتماعية ويكون أساسا لقوة الوطن وخير ومصلحة جماهير الشعب.

وأرى في هذه الأمور الثلاثة قواسم مشتركة تستقطب ليس الشيوعيين وحدهم، وإنما سائر قوى الشعب الحية في وطننا، وأشكركم على هذا اللقاء.

محمد علي طه

النقل.. مشكلة مستحيلة الحل؟

عاد الصيف، وعادت مشكلة النقل الداخلي لتكون من أكثر المشاكل التي يعاني من تعقيداتها سكان العاصمة الذين يتزايد عددهم عاماً بعد عام بشكل فوضوي متصاعد..

وعلى الرغم من كثرة الاقتراحات الجدية والموضوعية التي تقدمت بها الصحافة، وتضمنتها العرائض الشعبية، ودراسات الاقتصاديين إلا أن المسؤولين حافظوا على ميزاتهم التاريخية الموصوفة والمعروفة: صم، بكم، لا يبصرون، إذ أعرضوا عن كل الحلول، وتركوا الأمور تسير على مقدراتها..

اليوم ليس هناك خط على امتداد العاصمة وضواحيها لا يعاني فيه الناس من الازدحامات الهائلة، وخاصة في أوقات الذروة.. ومن يقف فوق جسر الرئيس أو كراجات الانطلاق، في الساعة الثالثة ظهراً أو التاسعة مساء يكتشف بسهولة إلى أي مدى وصل استخفاف أصحاب الأمر بالمواطنين وكرامتهم ووقتهم وراحتهم..

كانت هناك اقتراحات بوضع بعض باصات النقل الداخلي على بعض الخطوط لرفع الضغط عن السرافيس.. لكنها أهملت..

وكانت هناك اقتراحات أن يجري السماح لبعض (الميكروباصات) بتخديم خطوط محددة.. لكنها رُفضت وأُهملت أيضاً..

فما هي الخطط التي تخبئها لنا وزارة النفط لتحل المشكلة؟

وزير النقل أكد منذ وقت ليس ببعيد أنه بالنسبة للنقل الداخلي في العاصمة، سيتم شراء باصات كبيرة ووضعها في الخدمة بأسرع وقت، وأن العمل جار على قدم وساق لتحسين وتجديد هياكل ومحركات الباصات الموجودة.. والناس تنتظر.. فإلى متى سوف يستمر هذا الانتظار؟ وهل سيبقى الناس يتزاحمون ويتدافعون ويتنازعون على المقاعد المهترئة في السرافيس، وتهدر كراماتهم وهم يشيرون للسائق إشارات محددة ليتكرم عليهم ويجلسهم القرفصاء فوق بعضهم على جانب السرفيس؟؟

ختاماً نقول إن أي حديث عن النمو والتنمية هو حديث فارغ طالما الناس في بلدنا يقضون ثلاث أو أربع ساعات من وقتهم على الطرقات.. بحثاً عن وسيلة نقل.. والسلام... ■■

الاعتداء على الأرصفة.. مرتين

لم يستبشر الناس كثيراً حين قامت المحافظة غير مشكورة بنزع الأرصفة القديمة واستبدالها في عموم مدينة دمشق وضواحيها رغم أن معظمها كان صالحاً.. إذ لم تكن هذه الأرصفة أساساً مخصصة لعبور آمن للمشاة بقدر ما كانت وما تزال مخصصة للسيارات التي تنوء بكلكلها عليها بسلام ودون أي تدخل من رجال شرطة المرور، خاصة أولئك حملة دفاتر المخالفات الذين يجولون في الشوارع الرئيسية والفرعية دون أن يقوموا بكتابة مخالفة واحدة لآلاف المعتدين على الأرصفة..

إذا أراد محافظ دمشق أو وزير الداخلية أن يتأكدا من ذلك، وهما يعرفانه ويدركانه على كل حال، فما عليهما إلا أن يحاولا أن يتجولا مشياً في شوارع دمشق، إذا استطاعا إلى ذلك سبيلاً، ليكتشفا مدى الخطورة التي يتعرض لها المواطنون، وهم يسيرون بين السيارات للتنقل من مكان إلى مكان.. وكم من حادث عابر انتهى (ببوسة شوارب) طال المارة نتيجة عدم احترام المتربع في سيارته للسائر على قدميه في مدينة لم يعد فيها ما يوحي باحترام القوانين والأنظمة والقواعد الأخلاقية التي تسم المدن المتحضرة..

إذا كانت عاصمتنا العظيمة بشوارعها الضيقة وإمكانياتها المحدودة ومسؤوليها الفاسدين أو المتخلفين إدارياً غير قادرة على استيعاب هذا العدد من السيارات ومن السكان والسياح، فلمَ تستمر هذه المهزلة؟ ألم يفكر مخططوطنا الاستراتيجيون إلى أية هاوية نحن سائرون؟ وأية كارثة بيئية واجتماعية تنتظرنا في المدى القريب والمتوسط؟ ■■

سالك بصعوبة..

يشهد طريق الربوة مساء كل يوم اختناقات مرورية تستمر إلى ما بعد منتصف الليل، وذلك بسبب الإقبال الشديد، المحلي والوافد، على المطاعم والمرابع الليلية الممتدة على طول خط دمشق – قدسيا – وادي بردى . الديماس.. خصوصاً وأن الموسم السياحي يصل إلى ذروته في شهر نيسان..

ويزيد من هذه الاختناقات هذا العام عدم انتظام العبور على طريق قاسيون – جسر الهامة، بسبب تنفيذ عقدة مرورية كبيرة عند مدخل مشروع دمر الغربي على مفرق دمر الشرقية.. الأمر الذي يدفع أصحاب المركبات العامة والخاصة قسرياً لسلوك طريق دمشق – بيروت القديم الضيق بحكم التضاريس، والمليء بالمطبات وفتحات الصرف الصحي النافرة، والسيئ التعبيد.

المشكلة عموماً ما كانت لتتفاقم بهذا الشكل الذي هي عليه الآن، لو أن عناصر المرور المنتشرين بكثرة في مناطق الازدحام هذه كانوا أكثر حزماً وصرامة في التعامل مع أصحاب السيارات، ومع أصحاب المطاعم والمقاهي والكازينوهات..إذ نجد أن طابوراً غير منته من السيارات تصف على يمين الطريق وشماله، بحيث لا تترك سوى معبر ضيق لا يزيد عرضه عن أربعة أو خمسة أمتار مطلوب منه أن يؤمن العبور باتجاهين!! وتتعقد المشكلة أكثر حين تأخذ السيارات الداخلة أو الخارجة، وخصوصاً سيارات الأجرة، بتغيير اتجاهها، أو التوقف في منتصف الطريق بغية الدخول في مفترق فرعي، عندها يتوقف السير، ويعلو الضجيج، وتحدث بعض النزاعات، وترتفع الأصوات بالشتائم، كل ذلك يحدث على مرأى ومسمع رجال المرور الذين يصبحون بلا حول ولا قوة..

الغريب أنه في كل موسم سياحي جديد يكتشف الناس أن مقهى أو مطعماً جديداً تم افتتاحه في المنطقة ذاتها على حساب الشجر الذي يجري الاعتداء عليه جهاراً نهاراً دون أن يقوم أي من المعنيين في المحافظة أو في وزارتي البيئة والسياحة بأي إجراء لإيقاف ذلك، علماً أنه قانونياً لا يحصل أي مرفق سياحي على ترخيص إذا لم يكن من ضمن رخصته مرآب للسيارات يتناسب حجمه مع عدد الطاولات.. فمن يا ترى يمنح هذا الترخيص لمطاعم ومرابع أصبحت تتراكم وتتراصف بعضها فوق بعض؟؟

نضع هذه القضية برسم المسؤولين في محافظة دمشق أولاً، وبرسم جميع المسؤولين في إدارة المرور ووزارة السياحة، ونذكر أنها ستصبح على درجة عالية من التفاقم مع نهاية الموسم الدراسي وحلول فصل الصيف.. فهل من حل؟؟ ■■

تعا... نحسبها...

+، -، ×، ÷

ثروته عام ١٩٩٦ قدرت بـ ٢ مليار دولار وعام ٢٠٠٦ أصبحت ١٦.٧ مليار دولار (المصدر تلفزيون الجديد new tv)... وبفرض..

١ – أن معدل أرباحه السنوية الصافي الناتج عن استثماراته لرأسماله الإجمالي هو ١٨٪ والذي يعتبر أعلى معدل ربح من قيمة رأس المال في اقتصاد السوق الحر...

٢ – وبفرض... أنه لم يتعرض لأي شكل من أشكال الخسارة خلال هذه السنوات العشر...

وهذا يعني... وبناءً على ما سبق أن ثروته عام ١٩٩٧ تصبح ٢.٣٦ مليار دولار...

(٢ مليار دولار×١٨٪) + ٢ مليار = ٢.٣٦ مليار دولار...

وفي عام ١٩٩٨ تصبح ثروته:

(٢.٣٦×١٨٪) + ٢.٣٦ مليار = ٢.٧٨ مليار دولار...

وفي عام ١٩٩٩ تصبح ثروته:

(٢.٧٨×١٨٪) + ٢.٧٨ مليار = ٣.٢٨ مليار دولار...

وفي عام ٢٠٠٠ تصبح ثروته ٣.٩١ مليار دولار...(الحساب السابق نفسه)

وفي عام ٢٠٠١ تصبح ثروته ٤.٤٦ مليار دولار...

وفي عام ٢٠٠٢ تصبح ثروته ٥.٢٦ مليار دولار...

وفي عام ٢٠٠٣ تصبح ثروته ٦.٢١ مليار دولار...

وفي عام ٢٠٠٤ تصبح ثروته ٧.٣٣ مليار دولار...

وفي عام ٢٠٠٥ تصبح ثروته ٨.٦٥ مليار دولار...

وفي عام ٢٠٠٦ تصبح ثروته ١٠.٢١ مليار دولار...

وهي القيمة التي من المفترض أن يكون عليها إجمالي الثروة لهذه القيمة من رأس المال حتى عام ٢٠٠٦ وفق شروط اقتصاد السوق الحر... ووفق الافتراضين السابقين، أي عدم حصول أي خسارة وتحقيق دائم لأعلى ربح من قيمة رأس المال هو ١٨٪...

ولكن هذه الثروة وصلت عام ٢٠٠٦ أي آخر فترة الحساب السابقة، ما قيمته ١٦.٧ مليار دولار... والفرق بين ما حسب سابقاً والثروة الحقيقية هو...

١٦.٧ مليار دولار – ١٠.٢١ مليار دولار = ٦.٤٩ مليار دولار...

يعني أن الظل وفير، والفرق كبير في الثروة بين ما يفترض أن تكون وبين ما هو كائن دون حساب... وإذا ما قارنا فإنها (الثروة) تعادل: ١٦.٢٢٪ من إجمالي ديون بلد مثل لبنان عام ٢٠٠٦ ... وما يزيد عن ثلث ناتجه المحلي الإجمالي للعام نفسه...

والذي يمكن أن يفسر الكثير على أساس اقتصادي.. وفق الحساب المقارن ونتائجه... لهذه الثروة وحجمها نظرياً...

وواقعياً...

taanhsubah@kassioun.org

المنظمة الفلاحية... تقليص الدور لمصلحة من؟!

لم يبق عائقاً أمام الإنتاج، ولم يبق سبباً لخسارات شركات القطاع العام إلا العمالة الزائدة التي تشكل عبئاً مالياً على الموازنة، هذا هو رأي الفريق الاقتصادي في الحكومة!!

ولم يستطع هذا الفريق حتى الآن إجراء أي إصلاح اقتصادي يذكر وخصوصاً في القطاع العام إلا بوقف الاستثمارات في هذا القطاع والتشهير بخساراته وإعداده للخصخصة.

طبعاً، اقتصاد السوق أو الاعتماد على آليات السوق بحاجة إلى إجراءات أو إصلاحات نحصد نتائجها الآن وقف التعيين والتخلي عن الالتزام بسياسة تشغيل الخريجين وتخفيض حجم الدعم وتحرير أسعار السلع والخدمات. وقد ترتب ويترتب على ذلك المزيد من التخفيض في مستويات الدخول الحقيقية للمواطنين، وتدهور الأحوال المعيشية للسكان. هذه المقدمات، هي من سمات النظام العالمي الجديد بما يحفل من تكتلات اقتصادية كبرى، ومن حرية في التجارة وإشاعة للعولمة بمناحيها المختلفة الفكرية والسياسية والاقتصادية.

وهذه المقدمات ألقت وسوف تلقي بظلالها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، وعلى تطور الإنسان والمجتمع. وقد ظهرت أصوات عديدة في السنوات الأخيرة تتحدث عن بناء منظمات نقابية جديدة ترافق المتغيرات، عمالية وفلاحية غيرها.. من أجل مسايرة المستجدات الاقتصادية، ارتفعت هذه الأصوات تارة ثم عادت وخفت مؤقتاً، ولكن مع خفوت الصوت، هناك إجراءات تتخذ لتقليص دور المنظمات القائمة، رغم تواضع هذا الدور على كافة الأصعدة، وكان من البدهي تفعيل دور هذه المنظمات أمام المتغيرات الاقتصادية في سورية، على الأقل للحفاظ على ما هو قائم وما تحقق خلال سنوات طويلة، ولكن هذا لم يحدث، وتمارس وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دورها في تقليص المكاسب القائمة كافة منذ سنوات، بالإضافة إلى جهات أخرى تمارس الدور نفسه بأساليب متعددة.

سحب البساط:

التنظيم الفلاحي أنشئ عام ١٩٦٤ ليكون أداة تنظيم هذا الفئة انطلاقاً من مقررات حزب البعث العربي الاشتراكي. حيث أن الفلاحين يشكلون الأكثرية الساحقة من السكان، وقد جاء قانون التنظيم الفلاحي ٢١ لعام ١٩٦٤ ليعبر عن هذه الحقيقة. ولكن مؤخراً طرح مشروع قانون ناظم للغرف الزراعية على اللجنة الاقتصادية، ويعني هذا القانون سحب البساط من الاتحاد العام للفلاحين وتقليص دور هذه المنظمة. وقد وجه اتحاد الفلاحين مذكرة إلى الجهات الوصائية احتج واعترض فيها على المشروع المقترح وقال: إن من أخطر الظواهر في

المجتمع ازدواجية التعامل القانوني لجهتين مختلفتين، وهو الأمر القائم في جملة من النقاط والمسائل ما بين قانون التنظيم الفلاحي ٢١ لعام ٧٤ ومشروع قانون تنظيم الغرف الزراعية.

وأشارت المذكرة إلى تماثل الأهداف الواردة في القانون ٢١ في مادته الخامسة وبين ما ورد في مشروع قانون الغرف الزراعية في المواد ٤ ـ ٥ ـ ١٣ بفقراتها ب – ٥ ـ ن، الأمر الذي سيدخل الفلاحين في دوامة ويبعثر جهودهم على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فإن هذه الازدواجية سوف تنعكس سلباً على القطاع الزراعي بأكمله.

وأشارت المذكرة إلى الازدواجية في مسألة التمويل حيث أشار مشروع القانون إلى أن موارد اتحاد الغرف الزراعية ومن ضريبة الإنتاج الزراعي ستكون من حق الاتحاد. وهذا الأمر سوف يثقل كاهل الفلاح ويحرم المنظمة الفلاحية من بعض مواردها.

وأكدت المذكرة بأن من سلبيات مشروع القانون أن التنظيمين يستهدفان الشريحة ذاتها من المواطنين، الأمر الذي سيجيز الازدواجية في العضوية.

وطالبت مذكرة الاتحاد، أن يتم أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار ابتغاء المحافظة على الوحدة النقابية والتنظيمية للفلاحين، وبما يؤدي إلى النهوض بالمسألة الزراعية وتحقيق الثورة الزراعية المنشودة.

السؤال المطروح:

ماذا يعني كل هذا، ألا يعني ضرب المنظمة الفلاحية في مهدها، خصوصاً إذا علمنا بأن الغرف الزراعية تضم في مجملها عشرات المنتسبين من الملاك الكبار فقط، بالمقارنة مع ما تمثله المنظمة الفلاحية التي تمثل الفلاحين محدودي الدخل.. لماذا لا نقتدي بمثال (تونس) التي أغلقت الغرف الزراعية وحصرت ممارسة النشاط الزراعي بالمنظمة الفلاحية.

أيضاً وأيضاً

ما جرى في المنظمة الفلاحية سوف يطال التنظيم النقابي العمالي لاحقاً، والبدايات جلية وواضحة، وقد بدأت من خلال نشاط وتوجهات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وغيرها..

إذن، بدلاً من تفعيل دور هذه المنظمات يجري تقليصه وكبحه واستبداله..

إنها سياسة واضحة المرامي والأهداف، وهي تصب في اقتصاد السوق والعولمة أولاً وأخيراً.

■ **نزار عادلة**

لا لتماسيح المال سارقي قوت الشعب وكلمته

أقامت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بدمشق، قبيل الانتخابات النيابية، مهرجاناً خطابياً حاشداً مساء الخميس ٢٠٠٧/٤/١٩ في خيمة المرشح لعضوية مجلس الشعب الرفيق علاء عرفات التي ضمت العديد من الرفاق والأصدقاء...

حمزة منذر: يكاد المريب أن يقول خذوني!

وقد ألقى كلمة اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الرفيق «حمزة منذر»، قال فيها:

الصديقات والأصدقاء ـ السادة الضيوف ـ الرفيقات والرفاق: باسم اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين نرحب بكم بهذا اللقاء الشعبي، في هذا الحي الشعبي الوطني العريق مقلع الرجال والمناضلين الأشداء والشهداء الأبرار من حسين عاقو إلى نضال آل رشي.. هذه هي المرة الثانية التي يخوض فيها مرشحو اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين الانتخابات لمجلس الشعب، فما الذي تغيّر منذ شباط ٢٠٠٣ إلى الآن؟

قد يتساءل البعض: إذا لم يتغير شيء، فلماذا تخوضون الانتخابات؟

لهؤلاء نقول: إننا نخوض الانتخابات تحت شعار وطني كبير واضح هو «الدفاع عن كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار»، ولا نخوضها بسبب المكاسب أو المغانم، ولنا موقفنا في هذا المجال أنه بسبب المكاسب والنفعية وإدارة الظهر للجماهير وعدم الاكتراث بالديمقراطية وصلنا إلى ما وصلنا إليه.

يتضح للمدقق في الصور العملاقة لحيتان المال مقولة «يكاد المريب أن يقول: خذوني»، لأن هؤلاء لا يمكن أن يؤتمنوا لا على برلمان ولا على وطن. هناك ترابط كامل بين المسألة الوطنية والاجتماعية الديمقراطية، وكنا قد أكدنا عشية التهيؤ الأمريكي الاستعماري لاحتلال العراق أن المواجهة الكبرى قادمة، فلنحضر للمواجهة، ولا اعتماد إلا على الشعب لأنه موضع الرهان. وقال لنا البعض: تبصّرون! قلنا: نحن نحلل الوقائع لأن الأمريكان في أزمة ولا حلّ لها في الداخل. وهذا ما كان للأسف الشديد.. انتقل العراق من حكم الطغاة إلى حكم الغزاة، وبسبب الذين امتطوا دبابة المحتل، وعدم وجود قوى حقيقية على الأرض تعلن خيار المقاومة، أمكن حصول ما يحصل الآن في هذا البلد العريق. لن يسمح الشعب السوري بكل قواه الحية أن يحدث في سورية ما حدث في العراق، لأننا – نحن جميع الوطنيين ـ ملتزمون بخيارات مختلفة عما يريده المستعمرون، جميع الذين استفادوا درساً من البطل يوسف العظمة ورفاقه الميامين أمثال سلطان باشا الأطرش ومحمد الأشمر وعبد الرحمن الشهبندر وابراهيم هنانو وسعيد العاص وأحمد مريود وسعيد آغا الدقوري وصادق آغا الرجال وجميع من يجب أن ترتفع صورهم في سماء هذا الوطن، وليس حيتان المال ...

ولا بد من القول: إن من يعتمد على ما يسمى بالنظام الرسمي العربي لن يجني إلا قبض الريح، وها قد خبرناهم من مؤتمر إنشاص حتى قمة الرياض، فرغم كل الرغي حول التضامن العربي، نجد أنه بعد انتهاء أعمال القمة تهافت الرسل إلى منطقتنا، لا ليكترثوا بالمبادرة العربية للسلام، بل ليهددوا بأدوات التفتيت: من زيارة سولانا إلى الزيارات المتكررة لوزيرة الاحتلال كونداليزا رايس. كانوا يقولون: عليكم أن تقتدوا بدول الاعتدال، والاقتداء يعني التفريط بالسيادة الوطنية والقبول بمشيئة التحالف الامبريالي ـ الصهيوني.

لهذا قلنا يجب عدم المراهنة على النظام الرسمي العربي، بل يجب إعادة الاعتبار إلى حركات التحرر الوطني في منطقتنا في هذا الشرق العظيم المستهدف بالتفتيت، وقلنا: إن المشروع الإمبراطوري الأمريكي ليس قدراً لا رادّ له، خصوصاً إننا نرى كيف يتصاعد الميل عالمياً لمواجهة الامبريالية من كراكاس حتى مارون الراس، ولا خيار أمامنا إلا خيار المقاومة كمنظومة من المفاهيم وثقافة شاملة.

وأعتقد أن مقاومة وصول من لا يستاهلون أن يسموا نواباً، هي مقاومة، كذلك هي مقاومة عندما نتصدى للقائلين أن لا إصلاح لاقتصادنا المترنح إلاّ بالليبرالية الجديدة المتوحشة أو الخصخصة. نقول لهم: إن الاقتصاد أصبح جبهة أمامية، ولا يجوز لهؤلاء أن يعبثوا باقتصادنا الوطني المخسر، وليس الخاسر، وهنا نأتي إلى بيت الداء وهو الفساد والنهب الكبير، فبدون اجتثاث الفساد لا يمكن التقدم على أية جبهة، وهذا الشعار ليس للتسلية، خاصة أن مستوى الفساد وصل إلى درجة تهدد الأمن الوطني المرتبط بالأمن الاجتماعي، وكي ننجح في هذه المعركة لا بد من استنفار قوى المجتمع. فعندما يتعرض الوطن للخطر، لا يمكن لأي جهاز دولة حتى ولو كان نظيفاً، أن ينجح دون الاعتماد على المجتمع. ومن هنا جاء شعار ضرورة قيام جبهة شعبية وطنية عريضة تلتزم خيار المقاومة قولاً وفعلاً.

بالأمس قالت رايس للرباعية العربية: «عليكم أن تقدموا مبادرات إضافية حتى تتعاطى «تل أبيب» مع المبادرة العربية، وعليكم أن تفسحوا المجال لإقامة المحكمة الدولية، وإلا فهناك الفصل السابع».. منذ انهيار الاتحاد السوفييتي لم يؤخذ قرار واحد تحت الفصل السابع إلاّ وكان ضد الشعوب، وهذا هو المحتوى الحقيقي لإقرار المحكمة الفرّاعة بنظامها ومراميها تحت الفصل السابع.

المقاومة في العراق وفلسطين ولبنان والتي يحاول النظام الرسمي العربي النيل منها تثبت وجودها، وهي محتضنة شعبياً، ومن هنا قلنا إن تحرير الجولان لا يمكن أن يتم إلا بالمقاومة الشعبية، وجميع المفاوضات لن تحرر شبراً من الأرض.

وعندما ننادي بتحرير الجولان بالمقاومة الشعبية هذا ينقل سورية بالضرورة إقليمياً من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم، ويضع قوى الفساد الكبرى بكل حيتانها في الزاوية، ويقلل هامش المناورة من أمامها.

عند ذاك تتعزز الوحدة الوطنية، تلك الراية العظيمة التي كانت الأساس في تحرير الوطن من الاستعمار الفرنسي..

سنبقى نناضل ضد اتجاهات التخاذل، وضد أعداء الخارج والداخل على معايير واضحة، بدءاً من المعيار الوطني والذي يجب أن يستوعب جميع أبناء الوطن من شماله إلى جنوبه، بموقف معد ضد الامبريالية والصهيونية.

والمعيار الثاني هو مناهضة ناهبي قوت الشعب وثروة البلاد ومروجي نظرية الليبرالية الجديدة.

والمعيار الثالث: هو الديمقراطية للمجتمع وإطلاق الحريات السياسية لمن هو قادر وراغب في الدفاع عن الوطن ولقمة الشعب.

هذه المعايير الثلاثة هي وجوه لعملة واحدة، وهي قادرة على تعزيز الوحدة الوطنية ولا نعترف بلغة المهزومين، وهزيمة المشروع الامبراطوري الأمريكي ممكنة وحقيقية وقد تتطلب وقتاً، ولا تأتي ثمرات الكفاح مثل الحبق بأيام...

فلنؤسس لانتصار وطني مدو على مستوى المنطقة.

كنا وسنبقى أوفياء للشعار الوطني الكبير الذي صاغه الرفيق خالد بكداش: سورية لن تركع. ونعتمد على كل الوطنيين الشرفاء بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والإيديولوجية، ونجد في أي مواطن يحمل الفكر الإسلامي التحريري المقاوم سنداً وحليفاً أكثر من أولئك الذين لبسوا جلباب اليسار وتخلوا عنه، ويسرعون اليوم للتطبيع مع العدو الإسرائيلي، وعلى هذا الأساس قررنا خوض الانتخابات بغض النظر عن النتائج ونطلب التأييد ليس فقط لمرشحينا، بل لجميع المرشحين الوطنيين الشرفاء. وسنقف ضد المرشحين الذين لا يتمتعون بالنزاهة وخدمة الوطن بل بخدمة جيوبهم. وعلى هذا الأساس ترشح عدد من الرفاق وشكراً لإصغائكم. ●●

عدنان درويش: الناس ليس لديهم ثقة بنوابهم!

منذ الدعوة للانتخابات بادرت اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين لمناقشة كيفية الدخول في هذه الانتخابات وكانت النتيجة، أو كان القرار جماعياً للمشاركة في هذه الانتخابات على أساس برنامج واضح ودعم لكل المرشحين الوطنيين والشرفاء ومحاربة المرشحين الفاسدين علناً وعلى المكشوف شاركنا في هذه الانتخابات في أكثر من محافظة، واختيار المرشح لم يكن تشريفاً بل تكليفاً. قدمت بياني الانتخابي فشطب منه دعم القطاع العام ـ وإقامة الحريات السياسية

قدمنا البيان صورة بلا بيان.

العملية الانتخابية مشاركة وهي عملية لينينية: يجب المشاركة في كل الانتخابات مهما كانت رجعية حتى نكشف الغطاء عمن يخاتل، ونظهر من يخدم الشعب والجماهير. هذا مجلس يقرر سياسة البلاد لا دور له الآن لأن الموجودين غير قادرين على أن يسيروا بالبلاد في الطريق الصحيح.

هذا ما يؤكده عزوف الناس عن المشاركة في هذه الانتخابات. الناس ليس لديها ثقة أن مجلس النواب ممكن أن يصلح شيئاً من الأوضاع الداخلية.

نحن نقوم بجزء من دورنا . دور متواضع لكنه يعطي الأمل للمستقبل.

ـ علينا في هذه الانتخابات أن نكون أكثر وعياً .. الوضع الاقتصادي سيء لهذا يُستغل المواطن الفقير الذي قد يضطر إلى بيع صوته وأصوات عائلته مقابل المال.

نحن نتمنى أن ينجح مرشحونا والمرشحون الشرفاء الوطنيون.

البطل يوسف العظمة كان يحارب العدو الخارجي، أما نحن فنحارب على جبهتين حرب ضد الفساد وحرب ضد المخطط الامبريالي. ●●

علاء عرفات: البرامج المخفية لحيتان المال تتوافق مع المخطط الأمريكي

استمعت للمتحدثين الرائعين وأريد أن أركز على القضايا التي لم يُركز عليها.

أريد أن ألفت نظركم إلى الظروف التي تحيط بهذه الانتخابات

هناك هجوم امبريالي صهيوني على المنطقة. الأمريكان جاؤوا إلى المنطقة بطريقة الهيمنة العسكرية المباشرة. نحن أمام وضع يشبه الوضع الذي نشأ عام ١٩٢٠، وللأسف لا يصدق البعض قرب موعد المواجهة.. الأمريكان في العراق وفي أفغانستان ويحشدون القوات الأمريكية تجاه إيران. والإسرائيليون يجهزون أمورهم للثأر من معركة جنوب لبنان. وعلينا أن نصدق أن هذه القوى تتحرك باتجاهنا أيضاً.

الانتخابات تجري في مثل هذه الظروف. ما الذي يجب فعله في مثل هذا الظروف في انتخابات مجلس الشعب. هذا الظرف يستدعي أن يتم رفع الروح الوطنية وإعداد الناس بالمعنى السياسي لظروف قادمة صعبة وخطرة.

ويجب أن تتضح المواقف الوطنية، مجلس الشعب يجب ألاّ يدخله الأشخاص المشكوك في وطنيتهم. ونقصد ممثلي الفساد الكبير والنهب الكبير الذين يشكلون بوابات العبور للعدو الخارجي. وهذه البوابات موجودة في جهاز الدولة وخارجها، فخدام خرج من جهاز الدولة..

تجري الانتخابات في سورية اليوم بلا برامج.. نحن أنزلنا برنامجنا، أما قوى المال فبرامجها صور وألوان. لديها برامج غير معلنة. ومع الأسف هذه البرامج تنفذ.. لأن هذه البرامج السرية إذا أعلنت سوف تستفز الناس لمواجهتها، ومن واجبنا خوض المعركة مع هذه القوى وإجبارها على توضيح مواقفها لإحداث اصطفافات حقيقية على أساس سياسي وطني ديمقراطي اجتماعي في سورية، وليس على أساس الشعارات المهيمنة التي لا طعم لها ولا لون التي يطرحها حيتان المال.

اليوم في سورية هناك برنامجان. برنامج وطني تقدمي ديمقراطي، وبرنامج رجعي يميني يريد وضع البلاد تحت السيطرة الأمريكية، ويسعى اقتصادياً لتكريس السياسات الليبرالية الاقتصادية والخصخصة.

الخصخصة يعني بيع ثروة الشعب السوري ونهبها بأسعار مناسبة لحيتان المال.

معامل الإسمنت رابحة وكذلك المرافئ، فلم الخصخصة؟؟

النهب في سورية يتركز في ثلاثة قطاعات أساسية: النفط والكهرباء والاتصالات. وهذا لا يعني أنه ليس هناك نهب في بقية القطاعات.. من هنا أؤكد: هناك مسألتان رئيسيتان ينبغي التصدي لهما.

أ ـ إسقاط السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة فسياسة هذه الحكومات أوصلت اقتصادنا إلى حافة الكارثة الاقتصادية خصوصاً مع مستويات البطالة الفلكية.

ب ـ تحت تأثير هذه السياسات، الفساد والنهب، أصبح الاقتصاد الوطني يعاني من ثغرة هائلة يجري فيها نهب بين ٢٠ ـ ٤٠٪ من الدخل الوطني. المعركة ضد الفساد هي معركة رئيسية، وأحد مظاهرها معركة مجلس الشعب. هل نستطيع هزيمة هؤلاء الفاسدين. في هذه المعركة.. لا. ولكن من خلال هذه الحملة ضد الفاسدين التي بدأت تشتد، حيث ينبغي السير بها إلى الأمام، يمكن أن نحقق المطلوب.

البرنامج الثاني هو برنامجنا الذي له جوانبه الوطنية والاقتصادية والاجتماعية إذا كان هناك هجوم امبريالي، فلا بد من تهيئة البلاد لصد هذا الهجوم، وتحضير البلاد يحتاج إلى إجراءات اقتصادية أولها ضرب الفساد، وتغيير السياسات القائمة.

إذا كانت أوضاع الناس رديئة لا يمكن التعويل على الصمود.

المسألة الثانية تتعلق بالحريات السياسية. اليوم كثير من الناس يبتعدون عن العمل السياسي إما خوفاً أو قرفاً. خوفاً من قانون الطوارئ والأحكام العرفية أو قرفاً من وضع القوى السياسية، وبالتالي أصبحت القوى في منتهى الرداءة.. ينبغي إزالة هذين السببين، وهذا يمر عبر إلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية وسن قانون الأحزاب وقانون الانتخابات العصري.

اليوم قانون الانتخابات يسمح لكل فرد من سكان دمشق بانتخاب ٢٩ شخصاً لا يعرفهم. هذه العملية تعيق وصول الكثير من الوطنيين.. النظام الانتخابي يخدم جهاز الدولة وأصحاب الملايين فقط.

نعود إلى الحملة الانتخابية، السؤال: يا ترى لماذا يصرف حيتان المال كل هذه النقود؟

برأيي هناك أكثر من سبب:

١ ـ هذا الصرف يسمح بخداع الناس وتضليلهم أن هؤلاء ناجحون سلفاً.

٢ ـ تسعيرة المجلس النيابي ارتفعت، قبل أربع سنين المهمة أنجزت بمبالغ أقل.

٣ ـ يشعر أولئك ببعض الخوف وخاصة بعد الهجوم ضد الفساد.

حيتان المال اليوم مرعوبون وعدد منهم خائف أن لا ينجح.

مستوى النضال ضد الفساد والفاسدين بدأ بالارتفاع.

عندما تم الهجوم على البرلمان السوري في عام ١٩٤٥، وكون البرلمان يمثل رمزاً وطنياً، استشهد عدد من الدرك دفاعاً عنه. اليوم ينبغي خوض معركة شرسة أيضاً دفاعاً عن البرلمان لأنه رمز وطني رغم كل المثالب.

نحن أمام وضع يقتضي تصعيد المعركة في هذه المسألة.

إذا وصل ٥٠ مرشحاً لأعضاء اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين. بإمكاننا تغيير الوضع برمته.. لا! ولكن نستطيع رفع راية الناس ومطالبهم.

الوضع القائم يحتاج لجهود ملايين الناس.. يحتاج لقوى المجتمع.. هناك حالة عزوف. نحن نقول للمقاطعين: نحن نفهم موقفكم ولكننا لا نوافق عليه. والتغيير لصالح هؤلاء.

هذه المعركة طويلة.. وهذه الحملة يجب أن تكون تحت شعار: لا للفاسدين بانتخابات مجلس الشعب.. لا لحيتان المال في انتخابات مجلس الشعب. ●●

مظهر جركش: أنتم الذين يحبهم الله

السلام عليكم:

تعالوا يا سادة نضيء شمعة أمامنا لنسير على ضوئها. نحن لا نريد أن نلعن الظلام، أنا أفرح لهؤلاء المرشحين الذي ينفقون مئات الملايين لأنهم يخرجون الأموال التي يكنزونها، لكن أحزن إذا وجد من ينتخب أمثال هؤلاء الناس. زرتهم في مراكزهم فوجدت جهلة ومنتفعين يجلسون في مضافاتهم

أما هذا الجمع فهو يفكر.. والذي جاء بي إلى هنا، هذا المنظر لصور هؤلاء الشهداء الذين قدموا حياتهم في سبيل أوطانهم.

أنتم الناس الحقيقيون الذين يحبهم الله ويحبون الناس لأنهم جاؤوا لطرد الفساد من الأمة. لذلك أنا فخور أن أضع يدي بيد مرشحهم لأنني اعتبرهم مني وكما قال الأستاذ حمزة: الدين لله والوطن للجميع.

نحن هنا من أجل رفعة الوطن وتقدمه.

د. بشار الأسد من منظار كل الأحرار رجل يخدم وطنه ومتزن. ومن حوله هم حيتان، هؤلاء يصعب إزالتهم بهذه السهولة هؤلاء الناس نزعهم من السلطة صعب.

ليست الثورة أن نثور على البلد إنما أن نسير مع الأشراف في هذا البلد.

حيتان المال سيسقطون. هؤلاء كانوا للنهب والتخريب، جئت هنا أكررها مرة ثانية لأضع يدي في يدكم وأقول: يا عمال العالم صلوا على النبي. ●●

ماذا فعل تماسيح المال بانتخابات مجلس الشعب؟؟

قامت جريدة «قاسيون» بإجراء استبيان سريع مع شخصيات ومواطنين يضم سؤالاً واحداً حول الانتخابات.. السؤال هو: ما رأيك بمشاركة تماسيح المال في الانتخابات؟ هل تُفعّل أم تكبح المشاركة الشعبية حسب التجربة الأخيرة؟

الرفيق عدنان درويش

وفي رده على هذا السؤال قال: إنها بلا شك تكبح المشاركة الشعبية.

قاسيون: لماذا؟

عدنان: هذه المشاركة تقوم بتيئيس الناس، كي تفرغ لهؤلاء التماسيح الساحة السياسية.

قاسيون: كيف كان تجاوب الناس؟

عدنان: الناس كان يعرفون سلفاً من الذي سيفوز، الذي يدفع نقوداً أكثر هو الذي يظفر بالنجاح في الانتخابات، وهذا ما ساهم في تيئيس الناس أكثر، وليس هناك أمل من هذه الانتخابات إذا بقيت كذلك.. يحكمها ويتحكم بها من لا هم لهم سوى مصالحهم الخاصة وتوجهاتهم المريبة..

الإعلامي محمود عبد الكريم:

الجواب على هذا السؤال ملتبس لسبب بسيط جداً، هو أن تماسيح المال لديهم قدرة على إثارة فرقعة إعلانية وإعلامية يجذبون بها بعض البسطاء خاصة أولئك العاطلين عن العمل الذين تدفع لهم مبالغ معينة، تبدو المسألة وكأنها فولكلور. لكن المجموع العام يستبعدون عادة، وهذا كان واضحاً جداً.. الجمهور العام كان مبتعداً نتيجة وجود صور هؤلاء في الشارع منذ البداية.. وكأن هذه الصور قد غطت على كل شيء.

وقالوا: طالما أن هؤلاء هم المرشحون الوحيدون فلا علاقة لنا بهذه الانتخابات، وهذا كان واضحاً بالمناسبة، وهو ما سمعناه من الأكثرية الساحقة من الناس.

الأديب باسم عبدو:

إن مشاركة هؤلاء التماسيح تزيد الفساد فساداً.. هؤلاء حيتان المال.. وهذه المشاركة تفسد الديمقراطية.. تفسد العلاقة بين أبناء البلد وبين المرشح والناخب.. كل شيء يفسده المال.. طبعاً هذه المشاركة تضعف من قيمة العملية الديمقراطية، وهؤلاء لا يحصدون سوى السمعة السيئة بالنهاية، لأنهم يستخدمون أموالهم للوصول إلى مجلس الشعب، ويشترون الأصوات والبطاقات...

السيدة مجد نيازي:

إن مشكلة انتخاباتنا التي شاركنا بها لم تعد بغياب المشاركة الشعبية فقط، بل بقائمة الجبهة الوطنية التقدمية التي أصبحت عبئاً علينا، ومازاد من حجم المعاناة المفارقة العجيبة التي أخذت بها الجبهة أحد المقاعد المستقلة، ولم يتكلم عنها أو يثرها لا الإعلام ولا المرشحون. وكما يقول المثل «رضينا بالبين والبين ما رضي فينا» أما مشاركة تماسيح المال فهي فعّلت العملية الانتخابية ولكن بشكل سلبي بكل معنى الكلمة، ولم يعد هناك من يواجه هذه الطغم المالية التي بات من الواجب إيجاد طرق جديدة للوقوف في وجهها، خصوصاً وأن هؤلاء هم المتحكمون بكل شيء في هذا الوطن.

حسني العظمة:

إن سؤال الاستبيان يعتبر مزدوجاً، فهناك اتجاهان يخصان هذا الموضوع قد برزا. الاتجاه الأول والموجود بقوة وساهم بخلق بعض المشاركة الشعبية، تم من خلال الرشاوي وشراء أصوات الفقراء، أما الاتجاه الثاني وهو الأساسي والحقيقي فقد أدى حضور من سميتهم بتماسيح المال إلى تحجيم المشاركة الشعبية وتنفير الناس ومقاطعتهم لهذه الانتخابات وهذا كان الأوضح والأرجح..

الصحفي رائد وحش:

ردة الفعل الشعبية على هذه الانتخابات هي الترمومتر الحقيقي لفقدان الثقة العام والإحساس بالغياب والتغييب عن المشاركة في صنع القرار.. كنت تلمس سخرية من هذا الكرنفال المزور، وإحساساً مبطناً لدى الناس بأن الأمر لا يعنيهم من بعيد أو من قريب..

إن فكرة وقوفك على صندوق اقتراع تعادل فكرة أنك إنسان، فهل كان ذلك متحققاً في هذه الانتخابات؟؟

من يرضى بأنصاف الأشياء؟ نصف الحلم؟ نصف المواطنة؟ نصف الديمقراطية؟؟ ■■

قانون انتخابي فاشل

ي . شرف . محامي: لم يكن هناك إقبال جماهيري حقيقي على صناديق الانتخابات، ولعل من الأسباب الرئيسية في ذلك النظام الانتخابي نفسه، والجو السياسي العام والقانون الانتخابي الفاشل والإدارة الفاشلة للانتخابات، والتي عنوانها «ناجح سلفا»، بأي دافع سيتجه الناس إلى صناديق الاقتراع؟؟

في صندوق دائرتي مثلا لم يتعد التصويت مئة صوت.. بعد الفرز كان هناك ثلاثمائة ورقة تصويت جاءت لصالح قوائم محددة باتت معروفة. ولم تكن مطابقة للواقع في هذه الدائرة!!

فواز .س: موظف: كان هناك نوعان من التماسيح في الانتخابات النيابية الحالية، أولها: جماعة السلطة الذين لعبوا دورا استفزازياً بقصد أو دون قصد على صناديق الاقتراع وحتى في الغرف المخفية واختيار المرشحين، وثانيها تماسيح المال الذين أثبتوا خلال يومي الانتخابات أنهم أسياد ما يجري على الأرض عبر شرائهم للأصوات، سواء كان عن طريق شراء الوكلاء أو بالدفع المسبق (هدايا وبدلات عينية أو وعود بالملايين لبعض المؤتمنين على الصناديق كما يتداول الناس). وما كان بإمكان هؤلاء أن يسرحوا ويمرحوا كما يريدون لولا ضعف القوى السياسية التي احتمت بالجبهة الوطنية التقدمية للوصول للمجلس.

شبه مقاطعة

أ . ع: صحفي كانت هناك شبه مقاطعة من الناس للانتخابات، والسبب يعود لعدم وجود وعي وثقافة انتخابية، ولعل أي استبيان عشوائي لأي عينة عشوائية سيظهر النتائج: قائمة الجبهة ناجحة سلفا، وقوائم حيتان المال ثانيا. وهنا يتم التركيز على الأصوات في المناطق الفقيرة جدا واستغلال أحياء بأكملها في العملية الانتخابية، وهناك لا يهم الناخب من المرشح؟ إنما من يدفع أكثر. والبعض يستثمر علاقاته العائلية والعشائرية وبالتنسيق مع شتى جهات حزبية كي تدعمه حيث لا ناظم في اختيار الناخب للمرشح، وبالتالي النتيجة هي الفوضى المنظمة لصالح هؤلاء الحيتان. وأصبحنا اليوم أمام أوركسترا المال التي أثبتت بأنها الأقوى عبر هيمنتها على العملية الانتخابية منذ أكثر من ثلاث دورات متتالية للمجلس .أصبح الصوت لا قيمة له أمام هؤلاء التماسيح.

وهنا يختلط الحابل بالنابل لجهة من قام بممارسة حقّه ولجهة من امتنع.

لغة تجار المال

ف . ع: موظفة: أصبحت الانتخابات لغة تجار المال، ورغم محاولة العديد من الناس الشطب على قوائم حيتان المال إلا أنهم يستخدمون نفوذهم بطرق مختلفة وشيطانية أحيانا للفوز بالبقية الباقية من مقاعد المجلس. يعني (عوجا) و(فالج لا تعالج).. وأصبحت على يقين بأن هؤلاء سينجحون في الانتخابات مهما كان الثمن، وكل المؤشرات تدل على ذلك أردنا أو لم نرد.

فائق إبراهيم: لقد خلق تماسيح المال جواً من اليأس بين الناس فيما يتعلق بالعملية الديمقراطية لتغيير النهج السياسي لبعض المتسلطين داخل السلك الحكومي من خلال شرائهم لمقاعد المجلس، حتى قبل عملية الاقتراع، وهذا ما حدا دون مشاركة أغلبية الشعب السوري في الانتخابات، لمعرفتهم بنتائجها سلفاً. وطبعاً عدم المشاركة يعني عرقلة وفشل مخططات أسياد المال والحيلولة دون وصولهم إلى المجلس لتمثيل الشعب السوري...

ولكنهم في النهاية سيصلون بأموالهم التي أغدقوها دون حساب على العملية الانتخابية، وعيونهم طبعاً على استردادها في الوقت المناسب.

زيطة وزمبليطة

ع . ع موظف: إن من يداول ويربط عملية المشاركة الشعبية بالانتخابات مع تماسيح المال لهو مشارك معهم بهذه المهزلة، فلم يكن هناك أي إقبال، ومن روج لها كذب على نفسه أولاً!! .. أنا لم أنتخب. ولماذا أنتخب أصلا؟؟ فالأسماء نفسها تتكرر.. مجموعة من المرتزقة وحرامية المال العام. إن أكبر دليل على عدم الإقبال هي «الزيطة والزنبليطة» التي استخدمتها وسائلنا الإعلامية في حث المواطنين على الاقتراع لأنهم كانوا على علم مسبق بمقاطعة الناس للانتخابات، لأن المجلس في دورته الماضية لم يحقق أي إنجاز يذكر، فالقوانين والتشريعات التي صدرت من خدمت؟؟ هل خدمت المواطنين؟ ماذا أصاب أسعار المواد الأولية والأساسية التي يحتاجها الناس؟؟. مجموعة شلل و(حرامية) مع بعض الوجوه الجديدة التي تدخل إلى هذا الجسم السرطاني فيتسرطن من يدخل إليه ويصبح مستشرياً في جسد البلاد .. هذه الألاعيب لم تعد تمر على الناس، وكل من راقب على أرض الواقع يعلم أن الإقبال الضعيف كان فاضحاً.. وبصراحة انتخاباتنا كانت مسخرة! الله يجيرنا من الأعظم!! ■■

بلاغ من اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين في حلب

في حوالي الساعة الواحدة من ظهيرة يوم الاثنين ٢٠٠٧/٤/٢٣ تم توقيف الرفيق الشيوعي سليم اليوسف واعتقاله من أحد المراكز الانتخابية، عندما تولّد لديه الشك بحصول عملية تزوير في هذا المركز، وحاول التحقق من ذلك ومنعه إن وجد بوصفه وكيلاً رسمياً لمرشح اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حلب ماهر حجار، وقد فوجئ الوكلاء في هذا المركز باعتقاله من الشرطة وتوقيفه في قسم الشعار وإحالته في اليوم التالي إلى القضاء العسكري بموجب قانون الطوارئ .

ورغم مراجعة الجهات المختصة المرشح ماهر حجار إلا أنه لم يجر أي تجاوب من أجل إطلاق سراحه، وتم (تلبيسه) تهمة ممانعة موظف أثناء تأدية مهامه .وكأنما لا حقَّ لوكلاء المرشحين بمراقبة عملية الانتخاب والفرز إلا في القانون الانتخابي والتعليمات الانتخابية، ولا ندري والحال كذلك ما هي مهمة وكيل المرشح إذا كان رئيس الصندوق هو موظف من الدولة يؤدي مهامه على أكمل وجه ولا يحق لأحد الاعتراض على تصرفاته .

إننا نرى في اعتقال الرفيق سليم اليوسف الصحفي في صحيفة (قاسيون) وإحالته إلى القضاء العسكري بموجب قانون الطوارئ؛ إساءة لكل الوطنيين الأحرار في سورية .

ونريد أن نسأل: من المستفيد من اعتقاله؟

هل اعتقال سليم اليوسف سيوجه ضربة لقوى الفساد الكبير بوابة العبور للعدو الخارجي؟؟

وهل اعتقاله هو دعم للنهج المقاوم للمشروع الأمريكي؟؟

وهل هو احترام للقوى الوطنية والتقدمية في سورية؟؟

إننا في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في حلب ندين بأقسى العبارات هذا الاعتقال. ونطالب بالإفراج الفوري عنه دونما إبطاء وفي ذلك كرامة الوطن والمواطن .

حلب في ٢٠٠٧/٤/٢٥

■ **اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بحلب**

انتخابات مجلس الشعب بين الواقع والطموح

شهدت البلاد في الثاني والعشرين من شهر نيسان الجاري الانتخابات لاختيار أعضاء مجلس الشعب للدورة التشريعية التاسعة وسط أجواء تتباين فيها الآراء والمواقف. حيث يكثر الجدل في الشارع السوري حول أهمية مجلس الشعب وأهمية المشاركة في المعركة الانتخابية انطلاقاً من القوانين التي ناقشتها المجالس السابقة والقرارات التي صدرت عنها والتي لم تلامس القضايا الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية التي تهم الجماهير الشعبية في كلمتها ولقمتها وحريتها وكرامتها، حيث فشلت جميع الدورات السابقة في تأمين الحياة الحرة الكريمة واللائقة للمواطن السوري. فقضايا مكافحة الفساد والنهب والبطالة والغلاء، وتحسين مستوى المعيشة وإلغاء نتائج الإحصاء الاستثنائي الجائر بحق المواطنين الأكراد عام ١٩٦٢ وإصدار قانون عصري للأحزاب وقانون متقدم للانتخابات ورفع الأحكام العرفية وتجميد قانون الطوارئ.. كانت كلها غائبة عن المجالس، واجتماعات هذه المجالس.

ومن جهة أخرى فالقانون الانتخابي المعمول به حالياً على أساس المحافظة دائرة واحدة، يخلق هوة واغتراب بين الناخب ومرشحه، ويفتح المجال أمام مرشحين لا يعرفهم الناخب لاتساع الدائرة الانتخابية، الأمر الذي يؤدي إلى عزوف الناخب عن التصويت.

أما بالنسبة لممثلي أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، فلهم نسبة عالية في قوام المجلس وفي قوام كل دائرة انتخابية وبعضهم غير معروف في أوساط الجماهير بنزاهته وكفاءته ولا يعرفون قضايا محافظتهم ولا هموم مواطنيها ومعظمهم يعتمد في نشاطه الدعائي على النجاح المضمون لقوائم الجبهة المدعومة من أجهزة الدولة ومؤسساتها وأصيبوا بأمراض العمل الجبهوي كالركض وراء الامتيازات واستسهال العمل من فوق والابتعاد عن الجماهير، علماً أن قوة أي حزب سياسي هي في مدى تواجده الفعلي على الأرض وتحسين أوضاع الجماهير ورفع آلامها ومعاناتها. هذا من جهة ومن جهة أخرى فالفضاء السياسي اليوم أوسع بكثير مما كان عليه في السابق ويجري إعادة تكوين أسس من الثوابت الوطنية. أما المرشحون المستقلون فيتوزعون إلى:

أ ـ فئة تمثل قوى الفساد والنهب الكبير وكذلك قوى اليورو والدولار المدعومة من قوى موجودة داخل جهاز الدولة وخارجه، ويشكلون بوابات العبور للعدوان الخارجي بالإضافة إلى ما يسمى بقوائم الظل التي تظهر هنا وهناك وخاصة أثناء التصويت وبعد الفوز في بعض الدوائر الانتخابية.

ب ـ الوطنيون والتقدميون والشيوعيون وكل الذين يمتازون بالنزاهة والإخلاص وحب الوطن، وليس لهم أي ولاء أو انتماء سوى الولاء للوطن والانحياز إلى جانب الشعب وقضاياه الطبقية.

فلو نظرنا إلى الانتخابات من هذه الزاوية لتردد المرء بين الإقدام أو الإحجام تصويتاً وترشيحاً.

ولكن لو تأملنا لماذا تقوم قوى الفساد والنهب وأنصار الليبرالية الجديدة برصد ملايين الليرات السورية للدعاية الانتخابية وجمع الأصوات وتأمين وكلاء الصناديق وهدرها أضعافاً مضاعفة لما حدده القانون بسقف الدعاية الانتخابية بثلاثة ملايين ليرة سورية والذين يردون أن هذا القانون ظالم بحقهم، ولا يشفي غليلهم، وإذا علمنا أيضاً أن مجموع ما يتقاضاه عضو مجلس الشعب بشكل قانوني لا يشكل إلا جزءاً يسيراً مما ينفقونه من أجل الحصول على هذه العضوية، لرأينا أن الغاية بالنسبة لهؤلاء ليست عضوية مجلس الشعب أو خدمة الشعب، بل السيطرة على السلطة التشريعية لتحقيق مصالحهم الطبقية، ومن ثم السيطرة على السلطة التنفيذية والتحكم بالقرار الاقتصادي وصولاً إلى القرار السياسي، «لأن من يملك يحكم»، أي السيطرة على البلاد والعباد، وإن العاقل ليدرك أن وراء الأكمة ما وراءها .

إذاً الإحجام عن المشاركة يعني ترك المجال واسعاً وفتح الباب على مصراعيه لفوز ناهبي قوت الشعب ولقمته، ومن لا تتوفر فيه معايير النزاهة والوطنية والمرتبطين بالرأسمال المعولم الذين يشكلون نقطة الارتكاز لأي عدوان خارجي دون أية مقاومة أو منافسة. فالمعركة بين هؤلاء الذين لا يهمهم سوى جيوبهم، بل إن أوطانهم في جيوبهم، وبين الوطنيين الشرفاء الذي يرفعون وطنهم على أكتافهم ويدافعون عن حياضه ويرفضون أن يحولوا أي منبر ديمقراطي لتحقيق أطماعهم الشخصية. ولذلك فإن خوض المعركة الانتخابية والوقوف في وجه هؤلاء وعرقلتهم ومقاومتهم وإفشالهم كان واجباً وطنياً بامتياز.

إن المشاركة في هذه العملية الانتخابية هي حراك سياسي.. هي تفعيل للحركة السياسية.. هي استنهاض للجماهير وتوجيهها نحو فضح وتعرية عناصر الليبرالية الجديدة وخصخصة القطاع العام (بيعاً أو استثماراً أو تأجيراً).. إنها معركة بين الذين جروا عربة غورو إلى دمشق، وبين الذين ساروا إلى ميسلون لملاقاة العدو في معركة غير متكافئة.

■ **عامودة**
عبد الحليم قجو

«المصير»

■ محمود عبد الكريم

❖.. بدأت طلائع المعمعة.. التي .. يختلف فيها الناس.. ويتجادلون وتعلو أصواتهم:
« ـ أمريكا تضرب أو لا تضرب»

❖ هذا أمر يستدعي «الفصفصة» والتقشير.. فنحن أمام لعبة دورية كلما قشرتها ظهرت مثيلة لها أصغر منها.

❖ .. تصريح عبد الله الثاني (سليل بني هاشم):
١ ـ لا لحق العودة.
٢ ـ نعم للتعويض ـ شرط أن يدفعه العرب.
٣ ـ إسرائيل وعرب عبد الله الثاني يواجهون عدواً مشتركاً.
٤ ـ زعماء «الأمة» انتبهوا.. ولا تذهبوا فوراً إلى الحمام لكي تفرغوا ما في بطونكم:

«مبارك.. عبد الله السعودي ـ عبد الله الهاشمي.. نوري المالكي.. لا يهمهم في هذه «الأمة» إلا ما يلي:
١ ـ تدمير إيران.
٢ ـ سحق حزب الله.
٣ ـ تحطيم سورية.
٤ ـ محق حماس.. وطبعاً المقاومة العراقية.

«بالمناسبة القاعدة تكاد تخرج من دائرة العداء أليس هذا ملفتاً للنظر؟ ويكاد يكون الحديث عن إرهابها وخطرها خارج قوس.. لقد أدت ما عليها.. المفردات المستخدمة حربية.. ترويعية.. إبادية... فجّة.. وتذكرون أحاديثهم عن «الأهلة والأقمار» وصراع طوائف الأمة.. ورفع الصوت بالولاء للخارج.. باختصار: لقد تهيأ مسرح المعركة..

«فمن سيقوم بالهجوم لفرض المحكمة الدولية ومن سيطبق على إيران.. ومن سيهاجم سورية.. ويسحق حزب الله وحماس..»

❖ .. إن القادة السادة.. يبلغوننا بالفم الملآن.. إنه في سبيل بقائهم عبيداً لأمريكا.. لا محرمات .. وهم مستعدون لما يلي:
١ ـ أولاً: التحالف العلني الصريح مع إسرائيل «لمواجهة الأعداء المشتركين» سياسياً دينياً اقتصادياً.. حربياً.. وطبعاً..«مخابراتياً»
٢ ـ ثانياً: هم مستعدون لاحتمال نتائج الكوارث والأشلاء والمدن المدمّرة «لبنان العراق الصومال، أمثلة حية فاجعة»
٣ ـ هم ببساطة أكثر حقداً على هؤلاء «الأعداء» منكم «أي الصهاينة والأمريكان» بألف مرة وإذا كنتم مستعدون للقصف.. فهم يرغبون بالإفناء..» إنهم صهاينة متعصبون جداً ومستعجلون وخطرون.. فيبدو أولمرت معتدلاً جداً بالمقارنة معهم، «ونتنياهو» شديد الواقعية.. وشارون ذروة الاتزان!!

❖ ..لقد رتبوا حلف«بندر ـ عبد الله الثاني ـ مبارك، وبقية الجوقة».. بأسلوب الضربات الصاعقة..
عداء مفاجئ وهائل ولا يقبل النقاش «لإيران عدو الأمة».. وذهبوا فوراً إلى تحصيل الحاصل.
ـ فإذا كانت «إيران» عدو الأمة.. «فإسرائيل» قلب الأمة.. أما سورية فهي بلد ممقوت مكروه لا بد من التخلص منه.. حكومة وشعباً..

❖ .. هكذا إذن:
هذا أسميه أنا دبلوماسية الإبادة وقد التقت الأساليب والغايات بين السعودي «الخبير» والأمريكي الصهيوني «الحقير».. واتخذوا القرار.. فما هي المحاذير، وقد بدأت المعركة في فلسطين وبدأت الأسئلة:
١ ـ ماذا لو صمدت حماس.. بمفاجأة من العيار المتوسط؟
٢ ـ ماذا لو تفوق حزب الله ببطولة ودراية وعبقرية غير مسبوقة من العيار ما فوق المتوسط؟
٣ ـ ماذا لو ردّت سورية على التحدي بمثله.. أو بأي شكل من الاستجابة العسكرية المستوعبة.
٤ ـ ماذا لو فجرت إيران مخزونها الصاروخي في كل الأماكن المتوقعة وغير المتوقعة.
٥ ـ ماذا لو اندفع الوطنيون العراقيون البواسل إلى جبهة موحدة فكسرت «قاعدة» التمزيق الطائفي.. ووجهت الصفعات والقبضات والتفجيرات إلى وجه المحتلين «الأمريكان ومن معهم» فقط لا غير؟

❖ .. هذه أجوبة وليست أسئلة..
إنهم يرغبون بسحقنا.. لكن العصا ممسوكة بقبضات قوية مؤمنة.. ولا يعني أنهم لن يقدموا على جريمتهم «الأمريكية الصهيونية العربية المشتركة»..
.. بل ـ أنا شخصياً ـ مقتنع أنهم سيفعلون: المهم.. أن يتلقوا عصا قاسية على رؤوسهم.. لكي يكون للكلام ما بعده.. لأن ما بعده بتفاصيله المريرة.. والمروعة والجذرية.. الماثلة.. هو الذي يستحق الوقوف الطويل والعميق..:
«لأنه الآتي.. المصير»
«إننا في لحظة المصير»
وبعد.. شرم الشيخ.. لنا كلام نقوله». ■■

السقوط.. الابتزاز

■ إبراهيم البدراوي

❖ صور للأسرى الفلسطينيين داخل السجون الإسرائيلية

كثيرا ما يتم التأكيد عربيا على أن السلام مع العدو الصهيوني هو خيار استراتيجي، وقد تم اعلان المبادرة العربية حاملة لهذا التوجه وذلك على الرغم من ممارسات العدو منذ أن تم زرع كيانه في فلسطين، تلك الممارسات التي تؤكد على أنه لايعبأ ولا يهتم ولا ينوى أن يعيش في سلام في منطقتنا، وأن أطماعه تتجاوز فلسطين إلى المنطقة بأسرها.

لا نود أن نعود إلى وقائع تاريخية تفوق الحصر عاشتها شعوبنا، ولا إلى وقائع معاصرة يشاهدها ويسمعها كل مواطن في بلداننا، حتى من يعيشون في عمق صحارينا الشاسعة. ولكن ينبغي هنا – وللتذكير فقط – أن نسترجع إلى الأذهان موقف العدو بكل مكوناته من يمين ويسار، من عسكريين ودبلوماسيين بالنسبة لواقعة واحدة تبين موقفه بجلاء وهي واقعة حدثت عندما عقدت مصر صفقة الأسلحة التشيكية أواسط خمسينيات القرن الماضي، فقد كان موقف (موشيه شاريت) وهو دبلوماسي كان يعتبر أهم من يمتلك خبرة دبلوماسية في الكيان الصهيوني وشغل مناصب وزير خارجية ورئيسا للوزراء، كما كان أبرز من كان يطلق عليهم (الحمائم) إذ كان موقفه حينما تم الاعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية لمصر هو ضرورة تصفية الرئيس جمال عبد الناصر جسديا فالعدو لا يريد أبدا أن تمتلك مصر أو أي من البلدان العربية أي قدرة عسكرية في حين أنه لايكتفي بامتلاك أحدث ما ينتجه المجمع العسكري الصناعي الأمريكي من أسلحة لم تستخدمها الولايات المتحدة ذاتها، بل ومسموح له، وبمعونات ومشاركة أمريكية وغربية هائلة بتطوير أسلحة تقليدية وما فوق التقليدية، وأسلحة نووية، وكافة أنواع اسلحة الدمار الشامل.

لقد استعدت هذه التفاصيل حينما هبط علينا في مصر مدير عام منظمة منع انتشار الأسلحة الكيماوية طالبا ضرورة تصديق مصر على المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة الكيماوية. والغريب أن يصرح هذا الشخص، وبصدد تداعيات استخدام الأسلحة الكيماوية قائلا: إن استخدامها لا يحقق النصر لجيش أي دولة، وأن استخدامها يعد من قبيل ممارسة الإرهاب، بينما يدفع الأبرياء من المدنيين ثمن هذا العمل غير القانوني وغير الأخلاقي.

ويتجاهل هذا المرائي أن الكيان الصهيوني يمتلك إلى جانب ترسانته النووية والكيماوية الهائلة ترسانة لأسلحة محرمة دوليا، استخدمها العدو في لبنان، ويستخدمها ربما كل يوم في فلسطين، مثلما استخدم العدو الأمريكي ولا يزال يستخدم في العراق وفي أفغانستان كافة أنواع الأسلحة المحرمة، بما في ذلك ذخائر تحتوى على اليورانيوم المنضب وربما المخصب وهي جرائم لا تؤرق ولا حتى تلفت نظر هؤلاء التافهين القابعين في هذه المؤسسات الدولية الذين تحولوا إلى دمى في يد الولايات المتحدة والعدو الصهيوني.

إن هبوط مدير عام منظمة منع انتشار الأسلحة الكيماوية علينا لم يكن مجرد محض صدفة، إذ تشير أحداث مستجدة إلى أنها جاءت كعنصر ابتزاز في هذا الوقت بالذات. ففي خلال الفترة القصيرة الماضية تم ضبط شبكتي تجسس تعملان لحساب العدو الصهيوني (الذي عقدت معه مصر معاهدة صلح وسلام منذ ما يقرب من عقود ثلاثة).

الشبكة الأولى ضمت الجاسوس محمد العطار خريج جامعة الأزهر، وقد حكم عليه مؤخرا بالسجن المشدد لمدة ١٥ عاما، كما تم الحكم على شركائه في الشبكة من الصهاينة أما الشبكة الجديدة فتضم مهندسا في هيئة الطاقة النووية المصرية وأجانب آخرين، وتم القبض على المهندس المصري وتجري التحقيقات معه.

وقد أحبطت مصر – كما تؤكد مصادر موثوقة– ستاً وعشرين محاولة تجسس اسرائيلية من خلال تجنيد مصريين.

وحمل ضبط شبكات التجسس واحباط المحاولات التي قام بها العدو، رسالة واضحة بأن معاهدة السلام لا تعني الاسترخاء في حماية أمن الوطن كما تؤكد عمليا وواقعيا أن الصراع العربي الاسرائيلي لا يزال على حاله، رغم كل ما جرى من صلح وتطبيع، وأنه لم يغادر موقعه في اطار الصراع الشامل بين الشعوب العربية من ناحية، وبين الامبريالية والصهيونية وعملائهم المحليين من جهة أخرى.

وهنا دفع العدو إلى الصدارة (نهج الابتزاز) الصهيوني الإمبريالي (الذي لايتوقف) كرد على ضبط شبكات التجسس، ولإثارة اللغط والابتزاز حول الأسلحة الكيماوية لمصادرة أي أمل يلوح في الأفق باتجاه تحريك ميزان القوي ولو قليلا لصالح بلداننا وشعوبنا العربية خصوصا مع تصاعد المد الشعبي وكذا قوى وطنية هامة في بلداننا تدرك الخطر الماثل، كما تدرك أهمية الدور المنوط بها.

لذا هبط (المسؤول الكيماوي) في أعقاب ضرب شبكات التجسس الصهيونية كحلقة في مسلسل الابتزاز الأمريكي الصهيوني، وربما كمقدمة لسيناريو شبيه بما أتبع في العراق وهذا ما يدحض أية أوهام من أن أحدا سوف يكون بمنأى عن الخطر ومن ناحية أخرى فإن هبوط هذا المسؤول الكيماوي وتصريحاته، في وقت تتصاعد فيه حرب الابادة ضد الأشقاء الفلسطينيين والعراقيين، في وقت تبدي فيه الحكومات العربية استعدادها لولوج طريق السلا م بمقتضي المبادرة العربية، ودون أن يبدي هذا المسؤول الكيماوي أي عطف أو التفات إلى من تدمرهم آلات الحرب الصهيونية والأمريكية، إنما يعطي مؤشرا خطرا ازاء ما تحمله المرحلة المقبلة.

لذلك فانه يتحتم على الحركات الشعبية والقوى الوطنية في مصر وفي بلداننا العربية أن تصعد من حركتها الضاغطة من أجل:

❖ أن تكون نقطة البدء في التعامل مع مبادرة السلام العربية قائمة على شرطين لا بد من تحقيقهما مقدما الأول هو الوقف الفوري والدائم للمذابح الإسرائيلية ضد الأشقاء الفلسطينيين، ووقف عمليات الاستيطان وتهويد القدس والاعتداء على المقدسات والثاني هو الإقرار ببرنامج زمني لنزع السلاح النووي والكيماوي الإسرائيلي والبدء في تنفيذه

❖ أن ترفع البلدان العربية على الفور أي شكل من الحصار على الفلسطينيين، وتنفيذ كافة القرارات السابق اتخاذها بصدد هذا الأمر

❖ وقف كل أشكال التطبيع من كافة البلدان العربية خاصة مصر والأردن لحين تحقيق كافة الأهداف المعلنة حول الحقوق الفلسطينية والتي تمثل الحدود الدنيا المتاحة مرحليا إذ أن الحق الفلسطيني يتمثل في استعادة كامل التراب الوطني.

وإذا كان التآكل قد أصاب عناصر القوة الشاملة مصريا وعربيا بما يهدد بقاء الكيان الوطني لبلداننا، فان الحفاظ على منظومات القوة خاصة بالنسبة لمصر وسورية وتنميتها، كذلك بالنسبة لمن لايزال يمتلك منها شيئا في باقي البلدان العربية، هو الطريق ونقطة البدء في إعادة بناء القوة الذاتية العربية من جديد، لصيانة بلداننا من فناء محقق فيما لو تمكن العدو الامبريالي الصهيوني من تمرير مشروعه في الإقليم.

إن العدو يريد شعوبنا عزلاء، فاقدة لإمكانيات حماية أمنها ليحقق ما يريد، وإن التصدي للأعداء ازاء محاولاتهم العبث في أمن بلداننا الوطني أو محاولات اضعاف قدراتها الدفاعية والتمسك بما لدينا من عناصر القوة وتعظيمها والبناء عليها هو الاستحقاق الملح على شعوبنا وقوانا الوطنية الحية. ■■

الجدران في العراق: حلقة جديدة من سلسلة التقسيم والتفتيت

بعيداً عن الإحصائيات الرسمية المعلنة ومع وصول أعداد ضحايا الاحتلال الأنغلو أمريكي من العراقيين إلى أرقام فلكية وكذلك أعداد القتلى في صفوف قوات الاحتلال على امتداد أكثر من أربعة أعوام من الغزو تتوالى فصول الفشل الأمريكي في العراق المترافقة مع محاولات واشنطن فرض مشروعها التقسيمي-التفتيتي للعراق والمنطقة بقوة البطش العسكري تحت مسميات «مكافحة الإرهاب» والخطط الأمنية وجدران العزل والفصل الطائفي تحت الدواعي والمبررات الأمنية ذاتها، ويجري كل ذلك على أرضية من فقدان الأمن والاستقرار واستمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للعراقيين ووصول أعداد المهجرين واللاجئين منهم في الداخل وإلى الخارج إلى مستويات فلكية هي الأخرى (١.٥ مليون وافد عراقي في سورية وحدها).

وفي مقابل عودة الهجمات التي يشنها المقاومون العراقيون استهدافاً لقوات الاحتلال إلى كثافتها (أكثر من ٧٥ جندي أمريكي قتيل حسبما أعلن رسمياً خلال نيسان الجاري وحتى الساعة) تزداد الهجمات الإجرامية التي تطال العراقيين ودائماً على أساس استهداف طائفي يجري تصويرها على أنها سلسلة متوالية من الفعل ورد الفعل عبر عمليات تفجير وتفخيخ وتحكم عن بعد وهجمات «انتحارية» لم يُعلن يوماً عن اسم أو جثة أو هدف منفذها (لأنه غالباً سيكون مواطناً عراقياً بريئاً جرى تفخيخ سيارته أو مركبته دون أن يدري على الحواجز العسكرية الأمريكية لتنفجر لاحقاً موقعة المزيد من الضحايا العراقيين بين قتيل وجريح بمعدل ١٠٠ شخص يومياً على الأقل).

هذا الواقع من الاضطراب والفوضى الأمنية المستفلحة التي يسببها استمرار تعنت قوات الاحتلال وقيادتها في واشنطن بالبقاء في العراق مع رفض الانسحاب منه أو الشروع بجدولته، تتخذه تلك القيادات ذريعة للمضي بمخططها لتفتيت العراق وتكريس أرضياته بهدف امتلاك مصادر ثرواته بعد الاستيلاء عليها.

وضمن هذا السياق يمكن فهم المنطق الكامن وراء إقامة الجدار العزل في منطقة الأعظمية في العاصمة بغداد والذي بدىء بتنفيذه من ضمن عشرات الجدران الأخرى من شاكلته بطول خمسة كيلومترات وارتفاع ثلاثة أمتار وبكتل اسمنتية زنة الواحدة منها طنان. والغاية المعلنة هي حماية الطوائف والمجموعات العرقية العراقية من بعضها بعضاً أي تقسيم بغداد إلى كانتونات طائفية مغلقة أو غيتوهات عنصرية تستوحي التجربة الصهيونية الإسرائيلية المطبقة تاريخياً في فلسطين المحتلة بشكل مادي مباشر أو بشكل غير ملموس في الدول ذات الكثافات اليهودية العالية في العالم وحتى بعض تجارب «أوربا الحرة» كما في فرنسا مثلاً بالنسبة لأحياء الفقر والمهاجرين فيها ودائماً على أساس عنصري.

وتأتي هذه التطورات بعد التمهيد لتقسيم العراق وبشكل «دستوري» على أساس فيدرالي، بموافقة ومشاركة أزلام الاحتلال من الأحزاب والقوى والتيارات وغالبية الشخصيات العراقية التي روجت أو قبلت بالثنائية الوهمية أصلاً (يا أمريكا يا صدام؟!) أي (إما القبول بحكم الغزاة أو المضي تحت حكم الطغاة) فارضين على الشعب العراقي والمنطقة واحدة من أكبر المؤامرات عليهما في التاريخ المعاصر.

بطبيعة الحال، وفيما لا تكترث واشنطن لكل المطالب والأصوات التي ارتفعت من جانب أصحاب العلاقة أنفسهم، أي أهالي تلك المناطق الذين اظهروا وعيهم وإدراكهم لهذا المخطط الاستعماري ورفضهم له، فإن سلطات وقوات الاحتلال على الأرض تعمل على محور تكاملي آخر في الاتجاه ذاته يتمثل في ترحيل أو إجبار العراقيين على الرحيل من مناطقهم في هجرتين ثنائيتي الاتجاه أما للداخل وإما للخارج باتجاه دول الجوار، بمعنى تصدير أزمة العراقيين الناجمة عن الاحتلال بهذين الاتجاهين لخلق فوضى فيهما تؤسس للاحتقان والتنفيس على أسس الاستياء وردود الأفعال ذاتها، بما يجعل سكان المدن العراقية أو المدن في دول الجوار لا ترى المشكلة في وجود الاحتلال (الذي اعتيد على وجوده) وإنما في العراقيين الوافدين كونهم باتوا يشكلون عبئاً إضافياً ومشاكل لها خصوصياتها وقانونياتها الذاتية وهي التي تصبح واضحة ومعاشة بشكل مباشر وواضح أكثر من وجود المحتل ذاته، وهو ما يعيدنا إلى التذكير بأن المشروع الأمريكي الذي يستخدم كل الأدوات والوسائل حتى أكثرها قذارة تجري إعاقته ولكنه لم يفشل بعد وهو ما يستدعي استمرار التنبه له ودعم أسباب مقاومته بمختلف الأشكال والوسائل. ■■

«تقتحم القلعة من داخلها»

■ علي جرادات

من نافلة القول تأكيد أن الواقع الفلسطيني يعاني أزمة عميقة، تعصف بجميع مكوناته ومستوياته، وتحتاج معالجتها إلى إدراك الحركة السياسية الفلسطينية بشقيها الرسمي والشعبي، للتحولات العميقة التي عصفت بالوضع الفلسطيني على مدار السنوات الست الماضية، وخلال العام المنصرم تحديدا. وهي التحولات الناجمة عن عاملين: خارجي أساساً وداخلي أيضا، دون إغفال ما بين العاملين من ترابط.

إن عدم إدراك مغزى هذه التحولات وإستخلاص المطلوب تجاهها، على صعيد البرنامج والممارسة، سيفضي، بمعزل عن النوايا، إلى المراوحة في المكان، وتحوّل الأزمة إلى حالة مستعصية يصعب التنبؤ بنتائجها بالمعنيين السياسي والاجتماعي.

شكل «اتفاق مكة» وتشكيل الحكومة الحادية عشر للسلطة الفلسطينية، بارقة أمل للنهوض الوطني على الصعيد الداخلي على الأقل، لأن التحدي الخارجي لم يكن، ولن يكون مرهونا بالإرادة الوطنية ورغباتها فقط، ولن يكون النجاح فيه إلا صعبا ومريراً ومتدرجاً. غير أن الإنطباعات الأولية حول تطبيق هذا الاتفاق على الصعيد الداخلي لا تبعث على التفاؤل، ولا تشجع على القول أن الأمور تسير بالإتجاه الصحيح. ويمكن التأشير على ذلك بمايلي:

أولاً: استمرار حالة الفوضى والفلتان الأمني، وفي قطاع غزة تحديداً، بل وإتخاذها مظاهر جديدة، هي، وإن كانت دون مخاطر الاقتتال الداخلي بالمعنى الفصائلي، إلا أنها تشي بدلالات جد خطرة، وتنذر بمستقبل مرعب إذا لم يتم تداركها ووأدها. ففضلا عن استمرار عمليات القتل والإختطاف التي يختلط فيها العائلي بالحزبي، فإن عمليات التعرض لمقاهي الإنترنت والمكتبات والمدارس والمؤسسات الثقافية والتراثية، تشير إلى أن تفكيراً تكفيرياً آخذاً في التبلور في صيغ منظمة مسلحة، يشير إلى ذلك طبيعة المؤسسات المستهدفة، علاوة على ما أشيع عن إشتراط خاطفي الصحافي البريطاني جونستون إطلاق سراحه بالإفراج عن بعض عناصر تنظيم القاعدة في بريطانيا. ولا يقلل خطر هذه الظاهرة بالنتيجة إحتمال أن تكون الجهات التي تقف خلفها «مُفبركة» ويجري تشغيلها تحت هذا المسمى على يد أجهزة الأمن الإسرائيلية، وهو إحتمال وارد ويجب عدم استبعاده على أية حال، أو أنها جهات تتوالد فعلا داخل النسيج السياسي والاجتماعي الفلسطيني الداخلي، ووجدت فيما جرى من اقتتال داخلي وفوضى عارمة تربة خصبة للتفريخ والولادة، وهذا إحتمال وارد أيضا، ووارد كذلك إحتمال تشابك العاملين وتلاقيهما بوعي أو بجهالة في توليد هذه الظاهرة الجهنمية والكارثية. واستطرادا، فإن تقديم وزير الداخلية للاستقالة، وبغض النظر عن مآلها، يشير إلى أن معالجة الملف الأمني لا تسير في الإتجاه الصحيح، (...مع) استمرار تعقيد تداخل عمل الأجهزة الأمنية مع المليشيات الفصائلية.

ثانياً: استمرار عدم انتظام جلسات المجلس التشريعي، الذي لم يلتئم بسبب عدم إكتمال النصاب سوى مرتين الأولى للتصويت على الثقة بالحكومة، والثانية بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني. ولم ينعقد لمرتين في جلسة عادية هي الجلسة التاسعة التي تم تأجيلها ولعدة مرات منذ آب العام الماضي. ويشي هذا بتعطيل مبيت لدور هذه المؤسسة التشريعي والرقابي على السلطة التنفيذية وأجهزتها، ويعكس إستخفافا بالصوت الإنتخابي وثقته. ولا يبرر تغييب دور هذه المؤسسة خشية نواب هذا الفريق السياسي أو ذاك أن يأتي تصويت المجلس على غير هواهم. إن استمرار هذا الحال سيقود إلى رهن إرادة المجلس بإجراءات الاحتلال بغض النظر عن النوايا الطيبة أو الفئوية بدقة أكثر، بل إن من شأن ذلك أن يشجع الاحتلال على ممارسة المزيد من الإجراءات ضد النواب ما دامت تفعل فعلها في شل هذه المؤسسة التي يجب عدم السماح بإخضاعها إلا للإرادة الفلسطينية. أما سفر النواب كتفسير لعدم إكتمال النصاب في كل مرة، فعذر أقبح من ذنب، فولع النواب بالسفر حد أن يسافر أكثر من ثلثهم في نفس الوقت (آذار مثلا)، وإضافة إلى تكاليفه المالية فيما خزينة السلطة "أفقر من فأر الكنيسة"، فإنه يُغفل أن دور النواب الأساسي هو معالجة الوضع الداخلي، وأنه يكفي للتعامل مع الموضوع الخارجي ما تقوم به المؤسسات التنفيذية، ولا نظن أن سفر النواب أضاف شيئا جوهريا على حصاد مؤسسة الرئاسة ووزراء الحكومة المعنيين بالملف الخارجي وتحدياته.

ثالثا: استمرار التسابق الفئوي على إثقال موازنة السلطة بتوظيفات حزبية إضافية تتجاهل أن البطالة ناهزت ٥٠٪ والفقر ٦٤٪ والمديونية ١.٢ مليار$، وأن السياسة المالية للسلطة التي كانت تخصص ٧٤٪ للإنفاق الجاري بين ١٩٩٥-٢٠٠٠، تخصص اليوم ٨٧-٩٠٪، بما يترك الهوامش للإنفاق التطويري، ويجعل الحديث عن خطة تنموية لبناء اقتصاد إنتاجي استثماري بتدرج، حديثا بلا رصيد، ناهيك عما يفضي إليه كل ذلك من عودة القطاعات المختلفة إلى الإضراب عن العمل كما كان عليه الحال قبل شهور.

رابعاً: استمرار التباطؤ وعدم التوصل إلى تكتيك وطني موحد ومجمع عليه، (بصرف النظر عن وجهته)، لكيفية التعامل مع إحتمال تصعيد الإعتداءات الإسرائيلية إلى عملية عسكرية واسعة، وهو إحتمال وارد في غزة بالتحديد، وما يجري من جرائم حرب في شمال الضفة وغزة يرجح وقوعه بمعزل عن سؤال متى؟؟؟ وكيف بالضبط؟؟؟. والأكثر غرابة أن لا يقود التصعيد العسكري الإسرائيلي وإحتمالات توسيعه إلى وقف المسلسل العبثي لمظاهر الفوضى والفلتان الأمني، الأمر الذي يشير إلى أن الأزمة «أسخم» مما يتخيلها أكثر المحللين والمراقبين تفاؤلاً.

خامساً: استمرار حالة المراوحة في المكان على صعيد الملف الأهم، أي ملف منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة تفعيلها وتطويرها وضم مَن لا يزال خارجها إليها. ومعلوم أن عدم التقدم في هذا الملف يعكس نفسه على ما سبق ذكره من ملفات.

ليست حكمة فقط القول: «تقتحمَ القلاع من داخلها»، بل هي حقيقة، ما يؤكد أنه دون تقدم حقيقي في معالجة سبب الأزمة الداخلي، سيبقى نصل الطاقة الوطنية مثلوماً في مواجهة التحديات الخارجية، وما أكثرها وأضخمها، بل ويعطيها فرصة ذهبية للّعب على أوتار الوضع الداخلي المتعب والمنقسم.

قد يقول كل طرف، خاصة طرفي الاستقطاب الكبيرين فتح وحماس، أن الطرف الآخر هو مَن يتحمل المسؤولية عن عدم الإقلاع والمراوحة في المكان، غير أن هذا المنطق لا يفيد، ولا يضيف سوى إعادتنا إلى منطق «التقديس المطلق للذات» و«الأبلسة المطلقة للآخر»، وهو المنطق الذي لم أرَ فيه سابقا، ولن أرى فيه اليوم أو لاحقا إلا واحداً من الأسباب الداخلية للأزمة واستمرارها، لأنه مَنطق تجريدي لا يرى صاحبه غير ما في عين الآخر من قشة، ويتغاضى عن رؤية ما في عينه هو من عمود (ربما).

بطبيعة الحال، فإن لكل طرف الحق في صياغة خطابه وممارسته بالطريقة التي يراها، لكن ما لا يجوز تجاهله وطنيا، هو أن مصاعب فك الحصار الظالم، وتحفز الدبابات الإسرائيلية في شمال غزة وبطشها في شمال الضفة، تفرض على الجميع مغادرة إجترار الذات واستمراء فئويتها، وهذا ما لا يمكن له أن يكون إلا بكفّ أطراف بعينها عن إستخدام ما تم الاتفاق عليه في مكة في المناورات الداخلية المعيقة لتصليب الشرط الوطني الداخلي، ومغادرة عقلية التربص الخفي في التعامل مع هذا الاتفاق، وعلى الجميع أن يقتنع أكثر أنه يكفي كاهل شعبنا أثقال تربص الإدارة الأمريكية الذي يعطي الدبابات والطائرات الإسرائيلية فرصتها لتوسيع نطاق تربصها بالمناطق الفلسطينية عموماً، وبغزة خصوصاً.

■■

... والمرتد أشد كفراً!

...بعد سبع سنوات من الغياب السياسي لأسباب صحية ناتجة عن إدمانه الكحول، وانتهاء المهمة الكبرى التي أوكلت إليه، وهي تجاوز تردد غورباتشوف، وتفكيك الاتحاد السوفييتي.. مات بوريس يلتسين رئيس الانهيارات الكبرى، والمساهم الأول مع المحيطين به من مافيات المال والقوى الصهيونية الضاربة في رسم الواقع المتردي لعالم ما بعد زلزال العصر المتمثل بانهيار الاتحاد السوفييتي!!

وكما هو متوقع كان أول رثاء بفقد يلتسين من واشنطن بلسان الرئيس بوش واصفاً إياه بـ«الشخصية التاريخية، خدم وطنه في وقت شهد تغييرات مهمة جداً»، لافتاً إلى الدور الأساسي الذي أداه يلتسين في تفكيك الاتحاد السوفييتي.

وهنا لابد من التذكير أنه بعد زيارته لواشنطن في أوائل ١٩٩١، وما رافقها من تغطية إعلامية غير مسبوقة، وما تفوّه به يلتسين حول «وهم انتصار الاشتراكية على الرأسمالية»، كان أول عمل قام به يلتسين بعد عودته إلى موسكو هو «تمزيق هويته الحزبية» التي حملها أكثر من ثلاثين عاماً، واستعاض عنها بشعار: «الحرية لروسيا من حكم الشيوعية»...

بعد انتخابه رئيساً لروسيا في حزيران ١٩٩١، أصبح الحكم عملياً في أيدي المافيات المالية والقوى الصهيونية بكل ماتملكه من مواقع تأثير مالية وإعلامية على الرأي العام في روسيا لإحداث حالة طلاق مع كل ما هو مجيد ومشرق من تاريخ شعوب روسيا، وشعوب الاتحاد السوفييتي عموماً.

وعندما واجه بعض المقاومة في تنفيذ سياسته الرامية إلى بيع ثروة البلاد والقطاعات الاقتصادية الكبرى، سرعان ما ظهر زيف إدعاءاته حول «حرية روسيا» فأصدر في أيلول ١٩٩٣ مرسوماً بحل البرلمان، وعندما رفض غالبية الأعضاء الانصياع، أعطى أوامره بقصف البرلمان واقتحامه بالدبابات حيث سقط آلاف الشهداء منهم عشرات النواب المدافعين عن البرلمان. ولم يسبق يلتسين في فعلته تلك إلا الدكتاتور التشيلي بينوشيت بالهجوم على القصر الجمهوري الذي انتهى باستشهاد الرئيس المنتخب الليندي.

...ففي فترة رئاسته الأولى ١٩٩١ - ١٩٩٦ أنجز يلتسين مهمة تحطيم روسيا، وسلم ثرواتها لتماسيح المال المحليين، وسمح بتهريب آلاف المليارات من الدولارات إلى البنوك الأمريكية والأوربية. وفي فترة رئاسته الثانية ١٩٩٦- ٢٠٠٠، تحولت روسيا إلى مزرعة عائلية وإقطاعيات مافياوية تعمل تحت شعار: «خذوا من الثروة بمقدار ما يمكنكم أن تهضموا»!!. وبذلك فقدت روسيا في عهد المرتد يلتسين، ليس فقط هيبتها كدولة وكيان، بل جرى تفتيت بنية المجتمع، وانتشرت الجريمة المنظمة والأمراض، خصوصاً بين الأطفال والمسنين، وتناقص عدد السكان بمقدار مليون ونصف خلال فترة حكمه، ناهيك عن تسعير الصراعات القومية والدينية بين شعوب روسيا، وانتقل هذا البلد صاحب الثروات الهائلة إلى حالة من التسول والتبعية السياسية للدوائر الامبريالية والصهيونية.

وإذا كانت دوائر الامبريالية الأمريكية وكل دوائر الرأسمال المعولم تشيد بـ «مآثر يلسين» في خدمتها وتنفيذ مخططاتها أثناء فترة حكمه، فإن شعوب روسيا وشعوب العالم التي فرضت عليها واشنطن في الوقت الراهن مواجهة مكشوفة ومباشرة، لن تذكر يلتسين إلا كخائن لشعبه، وللفكر والمثل الإنسانية التقدمية، وبذلك تنطبق عليه صفة «المرتد»، وهو أشد كفراً من بين جميع الرذائل...

■ حمزة منذر
h.monzer@kassioun.org

انتخابات الرئاسة الفرنسية..

«ساركوزي» و«رويال».. ولعبة الديمقراطية الفرنسية

الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي تمت في الثاني والعشرين من الشهر الجاري، والتي مالت بشكل نسبي لصالح المرشح اليميني «نيكولا ساركوزي»، بحصوله على ٣١.١١٪ من أصوات الناخبين، أظهرت بالمقابل أن الجولة الثانية من هذه الانتخابات التي ستتم بعد أسبوعين وتحديداً في السادس من أيار القادم، ستكون حماسية وعلى درجة عالية من التنافسية، مع ثبات مرشحة «اليسار» «سيجولين رويال» في المعمعة بحصولها على ٢٥.٨٤٪ من أصوات الناخبين، الأمر الذي يجعلها تحتفظ بحظوظ عالية للوصول إلى سدة الرئاسة..

الجولة الأولى التي شهدت أيضاً خروج مرشح الوسط «فرانسوا بايرو» من المنافسة بحصوله على ١٨٪ فقط من أصوات الناخبين، أظهرت اهتماماً شعبياً غير مسبوق باختيار الرئيس حيث سُجلت نسبة مشاركة بلغت ٨٤.٦١٪، وهي العليا خلال ٤٢ عاما.

وفيما أكد «بايرو» في مؤتمر صحفي أنه لن يعطي أي تعليمات إلى ملايين الناخبين الفرنسيين الذين صوتوا لصالحه، تاركاً لهم أن يحددوا في خياراتهم بحرية، أظهرت نتائج الاستطلاع الذي أجراه معهد «تي.أن.أس سوفريه» الفرنسي أن ٥١٪ من الفرنسيين سيصوتون لصالح ساركوزي مقابل ٤٩٪ لرويال، كما أظهر أن الأول سيحصل على ٢٥٪ من أصوات الناخبين الذين صوتوا لصالح «بايرو» في الجولة الأولى، بينما ستحصل الثانية على ٤٦٪ من هذه الأصوات.

وفي العموم، وبغض النظر عمن سيتربع على كرسي الرئاسة الفرنسية خلفاً لشيراك، ليس هناك ما يشير إلى أن هناك خلافات جوهرية فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية في الشرق الأوسط.. أو على الأقل لا يجد أي منهما ضرورة كبيرة للحديث في هذا الموضوع، ومعظم التباينات في وجهات نظر كل من المرشحين تتعلق بشؤون داخلية فرنسية، أو بمدى التقارب أو التباعد مع الحلفاء سواء في أوربا أو مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو في بقية المناطق..

فساركوزي وهو ابن مهاجر مجري، وعد بالمحافظة على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة كما هو، لكنه، وفي الوقت ذاته صرح أنه سيجعله أكثر قرباً على صعيد الممارسة، من النظام الأميركي، عن طريق اتخاذه دوراً أكثر مباشرة وديناميكية على غرار الدور الذي يؤديه الرئيس الأميركي.. كما يميل ساركوزي، إلى السوق الحرة كتلك السائدة في بريطانيا أو في الولايات المتحدة، كما أنه يتسم بطبع حاد، يبتعد عن الأسلوب والنمط الارستقراطي الذي تميز به الرؤساء الفرنسيون السابقون. ولا يخفي اليسار الكراهية التي يكنها له بصفته إصلاحياً فوضوياً، ويخشى من أنه سوف يغير نمط الحياة الفرنسية بجعل الناس يعملون ساعات أكثر وأطول مما هو قائم حالياً، وبتقليص المزايا الاجتماعية السخية التي تقدمها الدولة.

أما رويال التي تسعى لأن تصبح أول امرأة تتولى رئاسة الجمهورية الفرنسية، فتطرح برنامجا تفترض أنه يوازن بين قيمها الاقتصادية اليسارية والقيم الاجتماعية المحافظة، وقدمت نفسها على أنها تعمل على «التئام الأمة المنقسمة»، ووعدت بزيادة المرتب الأدنى للعاملين في القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى نوع جديد من العقود الخاصة بتوظيف الشباب، يضمن للفئة الشابة من المجتمع الفرنسي دخول مجال العمل الذي يشعر الكثير منهم بأنهم لا يستطعون اختراقه، عدا نخبة قليلة من الحاصلين على تأهيلات ممتازة.

الفرنسيون الآن يجدون أنفسهم بين برنامجين متباعدين، ولكن بالاتجاه ذاته.. ويؤيد ذلك حرص كل من المرشحين على عدم الدخول في صلب القضايا الملحة، كالضمان الاجتماعي والصحة والخدمات وأحوال المزارعين وأصحاب رؤوس الأموال المتوسطة، ورغم ذلك يسهمون في المعركة الانتخابية القائمة بقوة.. ترى هل هي مجرد رهانات.. كتلك التي تتم في سباقات الخيول؟؟

■■

الحرب على إيران

الولايات المتحدة تستكمل التحضيرات الأخيرة للعدوان

■ ميشيل شوسودوفسكي

❖ ميشيل شوسودوفسكي مؤلف كتاب: «عولمة الفقر» ذائع الصيت، الذي نشر بإحدى عشرة لغة وهو أستاذ الاقتصاد في جامعة أوتاوا، كندا، ومدير مركز أبحاث العولمة كما يشارك في الموسوعة البريطانية آخر كتبه بعنوان: «حرب أمريكا على الإرهاب» من كتبه أيضاً: «الحرب والعولمة، حقيقة الحادي عشر من أيلول»

أنهت الولايات المتحدة مناورات عسكرية هامة في الخليج العربي الفارسي على مقربة من المياه الإقليمية الإيرانية. استهدف هذا الانتشار البحري «إرسال تحذير إلى طهران» بعد تبني القرار رقم 1747 الصادر عن مجلس الأمن الذي يفرض عقوبات اقتصادية مشددة على إيران رداً على رفضها الامتثال لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص برنامجها لتخصيب اليورانيوم.

شاركت في المناورات الأمريكية قرب الساحل الإيراني حاملتا طائرات هما المجموعة الجوية البحرية «يو إس إس جون ستينيس» و«يو إس إس إيزنهاور»، وعلى متنهما 10000 رجل وأكثر من 100 طائرة حربية. دخلت مجموعة يو إس جون ستينيس، وهي جزءٌ من الأسطول الأمريكي الخامس، مياه الخليج في 27 آذار، ترافقها الطرادة المطلقة للصواريخ يو إس إس أنتي إيتام (CG.54).

يقال إن المجموعة الجوية البحرية يو إس إس جون ستينيس (JCSSG) وأسطولها الجوي رقم 9 قامت بـ«مناورة ثنائية» مع المجموعة الجوية البحرية يو إس إس دوايت إيزنهاور (IKE CSG).

«إنها أول مرة تقوم فيها المجموعتان الجويتان البحريتان ستينيس وإيزنهاور بالعمل معاً في تمرين مشترك في إطار نشر الأسطول الخامس.

تظهر هذه المناورة حجم قدرات المجموعتين الجويتين البحريتين على تخطيط وتنفيذ عمليات ثنائية في إطار التزام القوات البحرية بالحفاظ على الأمن والاستقرار البحري في المنطقة».

أدت المناورات الحربية إلى توتر ومواجهة دبلوماسية بعد اعتقال إيران لخمسة عشر عنصراً من البحارة البريطانيين، حيث قالت إنهم دخلوا المياه الإقليمية الإيرانية.

استخدمت الحكومة البريطانية هذا الحادث لخلق وضع مواجهة مع إيران، يدعمها التضليل الإعلامي. وشكلت المناورات، المترافقة بالتهديدات البريطانية المتعلقة بـ«أزمة الرهائن في إيران» عملاً تحريضياً قام به التحالف العسكري الأنغلو أمريكي. وتعد هذه المناورات ذروة عملية بدأت منذ العام 2003.

وفقاً للبحرية الأمريكية، كانت هذه الجولة الأخيرة من المناورات العسكرية التي جرت أواخر شهر آذار ذات مدىً أوسع بكثير من تلك التي سبقتها. وتذكر الصحافة بأنّها قد شكّلت أكبر عرض للقوة البحرية للولايات المتحدة منذ غزو العراق في آذار 2003.

في وقت متزامن تقريباً، قامت إيران بمناورات بحرية واسعة النطاق في مياه الخليج العربي، بحيث يمكننا أن نعتبر بأنّ الولايات المتحدة وإيران تتحضران للحرب.

أمام مفترق الطرق

أطلقت الصحافة الروسية جرس الخطر مستندةً إلى المصادر الاستخباراتية. إذ ذكرت برقية لوكالة ريا نوفوستي أعيد نشرها في الصحافة الأوروبية والإسرائيلية (جيروزاليم بوست) بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تنوي شن هجمات جوية على إيران أطلقت عليها اسم «عملية العضة»، مستهدفةً مواقع عسكرية ومدنية، بما فيها نظام الدفاع الجوي الإيراني.

«تذكر أجهزة الاستخبارات العسكرية الروسية قيام القوات المسلحة الأمريكية بكمّ هائل من النشاطات قرب حدود إيران»، هذا ما أعلنه مصدرٌ أمنيٌ روسي رفيع.

كما صرّح المسؤول قائلاً: «تشير آخر التقارير الاستخباراتية العسكرية إلى تكثيف التحضيرات العسكرية الأمريكية الهادفة للقيام بعمليات جوية وبرية ضد إيران»، وأضاف بأنّ البنتاغون لم يتخذ بعد على الأرجح قراراً نهائياً حول توقيت بدء الهجوم. وقال إنّ البنتاغون يبحث عن وسيلة للقيام بضربة ضد إيران «تسمح للأمريكيين بتركيع البلد بأقل الكلف». كما قال إنّ الوجود البحري الأمريكي في الخليج العربي قد وصل لأول مرة منذ أربع سنوات إلى المستوى الذي كان عليه قبيل غزو العراق في آذار 2003.

وقد قال الجنرال ليونيد إيفاشوف، نائب رئيس أكاديمية العلوم الجيوسياسية، بأنّ البنتاغون ينوي شنّ «هجوم جويّ كثيف على البنى التحتية العسكرية الإيرانية في وقت قريب».

وعلى الرغم من ضرورة أخذ التقرير الروسي بعين الاعتبار، غير أنّه ليس هنالك ما يسمح بتعيين توقيت دقيق للهجوم الجوي على إيران. فضلاً عن ذلك، هنالك عدة عوامل هامة تفترض من وجهة نظر عسكرية تنظيمية بأنّ البنتاغون ليس مستعداً لشن هجمة على إيران، إلا إذا كنا أمام جنون سياسي مطبق.

تعيينات في مناصب عسكرية هامة

جرت عدة تعيينات في مناصب عسكرية هامة أثناء في شهر آذار. هنالك أمرٌ هام، وهو تعيين وزير الدفاع روبرت غيتس للأميرال وليام فالون في 16 آذار في منصب قائد القيادة الوسطى الأمريكية (CENTCOM). ومن غير المتوقع أن ينشط الأميرال فالون عمليةً عسكرية ضد إيران في الأسابيع التي تلي تعيينه في هذا المنصب.

بانتظار ذلك، جرى تعيين هام آخر، يرتبط مباشرة بتحضيرات الحرب على إيران. فقد جرى تعيين الأميرال تيموتي كيتنغ، قائد يو إس نورتكوم، في 26 آذار على رأس القيادة الأمريكية في المحيط الهادي، التي يتبع لها الأسطولان الخامس والسابع. قيادة المحيط الهادي للأسطول السابع هي أكبر قيادة قتالية أمريكية. كما أنّ كيتنغ الذي حلّ محلّ الأميرال فالون مناصرٌ مطلق لـ«الحرب على الإرهاب». ويتوقع أن تلعب قيادة المحيط الهادي دوراً مفتاحياً في سياق عملية عسكرية موجهة ضد إيران.

كما أنّه من المهم التذكير بأنّ الأميرال كيتنغ شارك في هجوم العام 2003 على العراق بوصفه قائداً للقيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية وللأسطول الخامس.

إذا كانت هذه التسميات في مناصب مفتاحية تشير إلى تقوية الأجندة العسكرية للمحافظين الجدد في الشرق الأوسط، فهي تشير أيضاً إلى أنّ العسكريين الأمريكيين لن يبدؤوا طوراً جديداً في الحرب في الشرق الأوسط قبل تعزيز موقف هذين القائدين الجديدين، ولاسيما على مستوى القيادة الوسطى الأمريكية، وهي وحدة القيادة العملياتية الرئيسية المكلفة بمسرح الحرب في الشرق الأوسط.

الأميرال فالون موافق تماماً على خطط إدارة بوش الحربية المتعلقة بإيران. وهو يحل محل الجنرال جون أبي زيد الذي دفع للتقاعد، بعد خلافات ظاهرة مع خليفة رامسفيلد، وزير الدفاع روبرت غيتس. وفي حين كان أبي زيد يعترف بالإخفاقات وبنقاط الضعف العسكرية الأمريكية في العراق، يدعم الأميرال فالون بقوة نائب الرئيس ديك تشيني. كما أنه مخلص لـ«الحرب العالمية على الإرهاب». ومن المتوقع أن تقوم القيادة الوسطى بتنسيق الهجوم على إيران من مسرح الحرب في الشرق الأوسط. فضلاً عن ذلك، فإنّ تعيين أميرال دلالةٌ على تغيير في أولويات تلك القيادة في مسرح الحرب. ويجري التأكيد على «موعد قريب» يخص إيران أكثر مما يخص العراق، مما يتطلب تنسيق العمليات البحرية والجوية في الخليج العربي الفارسي.

القوة البحرية الأمريكية في المنطقة

حالياً، هنالك مجموعتان بحريتان جويتان قتاليتان في منطقة الخليج العربي، إيزنهاور وستينيس.

على سبيل المقارنة، كان انتشار القوة البحرية قبل الحرب الخاطفة في آذار 2003 ضد العراق على مستوىً أكبر بكثير.

ففي الأشهر الأولى من العام 2003، كان هنالك خمس حاملات طائرات أمريكية في مرمى النيران العراقية إضافةً إلى حاملة طائرات بريطانية. في حملة العام 2003، انتشرت ثلاث مجموعات بحرية جوية في الخليج (لينكولن وكونستلليشن وكيتي هوك) وانخرطت مجموعتان بحريتان جويتان آخريان (روزفلت وترومان) في تنسيق طلعات القصف الجوية من البحر المتوسط.

حالياً، تتوجه حاملة الطائرات التي تسير بالطاقة النووية يو إس إس نيميتز والمجموعة البحرية الجوية المرافقة لها نحو الخليج، وهو ما سيرفع عدد حاملات الطائرات إلى ثلاث.

من غير المحتمل أن يبدأ العمل العسكري قبل أن تتموضع حاملة طائرات ثالثة في مسرح الحرب. (غير أنّ تصريحات رسمية أشارت إلى أنّ نيميتز سوف تحل محل يو إس إس إيزنهاور وإلى أنّ مجموعتين بحريتين جويتين اثنتين فقط ستبقيان في منطقة الخليج وبحر العرب). علاوةً على ذلك، فإنّ نقاط ضعف الولايات المتحدة على مسرح الحرب في العراق وقدرة إيران على القيام بأعمال انتقامية وتكبيد القوات الأمريكية خسائر فادحة داخل العراق، وكذلك المعارضة المتصاعدة للرئاسة الأمريكية، لها تأثيرٌ مباشر على توقيت عملية عسكرية موجهة ضد إيران.

إيران معزولة سياسياً

إيران معزولة سياسياً. تسود أحادية الجانب في أروقة الأمم المتحدة وعلى مسرح الحرب في الشرق الأوسط. لقد لقي قرار مجلس الأمن الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية إجماعاً في الدعم. وحذفت عقوبات اقترحها مشروع القرار بعد ممارسة الولايات المتحدة للضغط، وجرى تبني نص القرار بالإجماع.

لم تمارس روسيا أو الصين، الدولتان اللتان تعقدان اتفاقات عسكرية واسعة للتعاون مع إيران، حقهما في الفيتو، ولا هما امتنعتا عن التصويت.

لقد جرى التوصل إلى هذا «الإجماع» في مجلس الأمن عبر مناورات حاسمة قامت بها دبلوماسية الظل في واشنطن، التي تمكنت بذلك من أن تضم إلى موقفها الأعضاء الدائمين الخمسة وألمانيا، التي ساهمت في صياغة مشروع القرار في مشاورات منفصلة.

لقد عزل قرار الأمم المتحدة إيران تماماً، إذ جرّ الصين وروسيا إلى تحالف عابر مع الولايات المتحدة.

الحرج في قرار مجلس الأمن هو أنّ الصين وروسيا لن تتدخلا إلى جانب إيران إذا ما هوجمت. وفي حين أنّ هذين البلدين شريكان دبلوماسيان للولايات المتحدة في نظام العقوبات الاقتصادية الذي صادقت عليه الأمم المتحدة، فهما في الوقت نفسه معرَّضتان لتهديدات عسكرية من جانب الولايات المتحدة مثلما أكدت ذلك عملية الدرع اليقظ 07، وهي مناوراتٌ حربية جرت من أيلول إلى كانون الأول 2006، لم تستهدف نيميزيس (كورية الشمالية) وإرمنفهام (إيران) وحسب، بل كذلك رويبيك (روسيا) وشوريا (الصين).

ربما نتوقع أن تكون «صفقات» منفصلة قد عقدت مع الصين وروسيا، تتعهد واشنطن وفقها ببعض الأمور أثناء المباحثات الثنائية. بكين وموسكو، وهما شريكان في منظمة تعاون شانغهاي (SCO)، في وضع ملتبس على ما يبدو: فمن جانب، تغضان الطرف عن التهديدات العسكرية الأمريكية، ومن جانب آخر تقدمان مساعدتهما لإيران كي يقيموا أنظمتهم الدفاعية الجوية والبرية الخاصة، في حال حصول هجوم تشنه الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وإسرائيل ضد إيران، التي تتمتع بوضع مراقب في منظمة تعاون شانغهاي.

إيران هي ثالث أكبر مستورد لأنظمة التسلح الروسية بعد الهند والصين. في السنوات الخمس المنصرمة، دعمت روسيا تقنية الصواريخ البالستية الإيرانية بعد المفاوضات التي أجريت في العام 2001 في عهد الرئيس محمد خاتمي.

إنها مصادفةٌ تثير السخرية أن تؤكد الصحافة الروسية بأنّ منظمة تعاون شانغهاي ربما تنوي التوسع في نفس الوقت الذي صدر فيه قرار مجلس الأمن في آذار، مما سيسمح بمنح العضوية الكاملة لبلدان (كإيران) هي حالياً في وضع مراقب.

بانتظار ذلك، يتصارع الكونغرس الأمريكي مع الرئيس بخصوص الإستراتيجية الحربية الأمريكية في العراق، لكن ما من كلمة عن الحرب الوشيكة ضد إيران، كما لو أنّ ذلك أمرٌ عديم الصلة بالموضوع.

التهديدات حقيقية، ويمكن لحادث بسيط أن يطلق شرارة حرب.

إنّ كبار مجرمي الحرب بحاجة ملحّة لهذه الحرب للبقاء في السلطة.

الكونغرس الأمريكي غير قادر إطلاقاً على منع قرار شنّ حرب على إيران، على الرغم من أنّها ستؤدي إلى كارثة عالمية، وإلى تصعيد حربي، مع بروز دولة بوليسية في أمريكا لمساندة عسكرة الهيئات المدنية.

دور القيادة الإستراتيجية الأمريكية (USSTRATCOM)

يتحكم المحافظون الجدد في إدارة بوش بالتعيينات في المناصب العسكرية الرئيسية، ولاسيما بالقيادة الوسطى وبالقيادة الإستراتيجية وبقيادة الأركان المشتركة.

لقد جرت مؤخراً تعيينات. وسوف يلعب القائد المعين حديثاً للقيادة الوسطى، أي الأميرال فالون، دوراً مفتاحياً بإشرافه على العملية العسكرية على مسرح الحرب في الشرق الأوسط.

يعتقد بأنّ القيادة الإستراتيجية بقيادة الجنرال جيمس كارترايت، الذي تقع قيادة أركانه في قاعدة أوفوت الجوية في نبراسكا، سوف يلعب دوراً مركزياً في اتخاذ القرارات وفي التنسيق في حال وقعت حربٌ ضد إيران. لقد طلبت الإدارة من القيادة الإستراتيجية تطوير خطط مركزية لمثل هذه الحرب. وسوف تلعب القيادة الوسطى دوراً هاماً عبر تطبيق هذه الخطط الحربية على مسرح الحرب في الشرق الأوسط.

من المناسب التذكير بأنّ نائب الرئيس ديك تشيني طلب في العام 2004 من القيادة الإستراتيجية تطوير خطة طوارئ ضد إيران، «تستخدم رداً على هجوم إرهابي آخر على الولايات المتحدة من نمط هجمات الحادي عشر من أيلول»، بافتراض أن تكون حكومة إيران وراء هذه المؤامرة الإرهابية. توقعت خطة الطوارئ تلك حدوث هجمة جوية واسعة ضد إيران باستخدام أسلحة نووية تقليدية وتكتيكية.

توصف القيادة الإستراتيجية بأنها «عامل تكامل شامل مكلف بمهمات الضربات العالمية بأنواعها كافةً». وهي مكلفة بتنسيق بنى القيادة المدعوة (القيادة والتحكم والاتصالات والحواسب والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع). «إنّ التخطيط والتنفيذ يوماً بيوم بالنسبة لمناطق المهمات الأولية (الذي تقوم به القيادة الإستراتيجية مؤلفة من خمس قيادات مشتركة متداخلة وظيفياً وثلاثة مكونات وظيفية أخرى».

■ ترجمة قاسيون

❖ إنّ كبار مجرمي الحرب بحاجة ملحّة لهذه الحرب للبقاء في السلطة

❖ الكونغرس الأمريكي غير قادر إطلاقاً على منع قرار شنّ حرب على إيران، على الرغم من أنّها ستؤدي إلى كارثة عالمية، وإلى تصعيد حربي، مع بروز دولة بوليسية في أمريكا لمساندة عسكرة الهيئات المدنية

❖ ديك تشيني طلب في عام ٢٠٠٤ بوضع خطة طوارئ ضد إيران، «تستخدم رداً على هجوم إرهابي آخر على الولايات المتحدة من نمط هجمات الحادي عشر من أيلول»

القيادة الإستراتيجية: نحن جاهزون

تخضع القيادة الإستراتيجية لعدد من التغييرات التنظيمية الهامة، لها تأثيرٌ مباشر على خطط الحرب ضد إيران. وفق قائدها الجنرال كارترايت، تقوم هذه القيادة بتطوير «منظومات جديدة مرتبة وظيفياً، أنشئت لتحسين سرعتنا وتقدمنا العملياتي» (تقرير إلى اللجنة البرلمانية للقوات المسلحة). «لقد انتقلنا من الثلاثية القديمة المكونة من القاذفات والغواصات والصواريخ البالستية العابرة للقارات إلى نظام أكثر تماسكاً، يقدم للبلاد طيفاً أوسع للنشاطات الرادعة التي يمكن لها طمأنة حلفائنا».

وفق تصريحات كارترايت، فإنّ المكونات الوظيفية. الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع؛ حرب الشبكة؛ عمليات الشبكة العالمية؛ عمليات استخباراتية؛ الدفاع الصاروخي المتكامل وأسلحة الدمار الشامل. هي في أفضل قدراتها العملياتية أو أنها تقترب من ذلك.

فضلاً عن ذلك، تقوم القيادة الإستراتيجية ببناء جهاز تنظيمي «لا يمكن استخدامه بصورة مشتركة مُنذ البداية، ويمكنه الاستغناء عنّ النمط الشكلي المركب أو التحالفي... بحيث لن يتوجب علينا بناؤه لحظة الأزمة».

وأضاف كارترايت قائلاً: «من الأهمية بمكان على المستوى الاستراتيجي أن تكون لدينا بنية تحتية دفاعية متوازنة تدعمها القيادة والتحكم والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع». ■■

مقتطفات

❖ اللجج السحيقة

قامتْ وذهبت
لأنّه لم يتكلّم
وكان لا يتكلّم
لأنّه لا يريدها أن تذهب
قامت وذهبت
لأنّه كان يتكلّم كثيراً
لأنه لا يعرف ماذا يقول
كي تبقى ولا تذهب
قامت وذهبت
لأنّها وجدته مرتاحاً
ففكّرت ليس في حاجةٍ إلى وجودها،
وهو كان مرتاحاً
لأنّها جاءت
ولأنه لا يريدها أن تذهب

سيرجع الكون جميلاً
ما تظنينه جنوني هو جنوني
ما تظنينه سكوتي هو نهمي
ما تظنينه حريتي هو تلك الحفنة من القشّ
لعلّك تشعلينها ذات يوم
ففي بلادنا، أنا وأنتِ
العاشق لا يهدي حَبيبته أقلَّ من حياته

■ «الوليمة»

❖ أنا شعوبٌ من العشاق

في جهلي أطوف
انقلوني إلى جميع اللغات
لتسمعني حبيبتي.
انقلوني إلى جميع الأماكن
لأحصر حبيبتي
لترى أنّي قديم قديمٌ وجديد
لتسمع غنائي وتطفئ خوفي /
لقد وقعتها وتهتها
لقد غرتها
أعيروني حياتكم لأنتظر حبيبتي
أعيروني حياتكم لأحبّ حبيبتي
لألاقيها الآن وإلى الأبد ./
لكم أنتم لتَدُقّ الساعات
من سراجكم ليؤخذ نور الصباح
فأنا بريء وحبيبتي جاهلةٌ
آه ليغدق علينا
لنوفّر لنجتنبْ
وليغدق علينا
فحبي لا تكفيه أوراقي
وأوراقي لا تكفيها أغصاني
وأغصاني لا تكفيها ثماري
وثماري هائلة لشجرةٍ /
أنا شعوبٌ من العشاق
حنانٌ لأجيالٍ يقطر منّي
فهل آخنق حَبيبتي بالحنان
وحبيبتي صغيرةٌ؟
وهل أجرفها كطوفانٍ وأرميها؟
آه.. من يسعفني بالوقْت
ومن يؤلّف لي الظلال
ومن يوسّع الأماكن
فإني وجدتُ حبيبتي فلمَ اتركها؟

■ «ماذا صنعت بالذهب ماذا فعلت بالوردة؟»

بمناسبة صدور أعماله الكاملة في مصر
أنسي الحاج جامعاً جحيمه !!

كي نعرف الشّعر نقرأُ أنسي الحاج، فشاعرٌ مثله يعيد صناعة قارئه، ويتدخّل في مصيره، بما يفيض من حبٍّ وكراهية، من لعنة وغفران، من صمت وكلام، من شرٍّ وخير. نَصّه الناشزُ، المفارِق، المبتعد، مضَرّجٌ بالثنائيات التي يأخذها من صراعها الأزلي إلى مطارحات جديدة، فيصلح بينها، أو يعيد الفرقة.. وبمناسبة صدور أعماله الكاملة عن «هيئة قصور الثقافة» في مصر هذه الوقفة.

هو، وكما جاء على غلاف كتابه «الوليمة» «شاعر قصيدة النثر، الشاعر الرائد المؤسس، شاعر الهاوية المحدّق إلى سماء يبصرها ملء عينيه، شاعر جمال الشرّ وفتنة النعمة، الناقم بحكمة، الساخط حبّاً، والمتأمل برقة، والمفتون بالصباحات الأولي».

شارك أنسي في مكيدة «مجلة شعر»، وكان لاعباً أساسياً في إشعال معركة «الحداثة» أو قصيدة النثر، حيث أُعلن التغيير، وإعادة النظر في معنى الشعر، والحياة، والإنسان، على ضوء مشروع الحداثة المندمج بروح العصر. ولئن كان صاحب «لن» قد بدأ شاعراً مع فريق الخال، فقد آثر أن يتابع المشوار، معهم، ناقداً ومترجماً، كي يساهم، بشكل مباشر، في صنع القاعدة النظرية، وصوغ أسسها، ليكون لمستقبل الأيام التالية ماض، باستعارة تعبير أحد عناوينه.

ظهرتْ مجموعته الشعرية الأولى «لن» عام (١٩٦٠) عن دار «مجلة شعر»، مع مقدّمة عميقة، كتبها بنفسه، في صميم موضوع قصيدة النثر، والشعر بشكله المطلق، وقد أثارت «لن» ومقدمتها حرباً أدبيةً لا نظير لها في تاريخ الأدب العربي الحديث. والغريب في هذه المجموعة - العلامة، كما يرى عبده وازن: «ليست مجرّد مجموعة شعرية أولى، تحمل ما تحمل من براءة البدايات، بل هو كتاب النهايات التي ينتهي إليها الشعراء عادةً. ولا غرابة أن يعاكس أنسي الحاج مسرى الشعراء، وأن يبدأ من الجحيم، صارخاً صرخته الشهيرة: لن. فهو شاعر اللّعنة المبكرة، حلّت عليه كما حلّت على المراهقَين اللذين هدما جدران الشعر الفرنسي، وأقصد رامبو ولوتريامون». لقد رأى الحاج أنّ قصيدة النثر صنيع شاعر ملعون، وهكذا كتب قصيدةً نزقةً، متوترةً، ساخطةً، هاتكةً، معلياً شأن التدمير والتخريب اللذين اعتبر أولهما واجب الشاعر، والثاني منحه صفتي الحيوية والقداسة.

في العام (١٩٦٣) أصدر مجموعته الثانية «الرأس المقطوع» مستلهماً يوحنا المعمدان، وتابع نشاطه التخييليّ المعتمد على التشتيت والحذف، ولصق الأحلام بالكوابيس، حتى يوصلنا إلى أقاصي تلك العزلة المرعبة التي عاشها. وقد بدا الكتاب قطيعةً وانفصالاً، وعراً وغريباً، حتى أنّ عباس بيضون اعتبر العمل حدثاً لم تستوعبه اللغة العربية.

بعد هذين الكتابين بات الشاعر يصدر عملاً كل خمس سنوات، حيث تتالت «ماضي الأيام الآتية» و«ماذا صنعت بالذهب؟ ماذا فعلت بالوردة؟» و«الرسولة بشعرها الطويل حتى الينابيع». في هذه الأعمال بدأ المتمرد يشفّ، ويتحوّل إلى عاشق حسيٍّ وشهوانيٍّ، يقيم علاقته مع العالم مِن خلال الضمائر المؤنثة. مع الاتكاء على حسّ نبويّ. يقول في قصيدة «اذهبي.. اذهبي ولتتبارك الأرض» من كتابه «ماضي الأيام الآتية»: «في بلادي حيث الزّهر يشق الصخر، يسحقني الحرمان/ في بلادي، حيث البلابل على الشبابيك، والسماء على شفير الأرض/بيني وبينك غربة الظلّ عن الجسد».

في العام (١٩٩٤) سيصدر مجموعته «الوليمة» بعد غياب طويل، نشر خلاله أعمالاً نثرية «كلمات..كلمات..كلمات» و«خواتم». هنا، كما في السابق، هو شاعر الحب، والوعي الحاد، واللاوعي المندلع من حرائق داخلية، متمماً ما انقطع بين «لن» وأخواتها. كثافة روحيّة، صفاء لغوي، تؤكدان عمق التجربة الذاتية، ووحدة العالم الإبداعي: «يوم ولدتُ كنتُ كبيراً. أمس كنتُ صغيراً يوم كبرتُ. ولولا الضوء لما رأيت من عمري سوى الرعشة. صغيراً كالبداية، وأنت كبيرةٌ ككل ما يجعل النهايات تبدأ من جديد» في نثره، وعلى الأخص في «خواتم»، عمد إلى ترسيخ طريقة مختلفة، تعتمد الشذريّة، الإرسال الخاطف، الإيماء الفنيّ، مستمداً سحره من تآلف النثري والشعري، في بنيان مجزأ، يحمل كلّية التجربة، ويصيب مواضيعه الأثيرة: الحبّ، الجنس، العدم، الصّمت، القداسة، الألوهة، الحرية...

الأساس في إبداع الكبير أنسي الحاج هو نزوعه الإنسي، بحيث يتمحور علمه على الإنسان وحياته، ومن عجيب المفارقات أنّ اسمه مطابق لتوجّهه نحو هذا الكائن.

■ **رائد وحش**
raedwahash@kassioun.org

بطاقة

له ستّ مجموعات شعرية «لن» ١٩٦٠، «الرأس المقطوع» ١٩٦٣، «ماضي الايام الآتية» ١٩٦٥، «ماذا صنعت بالذهب ماذا فعلت بالوردة» ١٩٧٠، «الرسولة بشعرها الطويل حتى الينابيع» ١٩٧٥، «الوليمة» ١٩٩٤ وله كتاب مقالات في ثلاثة اجزاء هو «كلمات كلمات كلمات» ١٩٧٨، وكتاب في التأمل الفلسفي والوجداني هو «خواتم» في جزئين ١٩٩١ و١٩٩٧، ومجموعة مؤلفات لم تنشر بعد. و «خواتم» الجزء الثالث قيد الاعداد وتضاف إليها الأعمال الكاملة.

❖ نقل الى العربية منذ ١٩٦٣ اكثر من عشر مسرحيات لشكسبير ويونيسكو ودورنمات وكامو وبريخت وسواهم، وقد مثلتها فرق مدرسة التمثيل الحديث (مهرجانات بعلبك)، ونضال الاشقر وروجيه عساف وشكيب خوري وبرج فازليان.

قالوا عنه:

أنسي الحاج ثائر قبل أن يكون شاعراً. شعره فعله الثوري الوحيد. شعره بالنسبة له هو الجنون... الجنون هو الوصمة التي يحملها من اختار أن يكون حراً.

لقد أقصته غرابته عن الساحة العامة. الشعر إذن بالنسبة لأنسي الحاج فعل تحرّر بالدرجة الأولى، فعل التقاء وانتقال الى الآخر(...)

غادر أنسي الحاج مباهج الجسد الخارجية الآنية العارضة وتوغّل فيه. لم تستلفته الأشكال ولا ظواهر المشكلات بل عاش الوحدة وتفكك العالم من الداخل. ولكن هل توغل بعيداً بعيداً حتى غاب عن الكثيرين؟ لغرابة عالمه وبعده جاءنا صوته غريباً. لقد توغّل بعيداً عنا في العتمات التي لم نجرؤ على اقتحامها، لكنه هناك نسي الإلتفات إلينا، لم يغنّ، لم يوضح (...) قدّم لنا عطاءً جديداً مرهقاً، شعراً متفحّم المشاعر يضجّ مرارةً، يكشف أدغالاً مجهولة عن نفس تتوهج بالموت. أليس عطاء الإنسان الأهم، هو الكشف، الكشف، الكشف؟

❖ **خالدة سعيد**

إنني أعزو هذه الغرابة في التعبير عند أنسي الحاج ونعْت هذا التعبير بأنه غير عربي، إلى كون أنسي الحاج قد أدخل إلى المفردات الشعرية العربية تعابير غير متداولة في الشعر. وهو لم يدخل فقط ألفاظاً جديدةً، بل إنه أغنى القاموس الشعرى العربي- إذا صحّ التعبير- بمفردات أدخل الكثير منها دفعة واحدة فظهرت غريبة خارجة على المألوف. لكنه لم يكتف بإدخال مفردات جديدة على التعبير الشعري العربي: إن الكلمة التي حملها، قد حمّلها أكثر مما تعوّدنا أن نرى. "اللغة في "لن" تنفجر بمعان غير مألوفة، وهي موضوعة في سياق غير مألوف، هذا هو وجه الغرابة.

لولا الشعر تموت اللغة، تموت بالفعل. ومن هذا المنظار، أهمية "لن" أنها أدّت خدمة كبيرة في إحياء اللغة وتجديدها. وهذه الناحية تنعكس، بدون ريب، على طبيعة شعر أنسي الحاج وموقفه من الحياة. لقد رأينا أنه رافض. وهكذا رَفَضَ التقليد، رفَضَه شكلاً ومضموناً.

❖ **يوسف الخال**

أنسي الحاج رفع قصيدة النثر إلى مستوى الشعر الحقيقي. فلغته لغة حضارية، لمّاحة، متوهّجة، ناضرة، شفّافة. أنسي رفيقي على درب الشعر الطويل، وأنا فخور بكل كلمة كتبها أو سيكتبها. إنه نموذج للشاعر الحقيقي حيث يلتقي الشعر والرسولية في جسد واحد. إني أحبه وأحلم دائماً أن أقتني واحداً من خواتمه.

❖ **نزار قباني**

... تلك الحركة الخارقة، من تصادم الصور بالصور والكلمات بالكلمات والكلمات بالصور، والتي تلفّ الجزء الأكبر من "لن" وخصوصاً الجزء الأول، رغم عدوانيتها اللغوية، كأنما في سفكها الطازج للمتراكم والراسب والعادي والشائع، تخبىء وصولاً جمالياً خاصاً، يرسو في بقعة جمالية تتجاوز المد المخرب الزاجر الهادم، إلى بناء لغوي- شعري متهيىء وفاتح.

القصيدة ترفع الخراب (العدوانية والتمرّد والرفض، تطحن الكلمات لتسحب منها نشيداً، نشيداً حياً لا يلبث أن ينتقل في الجزء الثاني من "لن" من الأشكال الجسدية والحواس المستنفرة في فجاجتها إلى الأشكال المجرّدة والغنائية، ذات المد المستلين على حدة، ليبرز نوع من "التأليف" هو أقرب إلى كتابة ترجمة جوّانية للتجربة الإنسانية والنفسية، حيث يطل نَفَس تأملي عال وفاجع. كأنما بعد تلك الرحلة المحمومة والمجنونة تراكمت كل اللحظات في لحظة درامية متفجّرة وقف فيها البطل في خراب الزمن ليتلو نهاية المرثية، أو بدايتها.

❖ **بول شاوول**

■■

من التراث

((من نوادر القضاء والأحكام))

❖ حكي أن عاملاً لمنصور بن النعمان، كتب إليه من البصرة، أني أصبت سارقاً، سرق نصاباً من خرز. فما أصنع فيه؟؟ فكتب المنصور إليه: اقطع رجله ودعه يكد بيديه على عياله. فأجابه العامل: إن الناس ينكرون هذا لقول الله تعالى «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم» (المائدة).. فكتب إليه: أن القرآن نزل من السماء، ونحن في الأرض، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب.

❖ قيل لقاضي حمص: كيف تحكم على اللّوطي؟؟ قال: بنصف حكم الزاني، قيل له: ولم؟؟!

قال: لأن الحمار لا يحمل إلا نصف ما يحمل الجمل، وهذا حكم مفهوم.

❖ كان الربيع بن عبد الله العامري، والياً على اليمامة، فبلغه أن كلباً قتل كلباً لآخرين. فأمر أن يقتل به، فقال فيه الشاعر:

شهدتُ بأن الله حقّ لقاؤه
وإن الربيع العامري رقيع
أقاد لنا كلباً بكلب ولم يدع
دماء كلاب المسلمين تضيع.

❖ جاءت امرأة جميلة إلى الشعبي «القاضي» فادّعت عنده، فقضى لها، فقال هذيل الأشجعي:

فتن الشعبي لما
رفع الطرف إليها
فتنته ببنان
كيف لو رأى معصميها
ومشت مشياً رويدا
ثم هزّت منكبيها
فقضى جوراً على الخصم
ولم يقض عليها

فتناشدها الناس وتداولوها حتى بلغت الشعبي، فضرب الأشجعي ثلاثين سوطاً.

❖ وكان أبو الضحّاك ميمون، قد ولي القضاء ببعض الأهواز، فأتي برجل قد سرق، فحدّه ثمانين، وأتي برجل قذف (القذف هو الاتهام الباطل) فقطع يده، فقال فيه محمد بن مساور:

قد ذهب العلم وأشياعه
إلا أبا الضحاك ميموناً
يقطع كف القاذف المفتري
ويجلد السارق ثمانينا

❖ لما وقعت فتنة ابن الزبير، اعتزل شريح القضاء، وقال: لا أقضي في الفتنة، فبقي لا يقضي تسع سنين، ثم عاد إلى القضاء وقد كبرت سنه، فاعترضه رجل وقال له: أما حان لك أن تخاف الله، كبر سنك، وفسد ذهنك، وصارت الأمور تجوز عليك، فقال: والله لا يقولها بعدك لي أحد، فلزم بيته حتى مات.

❖ وعزل عمر بن عبد العزيز بعض قضاته، فقال: لم عزلتني؟! فقال عمر: بلغني أن كلامك أكثر من كلام الخصمين إذا تحاكما إليك.

❖ وقال عمر بن عبد العزيز: إذا كان في القاضي خمس خصال: فقد كَمُل: علم بما كان قبله، ونزاهة عن الطمع، وحلم عن الخصم، واقتداء بالأئمة، ومشاورة أهل العلم والرأي.

المصادر:
غرر الخصائص الواضحة - أبو اسحاق
المستطرف في كل فن مستطرف - الأبشيهي
العقد الفريد - ابن عبد ربه

■ **هشام الباكير**
hisham@kassioun.org

(تم إغلاق تحرير هذا العدد ظهيرة يوم الأربعاء 2007/4/25) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

عودة الابن الضال!!..

طارق عبد الواحد

..في ذلك الزمن، كتب محمّد الماغوط «البدوي الأحمر» عن زكريا تامر بأنه الـ «حدّاد في وطن من الفخّار». ولو كان الماغوط على قيد الحياة.. لما تردّد لحظة في الاعتراف بأن الوطن ما يزال وطن الفخّار، ولكن هل كان ليعترف بأن الحداد لم يعد حدّاداً..

محمد الماغوط الذي ظلّ طوال حياته بدوياً في سلوكه من أن يكون أحمر، لم يعد بدوياً ولا أحمر في نصوصه الأخيرة، وأصبح مواطناً صالحاً.. حتّى في جمهورية الإبداع. وأصبحت ألعابه ومفرقعاته ومهرجاناته النارية أقرب إلى استنساخ إبداعاته القديمة. لقد توقف الرجل في مكانه، ولم يعد نصّه نصّاً تجاوزياً، ولا لاذعاً، ولا حرّيفاً.. والأدهى أنه لم يعد نصّاً شعرياً في تلك الكتب الثلاثة: سيّاف الزهور، شرق عدن..غرب الله، البدوي الأحمر. وظلّت خافتة تلك الأصوات التي لم تحتف بمنجزه الجديد. فلا أحد يجرؤ على اقتحام ذلك الرجل والسبب في ذلك: التاريخ!..

لا مشكلة في الكتابة عن محمد الماغوط عندما يكون المراد: زكريا تامر. فبين الرجلين أكثر من تشابه، منذ «حزن في ضوء القمر» و«صهيل الجواد الأبيض»، واستمراراً حتّى «البدوي الأحمر» و«القنفذ»، المجموعة الأخيرة التي أصدرها زكريا تامر، والتي لم تلتف حولها الأصوات ولم تحتفل بها الأقلام.

لكن، لماذا هذا الإحجام والخجل عن رصد التجارب الأخيرة في منجز كلا الكاتبين، وهل السبب - فعلاً في طائلة المسؤولية التي تقترحها مقولة: قتل الأب؟!..

قضى زكريا تامر أكثر من عشرين عاماً في لندن، ثم حصلت «المصالحة» ليعود القّاص الرائد إلى دمشق، دون أن يكتب كلمة واحدة عن مدينة الضباب، على عكس محمد الماغوط الذي هرب - ذات يوم - إلى بيروت. بيروت المعطاءة. هو أيضاً فضّل العودة إلى دمشق (التي لا تعرف أن تعطي على حد قوله)، وظلّ قاطناً فيها طيلة عشرين عاماً دون أن يزور مسقط رأسه: سلمية!!..

كتب محمد الماغوط عن بيروت التي أحبها، رغم إقامته القصيرة فيها. ولم يكتب زكريا تامر عن لندن..وها هو الآن قفل عائداً إلى دمشق التي بالتأكيد (لا تعرف أن تعطي)..

ما غاب عن ذهن الماغوط أنّ دمشق تعرف كيف تعطي، ومتى، ولماذا. لقد تمّ تكريم المبدعين الكبيرين محمد الماغوط وزكريا تامر، والتقطت «المؤسسات» الإشارة، وتصالحت بدورها معهما!!..

لقد تملّك التلفزيون السوري «أفكاراً» كتبها الماغوط بهدف تحويلها إلى مسلسل باسم: حكايا الليل والنهار، كما تملّك أيضاً الأعمال الكاملة لزكريا تامر لتحويلها إلى مسلسل آخر!!..

وعلى التوازي، قامت (وتقوم) مطبوعات متعثرة باستقدام (واستدراج) الكاتبين الكبيرين، واستكتابهما تحت يافطة: الشاعر الكبير، والقاص الكبير..

الفرح أصبح - أخيراً - مهنة محمد الماغوط (في أيامه الأخيرة)، وأصبح زكريا تامر أحد النمور. والذي «خان وطنه» عاد إلى الحظيرة الوطنية، و«دمشق الحرائق» لم تعد «حصرماً»!!..

ما من شك أن هذين الكاتبين العظيمين يستحقان التكريم والاحتفاء منذ زمن بعيد، فمحصولهما الإبداعي غني عن التعريف، والشرارة التي أطلقها - كلاهما - في الهشيم الثقافي والفني لهي جزء من النار المقدسة.. ولكن الحقيقة أيضاً أن ثمة تراجعاً في إنتاجاتهما - على مستوى الإبداع وتطور التجربة الفنية الأخيرة.

ومهما يكن من أمر، فقد كان تعويض ذلك التراجع، بالعلاقة النادرة بين القارئ وهذين الكاتبين، العلاقة التي تكونت تاريخياً معهما بوصفهما ضميرين إبداعيين لا يأبهان كثيراً بالهراوة الشرطية، ولكن يبدو أن «السياسة» تستطيع أن تفعل ما هو أبعد بكثير مقارنة مع الفلسفة. الفلسفة البائسة التي تحدثت وصرخت طويلاً بـ«موت المؤلف»!!..

لقد تخلى الحداد عن مهنة الحدادة، وليس السبب في «ياسمين» دمشق كما ادعى نزار قباني ذات مرة..

السجن، المنفى، مفردتان مثيرتان في سيرة المبدع الشخصية، لكن البعض يفضل المصالحة.. أو لعلها «المصالح»..

■■

صفر بالسلوك

■ لقمان ديركي

ليسوا منا..

لن أتحدث عن الصور، لكن سأتحدث عن الصفات في غياب البرامج الانتخابية، فإذا أنا أردت - لا سمح الله - انتخاب أحدهم فعلى الأقل أريد أن أعرف ماذا سيقدم لي... أن أعرف برنامجه، أن أعرف، وهذا هو الأهم، من أين أتى؟!

من أين يأتي عادة من يريدون تمثيل الشعب؟! يأتون من ظواهر معينة تحملهم على الترشيح، من أفكار ما، ويكون هو المنتخب من قبل جماعة ليمثلهم، من حزب ما ... من منظمة ما ... من منظومة اجتماعية ما ... سياسيّة ما ... لكن.. من أين يأتي كل هؤلاء الذين نرى صورهم على الجدران إذا كنا لا نملك كل ما سلف؟! سيقولون من الشعب، لكن من أي شعب؟! ربما لا يقصدون الشعب السوري، ربما هم يقصدون شعباً آخر، فتعالوا نرى من أين أتى هؤلاء ومن سيمثلون؟!!

نمر من أمامه فنراه وقد كتب كلمة الصناعي فنقول له: «لستَ منّا» لأننا شعب بلا صناعة.. إلا إذا كنت تعتبر صناعة العلكة والبسكويت، وغيرها من الصناعات الثقيلة، صناعة، ونمر فيرمقنا «المهندس» باستعلاء واضح، فنقول له: «لستَ منّا».. يكفي أن تتفرج على طرقاتنا الحديثة ومبانينا القبيحة لتعرف أننا من بلاد لا هندسة فيها منذ عهود ابن الهيثم.

ويمد «رجل الأعمال» رأسه فنقول: «لستَ منّا»، فنحن شعب بلا أعمال بل إننا شعب عَمَّال على بطّال، فمن أين أتيت لنا بالأعمال، ويبتسم لنا الاقتصادي برفق محاولاً كسب أصواتنا المبحوحة، فنقول له «لست منّا»، لأننا لا نملك ما نمارس الاقتصاد به، إلا إذا كنت تسمي استيراد المياه المعدنية من الأردن والسعودية الصحراويتين لبلدنا النهري اقتصاداً!!

أما رجل الدين فنقول له نحن شعبٌ بلا دين من كثرة ما ركبت الديون على رؤوسنا وظهورنا، ولا نفهم من الدين سوى إلغاء الأديان الأخرى ودخول المرسيدس بالرجل اليمنى، وأننا نسينا أن ديننا يدعو إلى التفاني في العمل والإخلاص والصدق والأمانة، فهل نحن أصحاب دين؟!!! ولن ننسى المحامي خاصة وأنه هو الذي سيقول لنا إنه ليس منا، لأن المحاماة لم تعد موجودة لدينا، وحلت محلها الفهلوة والشطارة، وسنقول للمعلم الحبيب «لست منّا»، لأننا شعب لا نحب أن نتعلم، وخاصة في هذا الوقت وتحت راية المناهج الحالية، فأن تبتعد عن العلم خير من أن تشتم العلم الردي، وللجهل فوائده حيناً وأحياناً، فإذا كان ما تعلمونه لنا علماً فالجهل أشرف.

أما المربي الذي دائماً ما يصر على الظهور في هذا النوع من الحفلات فنقول له: «لست منا» لأننا شعبٌ بلا «تربية».

فمن سيمثل هؤلاء إذاً سوى أنفسهم بعد كل ما أسلفنا؟!

سمّوه رجاءً «مجلس تمثيل الذات»، ولا داعي لإقحام الشعب في هذه المسألة، احترمونا كي نحترمكم على الدوام، ولكم منا فائق الاحترام، تمام؟!

■■

المسرح العسكري

يشكو قلة النصوص

المسرح العسكري صامت منذ نحو خمس سنوات.

هل هو خجل؟ هل هو احتجاج؟ هل هو إفلاس أم ماذا؟

لا شك أن زينة هذا المسرح هو صمته، لأنه إذا تكلم كما تكلم قبل خمس سنوات فالأفضل أن يبقى صامتاً.

سألنا عن سبب هذا الصمت الطويل، فانتهى إلينا أن السبب الخطير هو عدم وجود نص مسرحي مناسب.

يا جماعة.. توجد الآلاف من النصوص المسرحية العربية والأجنبية ابتداء من عهد الإغريق مروراً بالرومان وبالعصور الوسطى ثم عصر النهضة وأخيراً العصر الحديث.

ألم تجدوا شيئاً في كل هذا الإرث يلائم مسرحكم أيها السادة الأجلاء؟؟

إنها حقاً مشكلة!!

■■

حمود شنتوت في معرضه الجديد

افتتح في صالة «آرت هاوس» في دمشق معرض جديد لأعمال الفنان التشكيلي السوري حمود شنتوت، يستمر لغاية ٢٨ أيار، يتضمن لوحات تعرض للمرة الأولى وتتميز بأحجامها الكبيرة.

الجديد، في هذه التجربة كما صرح الفنان، هو: ((الاعتماد على تقنيات جديدة انعطافية، والانتقال ضمن اللوحة الواحدة من أرضية تجريدية، ورسم العناصر الإنسانية فيها باستعمال أقلام الفحم، وتداخلها مع أرضية لونية في خطوات لاحقة ضمن مساحة واحدة تدخل فيها المواد التلوينية السميكة والشفافة.))

ومن الجدير بالذكر أنه:

❖ حاز على المرتبة الأولى في معارض مراكز الفنون التشكيلية بدمشق عام ١٩٧٥ .

❖ متخرج من كلية الفنون الجميلة بدمشق بدرجة امتياز.

❖ اشترك في معرض كومباريزون بباريس عام ١٩٨٢ .

❖ تخرج في البوزار باريس بدرجة امتياز ١٩٨٤ .

❖ حصل على الجائزة الأولى «الميدالية الذهبية» في بينالي اللاذقية عام ١٩٩٩ .

❖ أقام ٢٧ معرضاً فردياً في عدة دول أوروبية وأمريكا وكندا ومعظم العواصم العربية ونال منها عدة شهادات تقدير.

■■

مختارات

الرسالة الأخيرة

يبدو لي، من المهم جداً، أنْ أوضح أنَّ النقد بحد ذاته، حتى في الحالات التي يكون فيها شديد الصرامة والصواب، لا يمكن له التوصل إلى استنفاد ظاهرة الإبداع وتفسيرها بشموليتها. فهناك، على الدوام، في الرواية أو القصيدة الناجمة، عنصر أو بعد لا يمكن للتحليل النقدي العقلاني أن يمسكَ به، لأنَّ النقد هو تمرين للعقل والذكاء. وبينما يتدخل في الإبداع الأدبيّ، وبصورة حاسمة أحياناً، إضافة إلى هذين العاملين، الحدس الحساسية والتخمين، وحتى المصادفة، وهي عوامل تفلت دائماً من أكثر شباك البحث النقدي دقة. لهذا لا يمكن لأحد أن يعلم أحداً الإبداع. وأقصى ما يمكن تعليمه هو القراءة والكتابة. وما يبقى يعلّمه المرء لنفسه بنفسه، وهو يتعثر، ويسقط وينهض دون توقف.

صديقي العزيز: إنني أحاول أن أقول لك أن تنسى كل ما قرأته في رسائلي، حول الشكل الروائي، وأن تبدأ، دفعة واحدة، بكتابة الروايات.

■ **ماريو بارغاس يوسا**
«رسائل إلى روائي شاب»

عالم الفكر : دراسات في الأدب

سبق لمجلة ((عالم الفكر)) أن قدمت أعداداً مميزة في مجال الأدب، وفي عددها الأخير ملف يضم ثماني دراسات، منها محاولة رصد تصور إدوارد سعيد للأدب المقارن، حيث يخلص د. حفناوي بعلي إلى ((إن منهج سعيد التحليلي المقارني يتميز برحابة الأفق وبنزوعه نحو العالمية)).

ودراسة أخرى تكشف المؤثرات الأيديولوجية لأدب الطفل العبري، وثالثة تبحث عن دور المكان في الشعر الفلسطيني المعاصر، وما له من أبعاد في القصيدة الفلسطينية، وكذلك بحثٌ نقدي يقف فيه الباحث على تحليل ((جدارية محمود درويش)) ليكشف لنا مفهوم الموت، وصوره المتعددة ،وكيفية تعرية الشاعر له، والتنكيل به. إضافة إلى بحوث ودراسات أخرى، مثل ((المقال السردي - إبراهيم عبد القادر المازني أنموذجا)) و((التهم الموجهة إلى الجاحظ))، و((شروح البيت والقصيدة في الأدب العربي)).

وقد جاء في كلمة المحرر ((ليس الأدب إلا أحد إشكال تعبير الإنسان عما يجول بداخله من عواطف وأفكار وانطباعات عنه وعن البيئة التي تحيط به)) ويرى أيضاً أن الأدب هو ((احد أركان الشخصية العربية)).

■■